

الجامعة الأردنية - عمان

كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير

المادة: المالية المؤسسية

المؤلف:

أثر عقوبات التأخير على التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة

الأستاذ المساعد الدكتور

الأستاذ المساعد الدكتور: د. محمد الجوعى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2009-06-29

الموافق: 2009-06-29

رئيسا / قريشي محمد الجوعى (دكتور في الحقوق - جامعة الأردنية)

مناقشا / بن بلغيث مداني (دكتور في الحقوق - جامعة الأردنية)

مناقشا / سليمان ناصر (دكتور في الحقوق - جامعة الأردنية)

مناقشا / قريشي يوسف (دكتور في الحقوق - جامعة الأردنية)

مناقشا / بهدي عيسى (دكتور في الحقوق - جامعة الأردنية)

السنة الدراسية 2009/2008

الإهداء

أتقدم بإهداء هذا المجهود إلى كل من يحبني وأخص بالذكر أفراد أسرتي أبي و أمي □ □ □ □

□□ لتي ربعة و لندة و خالي خريف

كل الأهل و الأصدقاء و الزملاء

□ □ □ □

بعد الحمد لله رب العالمين، أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في
تكوينني وخص بالذكر الأستاذ المشرف مداني بن بلغيث على تقديمه لي نصائح هامة □ □ □
يفوتني أن أتقدم بشكري لجميع من قام بمساعدتي أثناء إعداد هذا العمل.

قائمة المحتويات

I	الإهداء
II	
III	
IV	قائمة المحتويات
IV	
IV	
1	
	: مفاهيم وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حاجتها للتمويل و إمكانية
9	تعثرها المالي.....
10	: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
10	: التعريف و معايير التصنيف لهذه المؤسسات
16	: أهداف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
20	: نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
	: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمشاكل التي تقلل
24	إمتلاكها ميزة تنافسية
24	: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
26	:
	: المشاكل التي تقلص من فرصة إمتلاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
28	لميزة تنافسية
31	: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
31	: مفهوم التمويل لهذه المؤسسات وحاجتها للبنوك التجارية
	: العوامل المسهلة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتباره من أهم
33	
	: الطرق و التقنيات الحديثة المعتمد عليها من طرف البنوك التجارية التقليدية
35	في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
39	:
39	: التعثر المالي و أنواعه

42	
45	 صندوق ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة
47	
49	 البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعته ...
50	 ماهية البنوك التجارية التقليدية
50	 تعريف البنوك التجارية التقليدية و أنواعها و المبادئ التي تحكمها
54	 نشأة و تطور البنوك التجارية التقليدية و أهم وظائفها
56	 خصائص و أهداف البنوك التجارية التقليدية
57	 القروض في البنوك التجارية التقليدية
57	 أنواع القروض في هذه البنوك
60	 أهم التحديات و المخاطر التي تواجه البنوك التجارية التقليدية
63	 مستويات مخاطر القروض المصرفية في هذه البنوك
64	
64	 مختلف الضمانات الممنوحة من طرف العميل إلى البنك التجاري التقليدي
68	
69	 متابعة القروض في هذه البنوك
71	 جزاء عدم تنفيذ شروط العقد و قيام المسؤولية العقدية
73	 ماهية البنوك التجارية الإسلامية
73	 تعريف البنك الإسلامي و أسسه و أهداف تكوينه
75	 التطور التاريخي للبنوك الإسلامية
76	 خصائص البنوك الإسلامية
78	 أسس إقامة بنوك تجارية إسلامية و الصعوبات التي تواجهها
80	 القيام بالنشاط في البنوك التجارية الإسلامية
80	 طرق استخدام الموارد في البنوك التجارية الإسلامية
85	 المحددات النظرية لقيام البنوك التجارية الإسلامية بنشاطاتها
86	 إستراتيجية البنوك التجارية الإسلامية في مجال الاستثمار
88	 العملية التمويلية في البنوك التجارية الإسلامية و طبيعتها
88	 دراسة حاجة العميل إلى التمويل

	التأخير في السداد كأحد المشاكل التي تواجهها البنوك الإسلامية و الأحكام المتعلقة به	90
	الإجراءات المتبعة لمعالجة المماثلة في الديون	92
	مصادر التمويل المصرفية في الجزائر	94
	مصادر التمويل المصرفية في الجزائر	96
	تبين مصادر التمويل المصرفية في الجزائر	97
	البنوك التجارية التقليدية و الإسلامية الجزائرية و ارتباط تطبيقها عقوبات على المتعاملين معهم بتعليمة البنك المركزي ذات الرقم 04 – 02	97
	الصناديق و الوكالات المتخصصة في المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغيرة	102
	الدراسة الإحصائية	111
	الدراسة الإحصائية	115
	عرض الاستبيان	115
	معالجة وتحليل نتائج الاستبيان	122
	مصادر التمويل المصرفية في الجزائر	153
	مصادر التمويل المصرفية في الجزائر	156
	مصادر التمويل المصرفية في الجزائر	162
	مصادر التمويل المصرفية في الجزائر	170
	فهرس المحتويات	175

البنوك التجارية

البنوك التجارية	البنوك التجارية	البنوك التجارية
14	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري	البنوك التجارية (1-1)
23	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001-2006)	البنوك التجارية (1-2)
103	المستوى الأول للتمويل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	البنوك التجارية (1-3)
104	المستوى الثاني للتمويل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	البنوك التجارية (2-3)
104	نسب التخفيض في معدل الفائدة حسب القطاعات عند التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتأمين عن البطالة	البنوك التجارية (3-3)
106	نسب التمويل الثنائي المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	البنوك التجارية (3-4)
106	نسب التمويل الثلاثي المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	البنوك التجارية (3-5)
119	توزيع إستثمارات الإستبيان على الشرائح الخمسة المستهدفة و مدى التجاوب معها	البنوك التجارية (3-6)
124	توزيع المشاركين حسب الجنس	البنوك التجارية (3-7)
124	توزيع المشاركين حسب الفئات العمرية	البنوك التجارية (3-8)
125	توزيع المشاركين حسب المستوى العلمي	البنوك التجارية (3-9)
126	توزيع المشاركين حسب القطاع الذي ينتمون إليه	البنوك التجارية (3-10)
127	توزيع المشاركين حسب إختيارهم لأحد أهم مصادر التمويل	البنوك التجارية (3-11)
128	توزيع المشاركين حسب إختيارهم لنوع البنوك التجارية التي يمكن التعامل معها	البنوك التجارية (3-12)
129	توزيع المشاركين حسب رؤيتهم لأهم إستخدام للقروض البنكية من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	البنوك التجارية (3-13)
130	توزيع المشاركين حسب إعتقادهم بأن أحد أنواع العلاقات مع البنوك التجارية هو الأكثر تفضيلا بالنسبة لمسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	البنوك التجارية (3-14)
132	توزيع المشاركين حسب تبينهم لسبب تطور علاقة هذا النوع من المؤسسات مع البنوك التجارية	البنوك التجارية (3-15)
133	توزيع المشاركين حسب رؤيتهم لإمكانية سعي مسيرو هذه المؤسسات للحصول على أكبر قيمة قرض	البنوك التجارية (3-16)
135	توزيع المشاركين حسب رأيهم في إنفراد تكلفة الحصول على القروض في المفاضلة بين البنوك التجارية	البنوك التجارية (3-17)
136	توزيع المشاركين حسب إعتبارهم بأن العقوبات من المحددات و لا يكون ذلك	البنوك التجارية (3-18)

137	توزيع المشاركين حسب إعتبارهم بأن العلاقة مع مسيري البنوك من المحددات ومتي يكون ذلك	□ □ □ □ □ □ (3- 19)
138	توزيع المشاركين حسب إعتبارهم بأن الضمانات من المحددات □ □ يكون ذلك	□ □ □ □ □ □ (3- 20)
140	توزيع المشاركين حسب إعتبارهم بأن الدوافع الدينية من المحددات و □ □ يكون □ □	□ □ □ □ □ □ (3- 21)
141	توزيع المشاركين حسب تبينهم لإمكانية وجود محددات لم تذكر سابقا	□ □ □ □ □ □ (3- 22)
142	توزيع المشاركين حسب ترجيحهم للعامل الذي يكون في المرتبة الثانية في تحديد الممول من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	□ □ □ □ □ □ (3- 23)
143	توزيع المشاركين حسب قبولهم لوجود حالات يكون فيها تخفيض عقوبات التأخير أكثر تحفيزا من تخفيض تكلفة الحصول على القروض وسبب ذلك	□ □ □ □ □ □ (3- 24)
145	توزيع المشاركين حسب تبينهم لشكل العقوبات الأكثر قبولا من طرف مسيرو المؤسسات المستهدفة	□ □ □ □ □ □ (3- 25)
146	توزيع المشاركين حسب رؤيتهم للضمانات التي ينشأ عنها أكبر ضغط	□ □ □ □ □ □ (3- 26)
148	توزيع المشاركين حسب رؤيتهم لهدف إختيار شكل معين من الضمانات	□ □ □ □ □ □ (3- 27)
149	توزيع المشاركين حسب إعتبارهم بأن آجال التسديد هي كذلك من المحددات ومتي يكون ذلك	□ □ □ □ □ □ (3- 28)
151	توزيع المشاركين حسب رأيهم في إمكانية □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ظروفهم ورضائهم على مسير □ البنوك التجارية	□ □ □ □ □ □ (3- 29)
152	الوسط الحسابي و الحد الأدنى و الأعلى لردود المستجوبين عن النسبة التي تجعل مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختارون ممولهم □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □	□ □ □ □ □ □ (3- 30)
153	إستفسارات إستمارة إستبيان و الإجابات المتوقعة و الفعلية عليها	□ □ □ □ □ □ (3- 31)

IX

140	عدد المشاركين حسب تعيينهم لأحد الأسباب الذي يجعل الدوافع الدينية من □ □ □ □ ددات وهل هي منهم	(14 - 3) □ □ □ □ □ □
141	عدد المشاركين حسب رأيهم في إمكانية وجود محددات لم تذكر سابقا	(15 - 3) □ □ □ □ □ □
142	أ عدد المشاركين حسب إختيارهم لأحد العوامل ليكون في المرتبة الثانية في تحديد الممول	(16 - 3) □ □ □ □ □ □
144	عدد المشاركين حسب قبولهم لوجود حالات يكون فيها تخفيض عقوبات التأخير الأكثر تحفيزا وسبب ذلك	(17 - 3) □ □ □ □ □ □
145	عدد المشاركين حسب إختيارهم لنوع العقوبات المفضل من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	(18 - 3) □ □ □ □ □ □
147	عدد المشاركين حسب إختيارهم لشكل الضمانات الذي ينشأ عنه □ □ □ □ □ □	(19 - 3) □ □ □ □ □ □
148	عدد المشاركين حسب إختيارهم لأحد أهداف إختيار شكل معين من الضمانات	(20 - 3) □ □ □ □ □ □
150	عدد المشاركين حسب إعتبارهم بأن أجال التسديد هي كذلك من المحددات ومتي يكون ذلك	(21 - 3) □ □ □ □ □ □
151	عدد المشاركين حسب رأيهم بأن دراسة ظروف العملاء والتعامل حسبها يزيد من رضائهم على مسيري البنوك التجارية	(22 - 3) □ □ □ □ □ □



5- أهمية البنوك الصغيرة:

تتمثل أهمية البنوك الصغيرة في كونه أحد أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث تساهم في توفير فرص العمل وخلق الدخل للأفراد، كما تلعب دوراً هاماً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك الصغيرة تتميز بمرونتها العالية وقدرتها على التكيف مع احتياجات العملاء، مما يجعلها خياراً مثالياً للمستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

6- أهمية البنوك الصغيرة:

بالنسبة للجانب النظري فقد تم التركيز على ثلاثة مجموعات رئيسية وهي (البنوك الصغيرة والمتوسطة - البنوك التجارية التقليدية - البنوك التجارية الإسلامية) وذلك بهدف دراسة تأثيرات هذه البنوك على الاقتصاد الوطني. أما بخصوص الجانب التطبيقي فالإهتمام كان على أربعة حدود وهي:

الحدود الموضوعية: تهتم بمعظم ما هو مرتبط بتأثير مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاد الوطني، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على نمو هذه المؤسسات وكيفية تحسين أدائها. أما بخصوص الحدود المكانية، فقد ركزت الدراسة على المملكة العربية السعودية، وذلك لسهولة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للتحليل.

الحدود المكانية: إهتم الباحث في هذه الدراسة بمحددات إختيار مصدر التمويل في الجزائر، وذلك من خلال عينة من مدينتي عنابة و الطارف؛ وذلك من أجل دراسة تأثير هذه المحددات على إختيار مصدر التمويل في الجزائر.

الحدود الزمنية: تم إعداد هذه الرسالة في الفترة الممتدة ما بين جانفي و سبتمبر 2008.

الحدود البشرية: تم التركيز على شريحتين أساسيتين هما:

(1) مسيري كل من المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة؛

(2) المهتمين بالبنوك التجارية و أساتذة الجامعة.

تجميعها في التعثر المالى وأيضاً ما يمكن أن يساعد مسيري هذه المؤسسات و الذي هو صندوق
المؤسسة العامة للحفظ والتوثيق.

المؤسسة العامة للحفظ والتوثيق من خلاله لبنوك التجارية التقليدية و الإسلامية وفيه
المؤسسة العامة للحفظ والتوثيق التجارية التقليدية حيث قسمت إلى قسمين
هذا النوع من البنوك وثباتها كيفية منح القروض والمخاطر التي تنشأ عن ذلك ومستويات هذه
المؤسسة العامة وفي النهاية تم ذكر مختلف الضمانات التي يمكن أن يطلبها مسيرو هذا النوع من البنوك
وكذلك عملية متابعة هذه القروض من خلال العقود و ما تحتويه من الشروط إلى قيام
المسؤولية العقدية. أخيراً تعلق بدراسة البنوك التجارية الإسلامية حيث
بمفاهيم عامة حول هذا النوع من البنوك بعدها تم التعرض إلى ما يتعلق بقيام مسيرها بنشاطاتها
المؤسسة العامة ردها و المحددات النظرية لدورها وكذلك إستراتيجيتها
الأخير المؤسسة العامة دولة التعرف على كيفية دراسة مسيرها لحاجة عملاتها
تسديد مستحقاتهم الذي يمثل أحد أهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من البنوك وكذلك
المتبعة لمواجهة المماثلة.

بينما المؤسسة العامة الدراسة الميدانية و قسمه المؤسسة العامة مبحثين:

المؤسسة العامة على عرض لمختلف الجهات التي يمكن أن يكون لها تأثير على عملية تمويل
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع التركيز على جزئية عقوبات التأخير و ما قد يرتبط بها مثل
المؤسسة العامة.

المؤسسة العامة المؤسسة العامة الدراسة الإحصائية التي كان من ضمنها الإستبيان و معالجة و تحليل
نتائجه.

-10 المؤسسة العامة المؤسسة العامة:

بالرغم من جدوى إستعمال الإستمارات في الوصول إلى تجميع أكبر قدر ممكن من آراء
المعنيين و المهتمين بموضوع هذه الدراسة، و كذلك التجاوب الحسن من معظم أفراد العينة الذين

تم إستهدافهم و تقديم مساعدات و معلومات لم تكن متوقعة إلا أنه تم مواجهة بعض المشاكل التي يمكن ذكر بعضها في ما يلي:

- قلة عدد مسير □ المؤسسات الذين يملكون عناوين إلكترونية و عدد أقل يطلع عليها بشكل □□□□
- مسيرو بعض البنوك التجارية يعتبرون أن تقديم أي معلومات يعتبر إخلال بمبدأ السرية في تسيير البنوك، رغم التعهد بعدم نشر أي معلومات بأسماء محددة و لا حتى □□□□□□
- معظم المواقع الإلكترونية للبنوك و الوكالات و الصناديق المساعدة في العملية التمويلية □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ إسترداد الدين في حالة المماطلة.

تمهيد

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الكبرى من التعامل معها وإيجاد حلول لها. تهتم معظم دول العالم بما فيها الدول النامية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حاليا قطاعا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولأهميتها. احتمال تحقيقها. محط إهتمام. الحديثة المتعلقة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محيط. يتميز بظهور عوا. التغيير وكثيرة التعقد، ما يجعلها تواجه بعض المشاكل من بينها إشكالية التمويل التي ترافق غالبا هذه المؤسسات منذ البدء في مرحلة إنشائها وحتى أثناء قيامها بنشاطها. عملية التمويلية. تترتب عليها عواقب سيتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقا.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لدراسة هذا النوع من المؤسسات يستحسن تحديد بع. المفاهيم العامة المتعلقة بها.

تعريف ومعايير التصنيف لهذا النوع من المؤسسات

اختلاف المحيط الإقتصادي و المكان الجغرافي لنشاط المؤسسات الصغيرة. فإنه. راي. قنصادية والاجتماعية لكل منها، فمثلا معهد جورجيا للتكنولوجيا يعطي ستين تعريفاً لهذه المؤسسات¹. كما يوجد بمصر أربعة عشرة تعريفا²، وهذا ما يدل أنه لا يوجد تعريف موحد أو شبه رسمي. با كل دولة أو منظمة دولية تعتمد على تعريف واحد، ويمكن فيما يلي ذكر بعضها:

¹ عبد القادر محمد أحمد وسعود فياض الفياض. "المشاريع الصغيرة". مجلة التعاون الصناعي في الخليج

الرياض. 1994. 50. 11.

² محمد هيك. مهارات إدارة المشروعات الصغيرة. القاهرة: 2003. 20.

1- * التعريف المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية:

قامت هيئة المشروعات الصغيرة « Small Business Administration » بتعريف المؤسسات الصغيرة الفدرالية الأمريكية بتعريف هذه المؤسسات حسب نوع النشاط الذي تقوم به³، يكون التعريف حسب معيار العمالة، و في مجال الخدمات يكون على أساس معيار قيمة المبيعات، و بناء على هذا قد تصنف مؤسسة بأنها صغيرة، رغم أن عدد عمالها قد يصل إلى 1500 و يمكن تصنيفها بأنها صغيرة أو متوسطة فيما يلي:

- المؤسسات الخدمية و التجارة بالتجزئة: 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
 - المشروعات التجارية بالجملة: 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
 - المشروعات الصناعية: عدد عمالها 250 أو أقل.
- و بعض الباحثين عرفوا هذه المؤسسات بأنها تلك المؤسسات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 500، و لا تتعدى مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار أمريكي³.

2- * التعريف المعمول به في بريطانيا⁴:

تبنت بريطانيا في 1999 م آخر تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقوم على استخدام عدة معايير من أهمها ما يلي:

- لا يزيد حجم الأموال المستثمرة فيها عن 7 مليون جنيه إسترليني؛
- لا يزيد حجم المبيعات السنوية عن 1.4 مليون جنيه إسترليني؛
- لا يقل عدد العاملين عن 200 شخص؛
- أن تتميز هذه المؤسسة عن أية تكتلات اقتصادية.

³ توفيق عبد الرحيم يوسف. إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. دار النشر: دار الفكر.

التوزيع. 2002 م. 18.

⁴ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 18-19.

3- * التعريف المعمول به في مصر:

تعددت التعاريف ٥ اختلفت لكن غالبيتها يعتمد على معيار واحد يتجلى في عدد العمال ٥ فالمؤسسات الصغيرة عدد العاملين فيها هو أقل من 10 عمال، في حين المؤسسات المتوسطة عدد العاملين فيها يتراوح بين 10 و 49 ٥ ٥.

4- * التعريف المعمول به في الجزائر:

لا يوجد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة
لايضا تعريف من بينها⁶:

- تم إعداد التقرير الخاص ببرنامج التنمية لوزارة الصناعة في ١٩٧٧
الفترة الممتدة بين ١٩٧٤- ١٩٧٧ حيث تم تحديد ميزتين وجب توفرها في
تنتمي لهذا النوع وهما:

1- مؤسسه مستقلة قانونيا و تشغل 500 موظف

2- رقم أعمالها السنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري و مجموع قيم إستثماراتها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

- المحاولة الثانية: كانت ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي انعقد بتاريخ ١٠ افريل 1983 بين ١٠ و ١٢ افريل، حيث تم تحديد ميزتين ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ لهذا النوع من المؤسسات و هما:

□□ □□ 200 □□ □□ □□ □□ -

- 10 ملین دینار جزائی.

أما حالياً فإن التعريف المعتمد من طرف المشرع الجزائري، و الذي تم تأكيده في قانون المالية التكميلي لسنة 2005 المؤرخ في جويلية 2005⁷، و هو مستنتج من التعريف الذي تم تحديده من قبل المجلس الأعلى للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية الذي يعرف هذه المؤسسات بأنها التي يقل عدد العمال بها عن ٥٠٠ شخص.

5 محمد هیکل. □□ □□ □□ □□. 20□.

6 عجيله محمد و بن نوي مصطفى. "بتكار في تنمية القدره التنافسيه للمؤسسات الصغيره
 في العراق". مجله المدينه العلميه للدراسه والبحوث، المجلد 1، العدد 1، 2007.

7 مبروك حسين. *البيروت والقدس: مدن المقاومة*. بيروت: دار هومة، 2006. 339.

250 عامل و رقم أعمالها لا يتعدى 40 مليون وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع أصولها لا يزيد عن 27 مليون وحدة نقدية أوروبية، و يشترط أن يكون حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 25 % من إجمالي المبيعات السنوية لمؤسسة أخرى لا ينطبق عليها التعريف السابق، و هذا إبان تطبيق الميثاق بولونيا سنة 2000⁸، وقد تبنت الجزائر رسميا تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون التوجيهي رقم 2001 و الذي يقوم على أساس المعايير التالية:

- معيار اليد العاملة / عدد الموظفين
 - معيار المبيعات / إجمالي المبيعات السنوية
 - معيار المجموع السنوي للميزانية؛
 - معيار إستقلالية المشروع.
- في ما يلي الجدول رقم (1-1) الذي يوضح تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر اعتمادا على المعايير المذكورة سابقا:

⁸ غياط الشريف و بوقوم محمد. التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية. " التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و دورها في التنمية " 2006.

المعيار القياسي (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري

المعيار القياسي	الحد الأدنى للرأسمال	الحد الأقصى للرأسمال	مجموع الميزانية السنوية
Micro Entreprise	1- 9	20 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة Petite Entreprise	10- 49	200 مليون دج	100 مليون دج
Moyenne Entreprise	50- 250	200 مليون دج إلى 2 مليار دج	100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المعيار القياسي: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 - 12 - 2001.

مختلف هذه التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تختلف فيما بينها على الأقل في إحدى معايير التصنيف، التي قد تكون كمية أو نوعية.

فالمعايير الكمية تقسم المؤسسات إنطلاقا من الإجماليات المالية أو رأس المال، فحين المعايير النوعية تهتم بالشكل القانوني أو بالمعيار التنظيمي أو معيار الإستقلالية، و قد تكون كذلك وفق معيار حصة المؤسسة في السوق و هي كما يلي⁹:

المعايير الكمية

1- معيار عدد العمال:

هذا المعيار هو المعتمد أساسا في مختلف التعاريف، في معظم دول العالم و هو الأكثر سهولة لتمييز طبيعة المؤسسة.

2- معيار رقم الأعمال:

هذا المعيار مهم و تكمن أهميته في تحديد مستوى النشاط للمؤسسة و إمكانية التنافسية، و يرتبط أساسا بالمؤسسات الصناعية.

⁹ بريش السعيد. تقييم تجربة الإقتصاد الموجه و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. رسالة ماجستير.

3- معيار رأس المال:

هذا المعيار من خلاله يتم تحديد حجم المؤسسة و طاقتها الإنتاجية، وحدوده تختلف باختلاف أنواع المؤسسات، و في بعضها يتم أخذ عدد الموظفين كإحدى المقاييس.

ثانياً: المعايير النوعية

1- المعيار القائل بال:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار يمكن إيجاز الأشكال التالية: (١) المؤسسات العائلية و تضامنية - مؤسسات بسيطة بالأشهر - مؤسسات المهن الصغيرة الإنتاجية ...) و هو يتحدد من خلال طبيعة و حجم رأس المال الداخل في تمويل هذه المؤسسة.

2- المعيار التنظيمي:

تبعاً لهذا المعيار يتم وصف مؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة، إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- المالكون هم من يقومون بتسيير المؤسسة
- عدد المساهمين في رأس مال المؤسسة قليل نوعاً ما؛
- قلة عدد السلع أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة لعملائها
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية
- التركيز على العملاء المحليين
- ممولوها يقيمون في حيز جغرافي متقارب.

3- معيار الاستقلالية:

يمكن اعتبار مؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كانت مستقلة مالياً بنسبة مئوية معينة.

4- معيار الحصة السوقية:

بما أن هذه المؤسسات يمكن أن تكون تنافسية و ليست احتكارية فإن حصتها السوقية يمكن

أن تكون:

إن التذبذب في تحديد معايير ثابتة لتعريف هذه المؤسسات يظهر بوضوح بين مختلف الدول رغم التقارب أحيانا.

أهداف وخصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1- * أهداف هذه المؤسسات:

- إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مهما اختلفت طبيعتها، فإن إنشاءها يتم من أجل تحقيق أهداف يمكن ذكر بعضها في ما يلي¹⁰:
- زيادة و تحفيز روح التحدي و المبادرة للعاملين بهذه المؤسسات بشكل فردي و كذلك اعتبارهم مجموعة واحدة تسعى إلى إيجاد منتجات جديدة و تنافسية
- طرق عمل تقلل من الجهد و التكاليف مقابل تحقيق مستوى معين من الإنتاج ومنه زيادة مردد المؤسسة
- التقليل من التكاليف في المجتمع، لأن هذه المؤسسات تعتبر سهلة الإنشاء نوعا ما، فهي سريعة استجابة سريعة لحاجيات المجتمع في مجال التشغيل بقسميه المباشر بالنسبة لمالكيها، و غير المباشر بالنسبة للمستخدمين فيها؛
- عمل جديدة خاصة للمسرحين من مناصبهم في المؤسسات الكبيرة الأساس العمومية؛
- تقديم خدمات للمؤسسات الكبيرة و الصغيرة معها من أجل تقديم خدماتها و تحسينها
- النشاطات غير الرئيسية لهذه المؤسسات
- محاربة النزوح الريفي داخل المناطق الريفية عن طريق توطيد أنشطة اقتصادية في المناطق الريفية
- توفير مصدر دخل لمالكيها و كذلك للمستخدمين فيها من جهة، و من جهة أخرى تشكل مصدر لخزينة الدولة من خلال الضرائب المدفوعة من طرف أصحاب هذه المؤسسات؛
- تعتبر إحدى الأشكال القانونية لأنشطة الأفراد و الأسر فهي تنظم عملهم.

¹⁰ محمد يعقوبي. مكانة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. 2006

” التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية “ 2006

هذه الأهداف تؤدي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القيام بالأدوار التالية¹¹:

* إيجاد فرص عمل بشكل متميز خاصة لطبقة الشباب، فتقلل البطالة

يخفض العبء الذي تتحمله الدولة لإيجاد مناصب عمل

* زيادة فرصة ظهور مواهب وابتكارات جديدة.

كذلك تلعب دور هام في التنمية الاقتصادية للمناطق النائية

يلي¹²:

- التأثير بشكل موجب على الميزان التجاري، بإنتاج سلع ذات فرصة تصديرية أي الحصول على النقد الأجنبي مقابل زيادة حجم الصادرات، وإنتاج بعض السلع التي يحتاجها أفراد المجتمع، فيؤدي ذلك إلى تقليل من قيمة المدفوعات

- ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي دولة يؤدي بها إلى التحول تدريجياً إلى اقتصاد السوق الحرة

يسعى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق أهداف يصعب تحقيقها في المؤسسات الكبيرة.

2- * خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن هذه المؤسسات تعمل في ظروف معينة تجعلها تتميز ببعض الخصائص، التي يمكن ذكرها ما يلي:

1- سهولة الإنشاء والتأسيس:

تتميز هذه المؤسسات وبيئات العمل التي تستوجبها سهولة إنشاءها وتأسيسها يجب القيام بها قبل تأسيسها، مثل دراسة الجدوى المالية وسهولة تنفيذ منشأتها وتركيب خطوطها الإنتاجية من آلات ومعدات وكذلك قلة المواد الأولية التي تحتاجها للقيام بالعملية الإنتاجية، إلى جانب بساطة الإجراءات الإدارية لهذا تعتبر سهولة الإنشاء والتأسيس.

¹¹ عبد الله إبراهيم. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل. "المجلة الأردنية في الاقتصاد" 2006.

¹² خالد الخطيب و خليل الرفا. المنشآت الصغيرة في الأردن. "المجلة الأردنية في الاقتصاد" التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية "2006.

2- سهولة الإدارة:

غالبا ما يتم تسيير هذا النوع من المؤسسات من طرف رجل واحد، الذي هو في نفس الوقت مالكا ومديرا و يقوم بمعظم الوظائف الإدارية من تحديد الأهداف الإستراتيجية و القرارات التكتيكية و التشغيلية، وهذا ما يؤدي إلى نقص الروتين الإداري و مرونة و سهولة العمل.

3- استغلال الطاقة الإنتاجية:

عادة لا يسير هذه المؤسسات من استغلال طاقتها الإنتاجية بكفاءة و ذلك لعدم عمليتها الإنتاجية، مما يزيد من إمكانية تحقيق الأرباح.

4- عدم القدرة على التكيف مع التغيرات:

لا يسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حيز جغرافي صغير نوعا ما، و هذا ما يساعدهم في التكيف مع التغيرات في السوق المحلية و الإقليمية و الدولية و أدواقهم و هذا ما يجعلهم قادرين على إشباع حاجياتهم و تلبية طلباتهم الحالية والمستقبلية.

5- الاعتماد على التقنيات البسيطة:

يعتمد مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حياتهم على تقنيات إنتاج بسيطة، يقلل من التكاليف الغير المباشرة لنشاطها يؤدي إلى زيادة فرصة الإستجابة السريعة للمستهلكين.

6- عدم القدرة على الابتكار:

يعتمد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة على تقنيات بسيطة عند القيام بنشاطها و لا تمتلك نسبة عالية من الابتكار لمجموع إمكانياتها المالية فهي أداة جيدة للحد من زيادات معدلات البطالة في العديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

7- المرونة العالية و سرعة التكيف مع المتغيرات:

تتميز هذه المؤسسات في الغالب بالمرونة و القدرة على التكيف مع المتغيرات المؤثرة على وظائفها و سياساتها في كل من الإنتاج و التسويق و التمويل و كذلك إلتزاماتها المالية.

8- التدريب الذاتي و التطوير التقني:

نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات و سهولة إدارتها، فهي موقع جيد للتدريب على الإدارة المالية و كذلك لزيادة مهارات و القدرات التقنية بالنسبة للعاملين فيها. كما أنها تبرز في تجريب الأفكار التقنية الجديدة و تجسيدها على أرض الواقع و وسيلة جيدة لإيجاد تشكيلات سلعية جديدة و لها القدرة على تقليد بعض المنتجات الدقيقة و المتطورة تقنيا.

9- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورة إنتاج قصيرة و هي متكيفة مع حاجيتها للمجتمع فغالبا منتجاتها و الخدمات التي تقدمها تكون مرغوب فيها، من طرف المستهلكين فيكون التسديد نقدا و في بعض الأحيان تحصل على تسبيقات العملاء و هذا ما يقلل من الفترة الزمنية لإسترداد الأموال المستثمرة في هذا النوع من المؤسسات.

10- التكامل مع المؤسسات الكبيرة:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شريك مهم للمؤسسات الكبيرة من خلال التكامل الإنتاجي الرأسي و الأفقي القائم على أساس التعاون المستمر و تبادل المنافع وذلك لصعوبة قيام أحدهما بكل الوظائف الإنتاجية، فهما يتكاملان في العملية الإنتاجية. يمكن إضافة بعض الخصائص لهذه المؤسسات من بينها أن كلا من عدد المؤسسات التي يتم إنشاءها سنويا و التي تقلس هو كبير بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة¹³. إن هذه الخصائص تمكنها في الغالب من القيام بنشاطاتها بسهولة.

¹³ محمد عبد الوحيد . آليات و مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة. " " الدولية حول المقولة و الإبداع في الدول النامية ". 2007.

3- * مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:¹⁴

1- في مجال التنظيم و التسيير:

هيكل هذا النوع من المؤسسات بسيط و القرار فيه يصدره المالك المسير و يكون أسرع مما في المؤسسات الكبيرة، فسرعة رد الفعل على المتغيرات من خلال السرعة في اتخاذ القرارات توفر للمؤسسة فرصة إكتساب ميزة تنافسية.

بما يتعلق بالتسيير فالمالك غالبا يكون هو المسير للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة، فيكون مال مؤسسته، وكذلك معظم مسير هذا النوع من المؤسسات يبحثون على توفير ما يحتاج إليه عملائهم مما يكسبهم حصص سوقية أكبر.

2- في مجال العمل و التمويل:

حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتمد على عوامل إنتاج بنسب مختلفة حيث تحتاج إلى عنصر العمل بكثافة أكبر من عنصر رأس المال، وهذا ما هو سائد في معظم الدول النامية.

بما يخص التمويل فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل خاصة الخارجي كبيرة و ذلك لصعوبة قبول البنوك التجارية تمويلها و ذلك لإرتفاع المخاطر المرتبطة بنشاطها.

3- * نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بدأ ظهور هذه المؤسسات مباشرة بعد إستقلال الدولة الجزائرية، و كانت مركزة أساسا في قطاع التجارة و الخدمات و الصناعة الصغيرة.

لقد مرت هذه المؤسسات إلى غاية سنة 2002 بمرحلتين أساسيتين هما¹⁵:

1- * 1962-1982):

هذه المرحلة هتماما كبيرا بإنشاء المؤسسات الكبيرة التي تنشط في القطاع الصناعي و هذا تبعا للمنهج السياسي السائد آنذاك.

¹⁴ يوسف قريشي. سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. المجلد 1، ص 28.

¹⁵ ضحاك نجية. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم. المجلد 1، ص 27-28.

في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية “ المجلد 1، ص 2006.

فضمن هذا التوجه همشت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عائلتي حيث عتمدت على التمويل الذاتي.

في هذه الفترة لم تظهر سوى 600 مؤسسة صغيرة أو متوسطة في المتوسط خلال كل سنة و هذا بسبب عراقيل منها:

- قيمة مشاريع الإقتصاديات الصغيرة 30 مليون دج بالنسبة للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو شركة ذات أسهم، و كذلك مبلغ 10 مليون دج بالنسبة للمؤسسات الفردية؛
- صعوبة الحصول على التمويل الخارجي، خاصة من البنوك حيث لم يتعدى التمويل البنكي 30 مليون دج في السنة.

2- * المرحلة الثانية (1982-2002):

في هذه المرحلة ظهرت تأثيرات العولمة على معظم دول العالم بما فيها الجزائر و تم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار قانون 11-82 الصادر بتاريخ 08-21-1982. ظهور تأثيرات العولمة على معظم دول العالم بما فيها الجزائر و تم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار قانون 11-82 الصادر بتاريخ 08-21-1982.

1982: ظهور قانون متعلق بالاستثمار في الاقتصاد الوطني الخاص و هذا من خلال 11-82 الصادر بتاريخ 08-21-1982

1983: إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للإقتصاديات الصغيرة والمتوسطة

1987: توفير مكان يهتم بأصحاب المؤسسات الخاصة هو الغرفة الوطنية للتجارة؛

1988: ظهور إصلاحات إقتصادية و الدخول في إطار الإقتصاديات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة مستجدات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1991: تحرير التجارة الخارجية من خلال مرسوم تنفيذي رقم 37-91 الصادر بتاريخ 19/02/1991

1993: ظهور وكالة الترقية ودعم الاستثمار في سنة 1994

1994: وضع الإطار القانوني لخصوصية المؤسسات العمومية؛

1995: إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار قانون 11-82 الصادر بتاريخ 08-21-1982.

هذا يتوافق بوضوح من تطور تعداد هذه المؤسسات خلال الفترة (2001- 2006)، حيث تزايدت أعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل واضح لكن المؤسسات التقليدية بقيت على حالها. وهذا حسب الجدول رقم (1- 2).

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001- 2006)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	نوعية المؤسسات الصغيرة
269806	245842	205449	207949	189552	179893	المؤسسات الصغيرة
739	874	778	778	778	778	المؤسسات التقليدية
106222	96072	86732	79850	71523	64677	المؤسسات التقليدية
376767	342788	312959	288577	261853	245348	المؤسسات الصغيرة
9109	5309	4508	21010	7306	/	المؤسسات الصغيرة

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية

< <http://www.pmeart-dz.or/> >

هذا العدد المتزايد باستمرار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جاء نتيجة الإهتمام الكبير للدولة الجزائرية بهذا الشكل من المؤسسات بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة.

أهمية المؤسسات الصغيرة: أهمية المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني و دورها في تحقيق التنمية

فرصة إمتلاكها ميزة تنافسية

الاهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة و دورها في أهميتها

منذ الحرب العالمية الثانية و المتوسطة و المتوسطة لكن يمكن القول أنه يوجد إتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكن يمكن القول أنه يوجد إتفاق على أهميتها من طرف معظم دول العالم، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حين ظهر تيار من الباحثين و المفكرين يرى أن هذه المؤسسات لها قدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية و ظهور إهتمام عالمي بها.

1- * الاهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هذا الإهتمام يكون لما يلي¹⁸:

* إقتصاد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول المصدرة للمواد الأولية المظاهر التالية:

- إقتصاد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول المصدرة للمواد الأولية - التطور و التنوع الصناعي و ظهور فروع جديدة للمؤسسات الكبيرة و المتوسطة و المتوسطة فزادت الحاجة إلى نشاطات تكاملية و كذلك التعاون عن طريق عقود المقولة

- زيادة الحاجة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إعتبارها أسلوب تسيير حديث من خلاله يمكن إقتصاد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول المصدرة للمواد الأولية

- أظهرته هذه المؤسسات في الأزمات، إقتصاد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول المصدرة للمواد الأولية 1974-1976 التي واجهتها البلدان المصدرة.

* وكذلك ظروف أخرى منها:

- حصول العديد من دول المصدرة للمواد الأولية و المتوسطة إقتصادها بالهشاشة، فإتجاهات حول السبيل الأفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية و من بين هذه السبل إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- إقتصاد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول المصدرة للمواد الأولية إقتصادها بالهشاشة، فإتجاهات حول السبيل الأفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية و من بين هذه السبل إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

¹⁸ محمد يعقوبي. إقتصاد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية 46-47.

لقد زادت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونها أصبحت تمثل النسبة الكبيرة من حيث العدد والأهمية في غالب الدول وبالخصوص الصناعية منها، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية هذا النوع من المؤسسات يمثل 90 % من إجمالي الناتج المحلي وتأثيرها على الاقتصاد الأمريكي هائل. تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا تمثل نسبة مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي بـ 58 % و 81 % في القيمة المضافة¹⁹.

2- * أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في ما يلي²⁰:

- إستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة والقليلة وكذلك الذين لم تكن لهم فرصة العمل في المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف خبرتهم الميدانية؛

- إضفاء الحيوية على الاقتصاد، نتيجة امتلاكها مرونة عالية في التكيف مع متغيرات المحيط الخارجي بالنسبة لها؛

- إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصاد المحلي وهي تعمل بـ 100 % من المؤسسات الكبيرة جعلها تطور فعاليتها في الإنتاج والتصدير. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في نمو الاقتصاد المحلي.

- القدرة على العمل في معظم المناطق الجغرافية حتى في الأرياف والتجمعات العمرانية الجديدة أو المعزولة نوعا ما.

يمكن إضافة بعض الدلائل على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²¹:

- لها أهمية عالية في أوقات الأزمات؛

- سهولة التسيير؛

¹⁹ بربيش السعيد و بلغرسة عبد اللطيف. إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المجلد 1، العدد 1، 2006. " التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية " المجلد 1، العدد 1، 2006.

²⁰ سمير سحنون و بونوة شعيب. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر. المجلد 1، العدد 1، 2006. " التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية " المجلد 1، العدد 1، 2006.

²¹ بربيش السعيد و بلغرسة عبد اللطيف. المجلد 1، العدد 1، 323.

- العاملون بها لهم القدرة على التجديد والإبداع
- لها قدرة عالية على مقاومة الضغوطات الخارجية؛
- غالبا ملاكها هم مسيريها مما يزيد من قدرتها على تحملها للتحديات
- ملاكها؛
- تعتبر مكان جيد لتعاون كل من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأفكار التكنولوجية.

هذه المؤسسات بينت أهميتها من خلال ما حققته من أدوار هامة في تطور اقتصاديات عدة بلدان و كذلك تكاملها مع المؤسسات الكبيرة و صمودها في أوقات الأزمات.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جوانب أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت الأطروحات المدعمة لهذا النوع من المؤسسات و يمكن ذكرها في ما يلي²²:

1- * المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية دور اليد العاملة:

تكمن أهمية هذه المؤسسات فيما يمكنها توفيره من فرصة للذين يريدون العمل في مجال الإنتاج والتجارة فهي تعتمد بشكل كبير على الكثافة من حيث اليد العاملة و ذلك مثبت بالنماذج التجريبية في مختلف دول العالم، ما يجعلها أداة فعالة لاستقطاب الأعداد الكبيرة من اليد العاملة في مختلف دول العالم و خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة و قلة الاستثمارات في القطاع الخاص و المبرج و المفيد لهذه البلدان النامية بما فيها الجزائر و على هذا الأساس يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في تنمية الاقتصاد الوطني.

2- * المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل للتنمية الجوارية:

- يعتمد المجتمع المدافعون عن هذا الدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الجوارية:
- في معظم الدول النامية و الذي يتصف بـ:
 - نقص القدرة العلمية و ضعف التكوين لعدد كبير من طالبي العمل.

²² محمد يعقوبي. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 47-48.

هذه المشاكل أكثر ترددا في المناطق الريفية خاصة التي تتميز في بعض الأحيان بالافتقار عن الهيكل الاقتصادي، لمناطق المدن التي تتصف بالتطور بالنسبة للمناطق الريفية، فحسب هذه الظروف التي تتصف بها المناطق الريفية والخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبار أن هذه المؤسسات هي الأكثر ملائمة للمناطق الريفية. انطلاقا من هذا التلاؤم نجد أن الدولة الجزائرية وضعت برامج للتصنيع المحلي وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول بهدف تحقيق النشر والتوزيع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التنمية المتوازنة والتجريبية أثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتشر بشكل كبير حول المناطق الصناعية الكبرى، وذلك بخلاف ما تم التخطيط له في المناطق الداخلية والأرياف وذلك راجع للشروط والظروف التي تتميز بها هذه المناطق.

3- * أطروحة التكاليف الإضافية وتبذير الموارد:

يعتمد أصحاب هذه الأطروحة أساسا على معيار التوفر النسبي لعوامل الإنتاج، وذلك لما تتميز به معظم الدول النامية من عجز نسبي في الموارد المالية وتوفر نسبي لليد العاملة. هذا العجز يؤدي إلى ضرورة إقامة مصانع عميقة والدقيقة، لإختيار نوع الإنتاج الذي يتم تمويله لتجنب التبذير للأموال. حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فإن تمويل الاستثمارات التي هي تابعة لهذه المؤسسات، يؤدي إلى تقليل الأخطاء المكلفة جدا في الإنتاج، خطأ بسيط في إختيار المنتجات التي يجب إنتاجها أو الخدمات التي يجب تقديمها، وحتى لو حدث الوقوع في الخطأ فإن إمكانية تصحيح قرار الإختيار بسرعة هي مرتفعة نسبيا وذلك لإعادة التوجه للنشاطات الملائمة.

4- * أطروحة تنويع الإنتاج الصناعي:

من بين الحجج التي تبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن جمعها في أطروحة تنويع الإنتاج الصناعي نجد ما يلي: مرونة الإنتاج الصناعي وكذلك إمكانية التكيف مع ظروف المحيط الخارجي، التي تتمثل أساسا في ظروف السوق بما فيها ضغوطات كل من العملاء والموردين والسلع البديلة والجديدة، حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تقوم بتنويع إنتاجها، فهي تنشط ضمن تكامل أفقي يمكنها من العمل في مختلف الفروع الصناعية، فلو حدث تفكك

لإحدى المؤسسات الكبيرة فإن الإمكانيات المالية و المادية المسخرة لهذه المؤسسة، يمكن إنجاز بها عدد كبير من الوحدات الصناعية التي تستطيع إنجاز مجموعة كبيرة و متنوعة من السلع و الخدمات وهذا لتلبية الحاجات الآنية لأفراد المجتمع و بالخصوص ما يتعلق بالسلع الاستهلاكية، و هذا ما تم إقراره من طرف برنامج التنمية و الترقية للصناعات الصغيرة .
الجزائر، و بالمقابل المؤسسات الكبيرة تواجه ضيق السوق المحلي في معظم الدول النامية بالإضافة إلى قوة المنافسة الخارجية و أيضا صعوبة ملائمة منتجاتها للمعايير الدولية هذا ما يجعلها عرضة لتأثير الإقتصاد القوي الذي عرفته الدول النامية بما فيها الجزائر مما يعطي أهمية على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت و مازالت موضوع عدت دراسات هذا ما أدى إلى ظهور كل الأطروحات السابقة المبينة لأهميتها.

المؤسسات الصغيرة : المفاهيم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاجتها للتمويل وإمكانية تعثرها المالي

لميزة تنافسية

تمتلك هذه المؤسسات لمزايا تتمثل في القدرة على القيام بدور إيجابي في مختلف اقتصاديات دول العالم إلا أنها تواجه عدة تحديات تتمثل في نقص التمويل و نقص الخبرة و نقص التسويق و نقص القدرة التنافسية في نشاطها.

1- * عوامل وقوع هذه المشاكل²³:

- نقص التمويل : هي الأسباب و المتغيرات التي تؤدي إلى ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- عوامل أخلاقية: تتضمن الصفات الأخلاقية التي ترتبط بالشخص نفسه مسبب المشكلة؛
- عوامل طبيعية: هي التي إذا ظهرت فإنها تزيد من إضعاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

²³ عبد الله إبراهيمي، "تفسير الاقتصاد الجزائري"، ج 1، الطبعة الأولى، 2004/03، ص 81.

2- * المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة²⁴:

1- المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
 عندما يسعون إلى التوسع في الأعمال المالية اللازمة للقيام بنشاطها و يمكن ذلك
 ذلك لعاملين رئيسيين هما:

- المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حرية
 - المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صعوبة إقناع مسيريها بتمويل مشاريع هذه
 المؤسسات لعدم قدرة مسيريها في معظم الأحيان على تقديم الضمانات المطلوبة.
- 2- ضعف قدرتها التكنولوجية: يواجه مسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
 مشاكل عديدة في مجال مادية الأعمال و عمالها يواجهون صعوبات في استعمال التكنولوجيا
 الجديدة لمسايرة الركب المتغير في ميزاتها التنافسية إن كانت تملكها من قبل.
- 3- المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتلخص في ضعف قدرتها على ترقب المتغيرات المحيطة بها، بالإضافة إلى ضعف كفاءة مسيريها في معظم الأحيان.

3- * المعوقات التي تواجه إنشاء و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة²⁵:

- صعوبة تحديد الموقع الدائم و المناسب لتشييد هذا النوع من المؤسسات
 - طول الوقت اللازم لتنفيذ الإجراءات المؤدية لقبول المشروع؛
- ضعف دراسات السوق المتعلقة بالحجم و الموقع لهذه المؤسسات مما يؤدي في بعض
 الأحيان إلى ضياع فرص و ميزات كان بإمكانها إمتلاكها؛
- غياب بحوث التسويق في معظم هذا النوع من المؤسسات؛
- ضعف تدريب الأفراد العاملين في هذه المؤسسات؛
- لا يتمتع مسيروها بالتخصص في علوم الإدارة أو التسيير فهم فقط يسيرونها لأنهم
 مالكيها؛
- تتعرض لصعوبات تتعلق بالجباية مما يؤدي إلى توقف العديد من هذه المؤسسات عن
 مزاولة نشاطها؛

²⁴ بريش الـعبد. 85- 86.

²⁵ محمد يعقوبي. 48- 49.

- غياب ثقافة المؤسسة، فما حققته هذه المؤسسات في الدول المتقدمة هو نتيجة للتطور
المستمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية²⁶.

- تحديات فنية: حيث تعتبر الدراسات الفنية و دراسات الجدوى الاقتصادية قبل القيام بإنجاز
المشاريع الصغيرة و المتوسطة من أهم النقائص التي
تتصف بها نسبة كبيرة من هذه المؤسسات هذا ما يقلل من قدرتها على مواجهة التطورات
المتجددة لإنتاج السلع و تقديم الخدمات بغية تلبية رغبات المستهلكين.
يمكن كذلك إضافة بعض المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات²⁷:

- قلة و ضعف السياسات المتعلقة بتكوين المسيرين و العاملين في هذه المؤسسات؛
 - عدم فهم النصوص التشريعية و التنظيمية من طرف المسيرين بشكل كافي؛
 - عدم فهم الآليات البنكية و المالية المتوفرة بالنسبة لهذه المؤسسات؛
 - ظهور الأسواق الموازية؛
 - إهمال إعطاء الأولوية لمنح القروض لمؤسسات القطاع العام؛
 - تراكم ديون المؤسسات و عجزها على تسديد قروضها.
- إن هذه المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مختلفة الطبيعة وهي تؤثر
عليها في مختلف مراحل دورة حياتها.

²⁶ غياط شريف و بوقوم محمد. 112.

²⁷ بريش السعيد و بلغرة عبد اللطيف. 323.

2- * عدم تقديم القروض من طرف البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة

30:

- توجد عدت أسباب تجعل مسيرو البنوك التجارية لا يقدمون القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها:
- عدم اكتساب مسيري هذه المؤسسات الخبرة الذي يمكنهم من التعامل بشكل جيد مع مسيرو البنوك التجارية تفادي حدوث مشاكل بينهما؛
 - نقص الضمانات التي يمكن لمسيري هذه المؤسسات تقديمها مقابل القروض المقدمة؛
 - قلة الإعفاءات الضريبية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة في معظم الدول النامية؛
 - الصعوبات التي يواجهها مسيرو البنوك التجارية في تحويل هذه المؤسسات إلى سيولة نظرا لانخفاض قيمتها³¹
 - قلة الثقافة المصرفية لمسيري هذه المؤسسات.

3- * احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنوك التجارية:

- مسيرو هذه المؤسسات يلجؤون إلى البنوك التجارية في معظم الفترات المالية التي يحتاجون فيها إلى التمويل. كذلك في حالة التصفية، الظروف الاقتصادية هي التي تفرض حاجة هذه المؤسسات للتعامل مع البنوك التجارية من طلب قروض والاستفادة من الخدمات المتنوعة التي يمكن تقديمها كالتحويل والخصم الأوراق التجارية وتقديم الأمانة المالية.
- مع زيادة قيمة التعاملات المالية بينهما، فإنه يمكن ملاحظة ظهور تقديم التسهيلات من طرف مسير البنوك إلى المؤسسات، مثل تخفيض معدلات الفائدة وكذلك تكيف المعاملات مع احتياجاتها.

³⁰ عبد الله إبراهيم. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل. "المجلة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" 2006.

³¹ ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابلة. المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها وعقباتها (2006).

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2008.

< <http://www.alolabor.org/nArabLabor/index.php?option=content&task=view&id=239> >

خصوصيات كل مؤسسة بشكل فردي. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صغرى - كبرى) يقوم على أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التمويل من أهم العوامل المحددة لقيام مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنشاطهم.

العوامل المسهلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم المشاكل

التحديات الاقتصادية الكبيرة التي حدثت في العقدين الأخيرين أدت إلى تزايد الإهتمام بهذه المؤسسات و ذلك تأثرا بزيادة المنافسة محليا و دوليا.

1- * المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التي واكبت الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة³²:

- إدراك المستثمرين لأهمية هذا النوع من المؤسسات؛
- تغير وجهة نظر صانعي القرار في معظم دول العالم، حيث أولوها إهتمام أكبر؛
- إن عولمة عمل البنوك التجارية، جعل مسيروها يسعون إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الخدمات لهم؛
- التكنولوجيا المعلومات و الإنترنت أدى إلى ظهور فرص تعامل بين بنوك تجارية و مؤسسات صغيرة و متوسطة مشتتة جغرافيا؛
- ظهور وسطاء يجمعون معلومات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم يقدمونها للبنوك التجارية عند الطلب.

2- * التمويل باعتباره كأحد أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة

من بين المشاكل التي تواجه مسيري هذه المؤسسات هي الحصول على التمويل الكافي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث أن التمويل هو ذو قيمة بسيطة.

³² الطاهر هارون و فطيمة حفيظ. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 2006.

” التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية “ 2006.

- إنتاج السلع أو تقديم الخدمات المقبولة من طرف العملاء؛
 - اختيار الموردين المناسبين و المؤسسة و الذي يكون قريب من الموارد المالية
 - إتباع سياسة مرنة في الإدارة و السعي لتقليل التكاليف؛
 - البحث عن شكل التمويل المناسب لها و الذي لا يعرضها بنسبة كبيرة للصعوبات المالية؛
 - اعتماد على بحوث التسويق و ذلك لزيادة حصتها السوقية.
- بإزدياد الإهتمام بهذه المؤسسات و أعدادها و تواجدها للتمويل و التي يهتم بها مسيروها.

التقنيات الحديثة المعتمد عليها من طرف المؤسسات

التجارية التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا يمكن القول طرق و تقنيات حديثة للبنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مطلقاً، و إنما حديثة بالنسبة للدول النامية و هذا لأنها استخدمت منذ فترة طويلة في الدول المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

1- الحديثة لتعامل البنوك التجارية التقليدية مع هذا النوع من التمويل

1 ()

يستخدم عند تمويل استثمارات العقارية و المنقولة و قد تم تسميته بعدة تسميات منها leasing في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1950 و تسميته في 1960 بما يلي:

- Crédit – bai

- في ايطاليا بكلمة Locazione Finanziaria.

بشكل سريع، لكونه يعتبر بالنسبة للمستأجر طريقة تمويلية جيدة بحيث يستفيد من الأصل دون تملكه، هو قرض بضمان ملكية الأصل.

³⁶ عبد الله إبراهيم. 385-389.

بشكل عام هو كـتساب مؤسسة لأصل عن طريق عقد يتم من خلاله تبين كافة الإـمكانيـات بين الجانبين.

إن العمل بهذه الطريقة يعتمد على عدة مبادئ منها:

- الفصل بين ملكية المـؤسسة و استثماره؛
 - التعامل بين الطرفين يكون حسب المدة المتفقـة عليها؛
 - يمكن استثماره لتمويل مختلف أنواع الاستثمارات؛
 - يمكن تسديد قيمة الأصل من خلال عوائده
 - هناك ترابط بين قيمة تكاليف المـؤسسة و استثماره.
- عملية القرض اـيجاري هي استعمال لأصل منقول أو عقار مقابل دفع أقساط طيلة مدة المدة و يمكن أن ينتهي بتمليك هذا الأصل.

أهمية القرض اـيجاري يمكن توضيحها بالنسبة لمختلف الأطراف التالية:

- * للمؤسسة: هو فرصة إضافية بالنسبة لمسيري المؤسسات بما فيها الصغيرة و المتوسطة للقيام بنشاطاتهم اـستثمارية و خاصة في حالة قلة إمكانية التمويل بالطرق الأخرى مثل التمويل الذاتي و هذه الطريقة تقدم بعض المزايا للمستأجر منها:

- التقليل من ضرورة توفير التمويل الذاتي؛
- لا يزيد من مجموع أصول المؤسسة لأن الأصل المؤجر لا يظهر في ميزانية المؤسسة؛
- هو بديل عن القروض الطويلة و المتوسطة؛
- لا يقلل من فرصة الحصول على قروض.

- * للمؤسسة: بالنسبة للمؤجر يعتبر قرض الإيجار فرصة للتنوع من طرق

الإقراض والتقليل من مستوى الأخطار، ومن بين المزايا بالنسبة لهذا القرض:

- يضمن حقه بشكل كبير من خلال عقد الملكية لهذا الأصل؛
- إمكانية متابعة الأصل لأنه غالبا ما يقوم هذا الطرف بالخدمات الملحقة (الصيانة - التأمين) .

(2) المـؤسسة و EVCA :

هو كما عرفته الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر EVCA مبلغ مالي يتم توفيره للمؤسسات التي يتميز نشاطها بـاـلربحية و معدل المخاطر المرتبطة به.

- المقرض يقدم نصائح و إستشارات لمسيرى المؤسسات؛

11/11

- معدل العائد من نشاط المؤسسة يفوق 25 ٪ من مجموع الميزانية.

تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة و ³⁷ :

1) القرض التنقيطي: Crédit Scoring

يستخدم كطريقة لتقييم المؤسسات عند يطلب مسيروها من قبل المصارف التجارية، من حيث نسب تحسب من قيم موجودة في ميزانيتها المحاسبية من قبل المصارف التجارية، اقتصاد القياسي و ذلك لتنبؤ بإمكانية إسترجاع قيمة القروض و الفوائد أو العوائد المرتبطة بها، عن طريق الاعتماد على عينتين إحداهما سليمة و الأخرى تتميز بالفشل أو العجز المالي من قبل المصارف التجارية.

- □□□□□ □□□□□ مقياس □□□□□ اعتماد على نماذج إحصائية؛

- كلما كان عدد المؤسسات التي تتعامل معها البنوك كبير، أدى إلى زيادة حجم العينة التي يتم

□ يبق عليها النماذج الإحصائية و يؤدي ذلك غالبا إلى زيادة دقة التنبؤ؛

- الهدف المطلوب تحقيقه هو تحسين أدوات مراقبة عملية الإقراض؛

- زيادة الدقة و الموضوعية في قبول أو رفض

.

--	--	--	--	--

--	--

--	--	--	--	--	--

--	--

--	--	--	--

--	--

--	--	--	--

--	--	--

--	--

 -

(2) ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين:

هذه الطريقة تحدد المكانة الحالية و المستقبلية للمؤسسات من خلال تقييم قدرتها على الدفع، و هي تهدف إلى القضاء على الغموض في العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات بما فيها الصغيرة و المتوسطة وفق حكام يعتبرون خارجيين. هذه الأطراف الخارجية غالبا إلى تعامل معطيات تتميز بالموضوعية، في معظم الأحيان هذه التقنيات

37 الطاهر هارون و فطيمة حفيظ. ٣٧٨-٣٨٠.

خارجية تحسن من وضعية التفاوضية للمؤسسة و تشجع مسيرتها على تقييم الأرباح والقيام بنشاطها، إلا أن نقاط قوتها والتقليل من نقاط ضعفها إلا أن هذه التقييمات تقوم بها المؤسسات المالية مما يقلل من أهمية هذه الطريقة.

3 (طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث:

المشكل الكبير الذي يقف أمام مسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حينما يفتقر من البنوك التجارية، هو طلب هذه الأخيرة ضمانات، التي لا يملكها مسيرو هذه المؤسسات مما يتوجب على مسيري المؤسسات التجارية تقديم الإرشاد للمؤسسات الصغيرة وتضمن القروض الممنوحة لها بشرط أن تكون مستمرة. على مسيري البنوك التجارية السعي بشكل مستمر لإيجاد طرق تسهل تعاملهم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* نسيج الهيكل التمويلي للمؤسسة و يكون لما يلي:

- تمويل أصول دائمة بديون قصيرة الأجل.
- * تمويل قصير الأجل و عدم تحقيقها أرباح في دورة إستغلالها و ذلك لما يلي:
- ارتفاع مصاريف المؤسسة و خاصة أجور عمالها؛
- طول مدة التسهيلات في آجال التسديد المقدمة لعملاء هذه المؤسسة؛
- عدم قدرة مسير المؤسسة على التخلص من ديونها الطويلة الأجل في وقتها؛
- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- احتمال عدم تحصيل ديونها لدى الغير؛
- طلب القروض من البنوك وبمبالغ كبيرة و حجم نشاطها.

2- * تصنيف المؤسسات حسب إرجاعها لديونها:

حسب ما سبق يمكن البنوك التجارية أن تنقسم إلى إحدى المجموعات التالية:

- 1-2 المؤسسات التي تنقسم إلى: العمليات التمويلية غير المصنفة و التي تنقسم إلى:
 - مؤسسات ديونها ترتبط بخطورة عادية و معظم المؤشرات تدل على أن إرجاع ديونها يكون مؤكدا؛
 - مؤسسات ديونها ترتبط بخطورة عالية نسبة قدرة مسيرها على إرجاع ديونها
- و من بين علامات الضعف ما يلي:

1- المؤسسات التي تسدد إحدى الدفعات لمدة تصل إلى ثلاثين يوما؛

2- المؤسسات التي تسدد إحدى الدفعات لمدة تتجاوز 30 يوما؛

3- التباطؤ في تقديم الضمانات الإضافية التي طلبها البنك؛

4- المؤسسات التي تسدد في سداد الدفعات في وقتها؛

5- ظهور مشاكل بين ملاك و مسير هذه المؤسسة؛

6- تغيير مسير المؤسسة عدت 3 مرات في السنة.

2-2 المجموعة الثانية: المؤسسات المالية:

المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي ترتبط ديونها بخطر مصرفية عالية قد تتسبب في إفلاس المؤسسة. مسيري المؤسسات المالية نتيجة عدم قدرة المؤسسات المالية التي هي مسيري المؤسسة في وقتها و ذلك لأسباب من بينها:

- 1- أسباب مالية: ضعف مردودية المؤسسات المالية، ضعفها المالي، ضعف السيولة.
- 2- أسباب اقتصادية: المؤسسات المالية تمارس نشاطها ضمن قطاع إقتصادي معين، مما يجعل نشاطها يتقلص بشكل كبير؛
- 3- أسباب سياسية: صدور قرارات سياسية تؤثر بشكل سلبي و لو بطريقة غير مباشرة على المؤسسات المالية.

4- أسباب إدارية: تعيين مسيرين لهذه المؤسسة يتميزون بضعف القدرة و الكفاءة المهنية. المؤسسات المالية: مؤسسات مشكوك في تحصيل ديونها

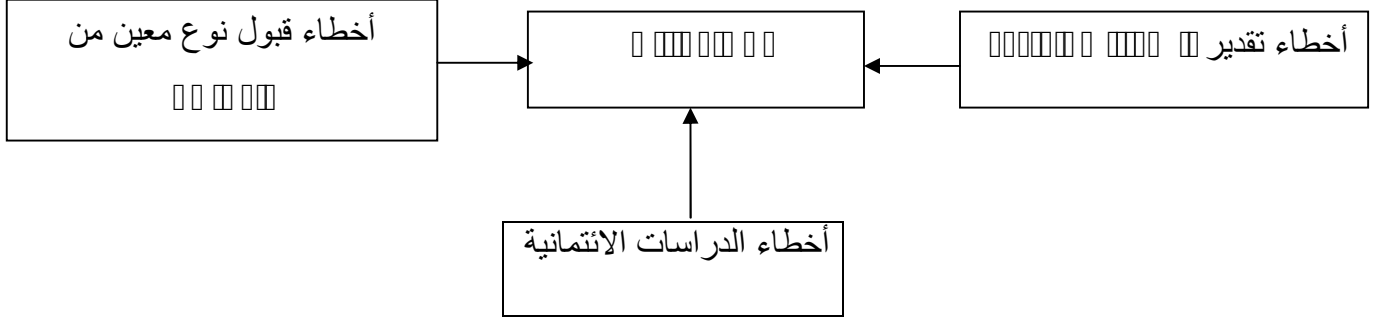
هذه المؤسسات ديونها مشكوك في تحصيلها، المؤسسات المالية هي المؤسسات التي لا يمكن من بين المؤسسات المالية مسيرو البنك يصنف هذه المؤسسات ضمن هذا الصنف يمكن أن يلي:

- عدم تسديد الدين أو بعض الأقساط لمدة تفوق ستة أشهر؛
- طول المدة التي تصنف فيها المؤسسة ضمن المؤسسات ذات الخطورة المصرفية المرتفعة من دون أن يتم ظهور مؤشرات تحسن وضعها.

المؤسسات المالية: مؤسسات ديونها معدومة

- المؤسسات المالية هي المؤسسات التي لا يمكن من بين المؤسسات المالية مسيرو البنك يصنف هذه المؤسسات ضمن هذا الصنف إلا بعد إستوفاة المؤسسات المالية إسترداد قيمة الدين و بعد التأكد من استحالة إسترجاعه كليا أو جزءا من قيمته و ذلك لأسباب من بينها:
- وفاة المدين الذي هو صاحب المؤسسة من دون أن يكون له أموال أو عقارات؛
 - فرار المدين من البلاد و استحالة متابعته قضائيا؛
 - إعلان إفلاس المؤسسة و عدم كفاية أصولها إسترجاع ديون البنك.

المفاهيم (1-1): يوضح الأخطاء التي يكون البنك مسببا فيها للتعثر المالي



المفاهيم (1-1): محسن أحمد الخضير. الديون المتعثرة. المفاهيم (1-1): إيتراك للنشر والتوزيع. 1998. 111.

1-2 أخطاء تقدير الضمانات:

تتعدد هذه الأخطاء ويمكن ذكر من بينها:

- المغالاة في تقييم الضمانات المقدمة من طرف العميل للبنك مقابل الاستفادة من التسهيلات الائتمانية
- مخالفة الشروط التي يجب أن تتصف بها الضمانات؛
- قلة التدقيق في نوعية البضاعة المقدمة كضمان وعدم تتبع تغيرات أسعارها؛
- عدم التدقيق في تاريخ سداد العميل للبنك وعدم معرفتهم بجودة البضاعة المقدمة
- قلة الزيارات التفتيشية والمفاجئة لمخازن العميل؛
- قبول قيام العميل بسحب جزء من الضمانات قبل إسترجاع قيمة الديون؛
- التوسع في سحب البضاعة وتعويضها بإيصالا أمانة لا تسدد قيمتها في مواعيد إستحقاقها؛
- إخطاء تتعلق بعدم التحديد الجيد لإحتمالات تلف أو تدهور قيمة البضاعة المقدمة
- إخطاء تتعلق بعدم التدقيق في تاريخ سداد العميل للبنك وعدم معرفتهم بجودة البضاعة المقدمة
- إخطاء تتعلق بعدم التدقيق في تاريخ سداد العميل للبنك وعدم معرفتهم بجودة البضاعة المقدمة
- إخطاء تتعلق بعدم التدقيق في تاريخ سداد العميل للبنك وعدم معرفتهم بجودة البضاعة المقدمة

2-2 المفاهيم (1-1): الائتمانية:

تعتبر الأخطاء في هذه الدراسات من أهم المسببات لعدم إتمام مسيرو البنوك التجارية للقروض وعوائدها التي هي لدى مسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أن هذه الدراسات وجدت لتقليل المخاطر المؤثرة على عملية منح القروض لكنها إذا بنيت على أسس غير سليمة فإنها تتسبب في زيادة التكاليف التي يتحملها مسير البنوك من أهم

- اهتمام مسيري البنك بهذه الدراسات وعدم الإعتماد عليها كمقياس لإلزام البنوك
- عدم بناءها على بيانات سليمة خاصة بالعملاء وظروفهم المتغيرة التي تؤدي قدرتهم على السداد في الآ
- عدم التقييم الدقيق لإحتياجات العميل التمويلية؛
- للمعلومات الخاصة بديون العميل لدى الغير.
- متابعة ظروف العميل بشكل دوري لإلزام البنوك الكيفية في أن يؤدي
- المحافظة على أكبر قيمة ممكنة من أموال البنك.

3-2 أخطاء في قبول نوع معين من المخاطر:

- هو السبب الأهم لتعثر ديون البنوك خاصة في حالة إهتمام إدارة البنك بمبدأ الربحية بشكل
- فحينئذ تقبل تمويل مشروعات يحتمل أن ينتج عنها عوائد كبيرة و لكن ترتبط بمخاطر كبيرة، هذا ما يزيد من احتمال إلزام البنوك
- تمويل كل المشروع للإلزام البنوك
 - استخدام العميل للتسهيلات الممنوحة إليه قبل تقديم كل الم
 - قبول أخذ العميل لكل مبلغ التسهيلات دفعة واحدة.

3- * الأسباب البيئية للقروض المصرفية المتعثرة⁴²:

- القوانين و التشريعات الإقتصادية المؤثرة على طبيعة العلاقة بين مسير البنوك

⁴² فريد راغب النجار. إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة. الم. الزقازيق مصر: 2000.

- تكاليف المشروعات؛
 - التغيرات في مؤشرات الإئتمان والمخاطر الائتمانية؛
 - ظهور عملاء غير ملتزمين بالقوانين؛
 - التقلبات الكبيرة في الأسواق المحلية والدولية خاصة بما يتعلق بحجم المنافسة؛
 - التصادم بين مصالح البنوك التجارية فيما بينها؛
 - التغيرات في السياسات الائتمانية للمؤسسات المالية بين المتعاملين الإقتصاديين؛
 - الظروف السياسية والمخاطر المتعلقة بها.
- كل هذه الأخطاء تجعل مسير البنوك وهم في حالة رئيسيون في حالة عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج.

المفاهيم وأهمية المؤسسات الصغيرة: صندوق ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهمها التعثر المالي الذي تتعرض له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في ظل هذه الظروف، فإن مسيري البنوك التجارية الذين هم في حالة رئيسيون في حالة عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج، فإن تمويل مسيري هذه المؤسسات، فظهرت الحاجة إلى آلية لضمان مخاطر القروض، فإن صندوق ضمان القروض الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي 373-02 في 11/11/2002، هدفه تقديم الضمانات لمسيري البنوك التجارية لكي يتمكنوا من الحصول على التمويل. إن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكون مخصصات هذا الصندوق في معظمها من مساهمة الدولة. إن مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم ضمانات هذا الصندوق على القروض الموجهة للأنشطة الاستثمارية.

1- * المفاهيم والمفاهيم:

- 1- يتوجه مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطلب القرض من مسير البنوك التجارية؛
- 2- يـ مسير هذه المؤسسة مسير الصندوق ضمانه مسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 3- إن مسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شهادة ضمان القرض من طرف مسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- يقيم مسير المؤسسة العلاوة السنوية لمسير المؤسسة.

مسير الصندوق يقدم لمسير البنك أمواله في حالة عدم قدرة مسير المؤسسة على التسديد في الأجل المحددة و ذلك حسب النسبة المتفق عليها مسبقاً⁴³.

2- * أهداف صندوق ضمان القروض⁴⁴:

- يقيم مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من توجه مسيري البنوك التجارية نحو تفضيل التسهيلات مسيري المؤسسات الكبيرة نظراً لإمكانية الحصول على تسهيلات مالية من البنوك الصغيرة والمتوسطة و ترجع أسباب عزوف مسيرو البنوك إلى ما يلي:
- نسبة قابلية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتعثر المالي مما يجعل البنك يتردد في التعامل معها
- محاولة البنوك حصر تعاملاتها مع المؤسسات الكبيرة نظراً لبعض التكاليف التي تتحملها من الملكية أو الإدارة المشتركة
- التكاليف الإدارية في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تؤثر على مستويات أرباح البنك
- قلة البيانات و السجلات المحاسبية لهذه المؤسسات.

3- * أهداف صندوق ضمان القروض⁴⁵:

- ضمان تغطية جزء من الخسائر التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- توفير الضمانات للقروض الموجهة للإنتاج الحقيقى بالإضافة إلى ما يوجه لتمويل رأس المال
- تقسيم المخاطر مع البنوك التجارية
- تقليل التكاليف التي تتحملها من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

⁴³ بريش السعيد و بلغرسة عبد اللطيف. 328

⁴⁴ ماهر حسن المحروق و إيهاب مقابلة. 10

⁴⁵ 11

يمكن الإستخلاص أن هذا الصندوق هو من أهم محاولات الدولة لتسهيل إنشاء و تطوير هذا النوع
.

2.2.2.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

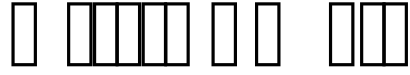
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي يملكها عدد من الأشخاص (250
مليون دولار) ميزانيتها السنوية اقل من 500 مليون دولار لها أهداف من بينها زيادة و تحفيز روح
التحدي والتقليل من عدد البطالين في المجتمع ومحاربة النزوح الريفي وذلك لإمتلاكها خصائص
كسهولة الإنشاء و التأسيس لها بشكل كبير على السوق المحلي و تقنيات العمل البسيطة.
قد مر هذا النوع من المؤسسات بمراحل منذ نشأتها بالجزائر حيث يمكن البدء بالمرحلة الأولى
(1962- 1982) حين تميزت بالطابع العائلي اعتماد على التمويل الذاتي، والمرحلة الثانية
(1982 - 2002) تميزت بظهور بواذر الدخول في اقتصاد السوق حيث صدرت عدة
مراسيم خاصة بهذا النوع من المؤسسات 2002 هتمام قيادة الدولة الجزائرية بها
حيث تم السعي إلى توفير الشروط الملائمة لإنشائها لها. أهميتها أصبحت
مهمة في اقتصادها على المستوى الوطني و الإقليمي الجغرافية و الاقتصادية
مواد أولية بسيطة. ممتلكاتها مزايا تعطىها القدرة على القيام بدور إيجابي في أنها يمكن
تتعرض لبعض المشاكل والمعوقات من بينها ضعف إستقلاليتها المالية و ضعف نوعا ما
قدرتها التكنولوجية.

مسيرة هذه المؤسسات بنشاطها فإنها يكتسب التمويل من المؤسسات المالية و البنوك
أهم مصادره البنوك التجارية التي غالبا تكتسب كثيرا قبل تقديمه، ويرجع ذلك إلى
الضمانات التي يمكن تقديمها مسير هذا النوع من المؤسسات و المؤسسات المالية الواعي الذي
يمكنهم من التعامل بشكل جيد مع مسيري هذه البنوك، ما يجعلهم في بعض الأحيان يتخذون
مبادرات إيجابية في تمويلهم إلى المؤسسات المالية و تأخير، و لتفادي ذلك عليهم
أن يكونوا بعين الإحسان في دراسة الجودة لمتغيرات السوق و الإحسان في التمويل الذاتي
و البحث عن شكل التمويل المناسب لإمكانيات مؤسساتهم، وهذا الأخير من مسير المؤسسات
لتجارية خاصة التقليدية يسعون إلى إيجاد طرق جديدة للتمويل من هذه المؤسسات من
بينها قرض الإيجار و المؤسسات المالية و المؤسسات المالية و المؤسسات المالية و المؤسسات المالية

التنقيطي و ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين بالإضافة إلى طريقة تقاسم المخاطر مع طرف
.

بما أن التعاملات المالية ترتبط بالبنوك التجارية مع
مسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخطر يتجسد في الوقت المحدد ومن أنواعه الفشل المالي و
غير قابل للرجوع أسباب حدوثه إلى مجموعة أسباب خاصة بالعمل وأخرى خاصة بالبيئة الاقتصادية.
المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان ولو جزئيا مخاطر القروض.

المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان ولو جزئيا مخاطر القروض.



البنوك التجارية التقليدية و الإسلامية

تمهيد

من بين المؤسسات المالية هناك البنوك، التي تعمل كوسيط بين البنك المركزي وبقية مجموعة بنوك تجارية، هذه الأخيرة تتولى مهمة العمل كوسيط بين البنك المركزي وبقية المتعاملين الاقتصاديين من أشخاص طبيعيين أو معنويين الذين من بينهم مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يمكن تقسيم البنوك التجارية وفق عدة تقسيمات من بينها بنوك تجارية تقليدية و بنوك تجارية إسلامية.

ماهى البنوك التجارية التقليدية

إن البنوك التجارية التقليدية هي نوع من المؤسسات المالية، تم إطلاق عليها هذا التسمية لتفريقها عن البنوك التجارية الإسلامية.

في السابق كانت البنوك التقليدية تعمل كوسيط بين المودعين و المقرضين، ما يمكن لمسيرها القيام به للحفاظ على مصالحها، فهي كانت تعمل كوسيط بين المودعين و المقرضين حيث وضعت لها عدة تعريفات و تم تبيين وظائفها و خصائصها إلى جانب عدة سمات.

تعريف البنوك التجارية التقليدية و أنواعها و المبادئ التي تحكمها

1- * تعريف البنوك التجارية التقليدية:

إن البنوك التجارية يمكن إطلاق عليها عدة تعريفات، كل منها حسب المفاهيم التي أساسها كالمهدف أو الوظيفة، لذلك يجب ذكر بعضها من كل واحد منها يمس جانب معين من بينها ما يلي:

البنك (Banque/ Bank) مشتقة من الكلمة الإيطالية بانكو (Banco) وتعني ما يدل على مصطبة (banc) وهذا ناتج من الشيء الذي يجلس عليه الصيارفة لتحويل الأموال (Comptoir) وهي التي تستعمل لعد و تبادل العملات، و أخيرا أصبحت تدل على المكان الذي يتم فيه المتاجرة بالنقود و هو المعنى المعروف حاليا¹.

¹ د. محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، الطبعة الثانية، 1412 هـ: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992

إنها منشأ اقتصادي تسعى للبقاء من خلال تحقيق الربح من خلال تحقيق التميز في تقديم الخدمات المالية و تقديمها في شكل قروض و استثمار في المشاريع الصغيرة و المتوسطة و متابعة.

وجهة نظر الكلاسيكية فإن البنك التجاري هو مؤسسة تقوم بدور الوساطة بين قسمين رئيسين:

- القسم الأول: هم الممولين الذين يبحثون على حماية و تنمية ثروتهم؛

- القسم الثاني: هم العملاء الذين يسعون إلى تمويل إستثماراتهم المادية. أما من وجهة نظر الحديثة فهو مجموعة من الوسطاء الماليين، يقبلو الودائع مهما إلتزم لها تحت الطلب أو و تقديم القروض للمستثمرين توفير التمويل و توفير التمويل. ²

2- * أنواع البنوك التجارية التقليدية³:

يمكن التفريق بين خمسة أنواع من البنوك التجارية و طبيعة الملكية:

1- البنوك التجارية الخاصة Brach Banks:

تتخذ شكل شركة مساهمة و يكون لها فروع في مختلف أنحاء الوطن و تتبع سياسة اللامركزية في التشغيل. المركز الرئيسي للبنك يتدخل في سير نشاطه و إدارة الأعمال التي تتعلق بالمسائل الهامة و المحددة مسبقا في النظام الأساسي.

² محمد الصيرفي. البنوك التجارية. دار الوفاء لنديا الطبع و النشر. 2007

9

³ محمد السعيد. البنوك التجارية. دار الجامعة الجديدة للنشر. 2005

2- البنوك السلسلة Chain Banks :

ظهرت نتيجة لكبر حجم البنوك التجارية و التزايد الكبير في حجم الأعمال، لأجل التمكن من
الإشراف عليها من طرف مركز رئيسي يحدد السياسات العامة.

3- البنوك المجمعة Group Banks :

تتمثل في وظائفها مع الشركات القابضة، فهي تقوم بالمساهمة في رأس مال عدة بنوك
من خلال نسبة مشاركة تمثلها في وضع السياسات العامة لهذه البنوك.

4- البنوك الفردية: Unit Banks

تكون صغيرة الحجم و لها و رقم أعمالها قليلان نسبيا، ملاكها هم أفراد أو شركات
تركز في الغالب على منطقة صغيرة للقيام بنشاطاتها تقتصر غالبا على تقديم
قروض قصيرة الأجل و تعتمد على خبرة مديرها لتحقيق ميزة تنافسية.

5- البنوك المحلية: Local Banks

يقتصر نشاطها في ولاية أو مقاطعة معينة مع العلم أن في بعض الدول لكل ولاية
أو مقاطعة قوانين محلية خاصة و منه قد إنشاء البنك المحلي فإنه يخضع لهذه القوانين.
البنوك المحلية تتركز في ما يلي يمكن التطرق إلى مبادئها.

3- * المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية:

إن هذه البنوك تقوم بنشاطها مع أطراف أخرى، هذا التعامل يتطلب الإلتزام بمبادئ يمكن ذكر
بعضها فيما يلي⁴:

- 1 - السرية: إن التعامل بين البنك وكلا من عملائه و مورديه يقوم على أساس الثقة، فمثلا
نسبة للعملاء حينما يقومون بطلب قرض فإنهم يرفقونه بملف يحتوي على معلومات و أسرار

⁴ محمد الصيرفي. البنوك التجارية. 22- 24.

خاصة، لكي يتمكن مسيرو البنك من الظهور بمظهر جيد أمام عملائه، عليها أن لا يذيع
و هذا من متطلبات أصول مهنة البنكي

2 - البنوك التجارية تتنافس فيما بينها للإستقطاب للعملاء و تحسين معاملتها
زيادة عدد العملاء الدائمين الذي تؤثر فيه حسن المعاملة إلى جانب عدة عوامل

3 - البنوك التجارية تسعى إلى تحسين خدماتها و تحسين أوضاعها المالية و الإدارية
إن العميل عندما يشعر بالراحة أثناء قيامه بالتعامل مع
يكون داخل البنك، فإنه يتردد عليه عدة مرات مما يرفع
معاملاته مع هذا البنوك هذا ما يسعى إليه معظم مسيرو البنوك التجارية.
تحقيق أكبر قدر من الأرباح يتم إنشاء قاعات إقبال جيدة التجهيز و التكييف،
ضمان توفير آلات عمل حديثة تقلل من تقديم المعلومات و البيانات بأسلوب سليم،
توفير شبكة معلومات تربط بين الفروع و تتيح الإتصال السريع بالمراسلين، التحلي بالسرية التامة
عدم تقديم أي معلومات عن أي عميل بحد ذاته؛

4 - البنوك التجارية تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال التطور بإعتبارها مؤسسه اقتصادية
يكون لها ذلك عندما تزيد من عدد فروعها في مختلف مناطق الوطن، خاصة في المناطق ذات
النشاط المرتفع و حينها تحقق مصالح من بينها:

- تحسين ظروف الإستثمار و تحسين أوضاعها المالية و الإدارية
- بزيادة عدد العملاء و تحسين أوضاعهم المالية و الإدارية على التعامل مع عملاء مشتتة في
مناطق مختلفة
- تحسين أوضاعها المالية و الإدارية و تحسين أوضاعها المالية و الإدارية

- مواجهة الكساد الذي قد يكون في مناطق دون الأخرى؛
- السهولة و السرعة و قلة الأعباء التي تنشأ من تحويل الموارد من مناطق استثمارها في
عن طريق تقليل العمولات و مصاريف مهام التنقل للمراسلين.

البنوك التجارية التقليدية يمكن إطلاق عليها عدة تعريفات⁵ وهي تقسم وفق تقسيمات تم ذكر بعضها⁶ مسيريتها بـ بنشاطها غالباً في محيط تسود فيه المنافسة، فمن الأفضل تمسكهم ببعض المبادئ لتتمكن من تحقيق غاياتها.

1-1 * نشأة البنوك التجارية التقليدية و تطورها و أهم وظائفها

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى نشاط الصيرافة و الصاغة، الذين إبتدأوا بالنقد المعدنية التي أودعها لديهم التجار، بهدف الحفاظ عليها من السرقة. فكان أول ظهور لها في شكل بنوك مسيرو بنوك تجارية ذات الطابع التقليدي في الوقت الحالي يعملون وفق نفس المبدأ المتبع من الصيرافة و الصاغة القدامى.

- مهما اختلفت مسمياتهم فهم يعملون على الاحتفاظ بالثروة في خزائهم ويوفرون للمودعين إيصالات في كل المعلومات الخاصة بطبيعة و قيمة و نوع الوديعة، وبنوكهم ركيزتيهما:

1- ثقة المودعين في إسترجاع أرباح إضافة إلى رأس مالهم؛

2- رغبة الصيرافة في الحصول على أرباح.

بعد عدة تطورات ظهر التعامل بالإيداع بالشيكات، فأصبح الصيرافة يقرضون إلى جانب أموالهم الخاصة الودائع التي لديهم و في مقابل ذلك يقدمون للمودعين نسبة من الفوائد، بعد إبتداء في البداية يأخذون منهم عمولة إيداع، وقد حققوا من وراء ذلك أرباحاً طائلة وهذا يعتبر تطورا هاما في أداء البنوك⁶.

⁵ البنوك التقليدية و البنوك الحديثة و البنوك المتخصصة. النقد و الصيرافة و النظرية النقدي. د. محمد عبد الحليم: 1997.

1997 69.

⁶ د. محمد عبد الحليم: 2006.

142-143 .

2- * وظائفها: فيما يخص وظائف البنوك التجارية التقليدية يمكن تقسيمها إلى تقليدية وحديثة⁷:

1- الوظائف التقليدية:

- 1-1 (القيام بالعمليات المتعلقة بالودائع مهما اختلف نوعها تحت الطلب أو لأجل إلى جانب البنوك التجارية.
- 1-2 (استثمار و تشغيل موارد البنك في أحد الأشكال التالية:
 - تقديم القروض لطالبيها مهما كانوا أفراد أو مؤسسات؛
 - التعامل بالأوراق التجارية (أسهم، سندات)
 - تشكيل محفظة البنك بمختلف الأشكال و التقسيمات الممكنة؛
 - اعتمادات المستندي للعملاء الذين ينشطون في مجال التجارة الخارجية؛
 - القيام بعملية تحويل العملات؛
 - تحصيل المستندات و الشيكات؛
 - القيام بإصدار أسهم و سندات شريكات المساهمة؛
 - ...

2- الوظائف الحديثة:

- ... أعمالهم المتعلقة بخلق محافظ استثمارية ... بهم؛
 - ...
 - العمل على تحقيق أهداف التنمية الوطنية و المساهمة في إنشاء المشروعات؛
 - ... و الممتلكات للعملاء و تقديم ... اقتصادية.
- مما سبق يمكن القول أن هذه البنوك عرفت تطورات كبيرة منذ نشأتها خاصة فيما يخص وظائفها.

⁷ خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد. العمليات المصرفية. ... : ... 40-44. و التوزيع. 2006

١.١ خصائص و أهداف البنوك التجارية التقليدية

1- * خصائص البنوك التجارية التقليدية:

هذه البنوك لها عدة خصائص، تجعلها تتميز عن بقية الوحدات العاملة في الإقتصاد حيث يديرها مسيروها في إطار ما قد يلحق الضرر بالمدعين و كذلك بالعملاء مثل القيام بخصم الأوراق التجارية⁸، و من بين هذه الخصائص:

- بما يتعلق بمبدأ التدرج، فهي في المرتبة الثانية من التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي بعد البنوك المركزية⁹

- بإمكانها القيام بدور هام يتمثل في التأثير على العرض الكلي للنقد، فهي تقوم بخلقها¹⁰ بشكل عام البنوك التجارية التقليدية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، عن طريق القيام بالعمليات المتعلقة بالإقراض و تقديم عدة خدمات مصرفية أخرى.

هذه البنوك تتميز بأنها تبحث عن تحقيق كل من:

* الربحية؛

* السيولة؛

* المخاطرة.

2- * الأهداف التي على مسيري البنوك التجارية تحقيقها لبلوغ مقاصدهم:

- تحقيق أقصى ربح من خلال زيادة الإيرادات من معظم التكاليف تتمثل في التكاليف التشغيلية و من ثم لا يمكن تخفيضها بسهولة و بالتالي لا يوجد ما يحد مسيرو البنك سوى زيادة الإيرادات لتحقيق أقصى ربحية؛

- تجنب التعرض لنقص السيولة لما لذلك من تأثير على ثقة المدعين¹¹

- إدارة الجيدة لجدوى المشروعات التي تستثمر فيها.

⁸ عبد الحميد الشواربي. العقود التجارية. الإسكندرية: دار النشر للنشر، 1992، ص 233.

⁹ مصطفى رشدي شحاته. البنوك التجارية. دار الجامعة الجديدة. 1999، ص 87.

¹⁰ Jean - louis besson. monnaie finance. alger: opu.1993 p 79.

¹¹ عادل أحمد حشيش. إقتصاديات البنوك. 1993، ص 268.

من خلال ما سبق يتضح أن هذه البنوك تم تعريفها حسب الظروف و الإمكانيات التي يملكها صاحب التعريف. تعددت أنواعها حسب نوع التقسيم و من أبرزها ما تم تقديمه. أما فيما يخص المبادئ فالتى تم ذكرها إنما هي المبادئ العامة، فحين يمكن أن يكون لكل بنك مبادئ خاصة به من أجل القيام بوظائفها فإنها اتصفت بعدة خصائص و ذلك لتتمكن من الوصول لأهدافها.

البنوك التجارية التقليدية

نظرا للوظائف التي تقوم بها هذه البنوك، فإنها تقدم لربائنها خدمات مالية متنوعة ما ينتج عنها عدة مخاطر ترجح أن أطراف متباينة بمستويات مختلفة.

أنواع القروض في هذه البنوك

إن هذه البنوك تقدم لربائنها قروضاً متنوعة و هؤلاء يلتزمون قانونياً بإعادة قيمة القروض، خلال فترة محددة و دفع ثمن تعويضي يسمى بالفائدة كما قد يضاف طلب ضمانات و تعهدات خاصة و يمكن تقسيم هذه القروض تبعاً لعدة تصنيفات:

1- * القروض المضمونة

1- القروض المضمونة: سميت بالعامة لأنها تستعمل لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، و قد يطلق عليها إقراض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة، و تلجأ المؤسسات عادة إلى هذا النوع من القروض لمواجهة صعوبات مالية.

يمكن حصر هذه القروض فيما يلي¹²:

(1- 1) تسهيلات الصندوق: تستعمل لتمويل الصعوبات المتعلقة بالسيولة على مستوى الصندوق أو قروض مؤقتة أو قصيرة جداً. هذه الصعوبات كذلك يشترط أن تكون ناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، فيقدم البنك هذه التسهيلات في شكل قرض خلال مدة زمنية لا تتجاوز بعض الأيام من الشهر، مع وجوب عدم إهمال الحاجة إلى تسهيلات الصندوق خلال فترة قصيرة.

¹² الطاهر لطرش. 60 - 58

1-2) القروض لتمويل العجز: هو قرض يقدمه البنك لزبونه الذي تتميز خزينته بالعجز
 لأن رأس المال العامل لمنشأته سالب و ذلك ما يجعل هذا العميل مدين للبنك بقيمة معينة
 ليست كبيرة نسبيا، لكن لمدة طويلة نوعا ما، قد تصل إلى سنة كاملة. يستعمل هذا النوع من
 القروض لتمويل العجز.

1-3) القروض لتمويل العجز في نشاط موسمي: يقدم البنك هذا النوع من القروض لتمويل العجز في نشاط موسمي
 حد زبائنه، مما يؤثر على خزينة مؤسسته و يجعلها في حالة عجز، لكن يجب أن لا يتجاوز
 استغلال واحدة، قد تمتد مدة هذا النوع من القروض إلى تسعة أشهر.

1-4) القروض لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها مؤكدا، لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية. هو عبارة عن قرض يمنح إلى زبون، لمواجهة الحاجة إلى السيولة
 المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها مؤكدا، لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2- القروض لتمويل أصل معين بحد ذاته و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:
1-2) تسبيقات على البضائع: يقدم من طرف البنك لصالح الزبون، ليستعمله في تمويل احد
 مقابلات الحصول على بضائع، التي تعتبر ضمان لحق البنك و عليه الدراسة الجيدة
 لمواصفات و قيمة البضاعة، لكي يقلل من المخاطر التي من الممكن التعرض لها.

3-2) تسبيقات على الصفقات العمومية: هذه الصفقات هي عبارة عن خدمات يقدمها
 العميل لصالح السلطات العمومية، و نظرا لكبر حجم هذا النوع من المعاملات فهي تستهلك
 أموال ضخمة، فيكون العميل مضطرا لطلب قرض من البنك في شكل كفالات لصالح الزبون
 أو منح قروض فعلية.

2-3) القروض لتمويل الرقعة التجارية من الزبون قبل تاريخ إستحقاقها. هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، من خلال
 الرقعة التجارية من الزبون قبل تاريخ إستحقاقها.

2- * التصنيف حسب آجال الإ

1- **نقص قصيرة الأمد** (**نقص قصير الأمد**) : نظرا لطبيعة نشاط **نقص قصير الأمد**

يتميز بأنه متكرر بل [] [] [] [] سب قواعد التسيير المالي، فإن الإحتياج القصير المدى يمول بقروض قصيرة المدى. هذه التمويلات تختلف فيما بينها و يمكن تقسيمها إلى¹³:

1-1) **قرض الموردین:** تحصل عليه المؤسسة من الموردين نتيجة

شراء المواد الأولية و البضاعة دون دفع قيمتها نقداً، فهو يمثل قيمة المشتريات الآجلة و المتضمنة الرسم على القيمة المضافة، يستحق في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً.

رؤية

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ (3 -1

4-1) القروض المصرفية قصير الأجل هي التي يمنحها البنك

المقابل ضمانات معينة و شروط محددة، لتمويل الإحتياجات الإستغالية أو
 في السيولة أو لتغطية إحتياجات إقتصادية خلال آجال قصيرة كأجور العمال.

2- اكتب في الفراغ ما يلي: هي تلك القرو

و تستعمل عادة لتمويل إحتياجات الإستثمار من سلع التجهيز. هناك عدة أنواع من هذه القروض من بينها ما يلي:

பெரிய அளவுகோல்கள்:

عندما يمنحها البنك مباشرة من خزينته الخاصة دون استخدام آلية إعادة الخصم أو لإعادة

(2-2) **التي تتكون من البنوك من تغطية**

عمليات الإقراض متوسطة الأجل بإيداعات قصيرة الأجل، عليها أن تتوفر لديها القدرة على خصم قروضها المتوسطة الأجل لدى مؤسسة مالية أخرى.

[illegible]

.145 □ □1997 .□ □□□

¹⁴ Farouk bouyacoub. l'entreprise et le financement bancaire. alger: ed casbah . 2001 p 253.

(2-3) **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته

3 (**القروض طويلة الأجل:** تمنح خصيصا لتمويل إحتياجات الإ **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته

البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها: و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته

1- * المخاطر التي تواجه البنوك التجارية التقليدية¹⁵:

1- **المخاطر السيولة:** هو **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته

2- **مخاطر السيولة:** هو **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته

¹⁵ **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته **البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:** و فيها يكون للبنك القدرة على إعادة التعبئة، بخضم مديونيته

3- المراقبة المالية: يتعلق أساسا بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك و كذلك القيمة السوقية لحقوق الملكية، بالنسبة للتغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة السوقية. إن مراقبة هذا المخاطر و مواجهته يدل على كفاءة الإدارة المالية للمؤسسة.

4- خطر التشغيل: إن أرباح البنك تتأثر بشكل كبير بسلوك الموظفين، و رقابة هؤلاء تعتبر من التكاليف المباشرة، و مخاطر التشغيل تنجم عن احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بشكل كبير جدا مما يؤثر على أرباح البنك.

5- مخاطر السيولة: تزيد عدد المخاطر التي تؤثر على نشاط البنك فإنها تقوده في الأخير إلى العجز عن الوفاء بالتزاماته، و يتسبب هذا العجز في التقليل من قدرة مدير المؤسسة على استقطاب و دائع جديدة، و تنتج أسباب هذا المخاطر من خلال تقديم مدير المؤسسة قروض طويلة من موارد مدتها أقل طولا.

يمكن كذلك تقسيم المخاطر إلى خطر رئيسي هو خطر عدم إسترجاع قيمة القرض و ثلاثة مخاطر ثانوية (خطر التجميد - خطر النسبة المئوية - خطر تبديل العملة) هذه المخاطر الثلاثة يمكن تقسيمها إلى مخاطر داخلية للبنك أكثر من ارتباطها بالمؤسسة بحد ذاتها، و كل هذه المخاطر لها تأثير على قرار الإقراض البنكي.

2 - * التحديات الناتجة عن المخاطر التي تؤثر على البنوك التجارية التقليدية¹⁶:

1- خطر عدم استرجاع قيمة القرض:

Le risque de non remboursement du crédit

هذا المخاطر لا يمكن إدارته إلا عن طريق كل السبل التي يمكن إتخاذها لإدارة المخاطر. فلا يجب إصدار الحكم بفقدان قيمة الدين بمجرد عدم الحصول على الدفعات الأولى في آجالها، و كذلك بالنسبة للفائدة المنتظرة من القيام بعملية الإقراض التي تعتبر الوسيلة الأساسية لتغطية الأعباء البنكية بل يفرض على المؤسسة المالية إسترجاع قيمة القرض و فوائده.

¹⁶ Eric manchon. analyse bancaire de l'entreprise. 5 édition. Paris: economica. 2001 p p 232-235.

2- خطر التجميد: Le risque d'immobilisation

هذا المخطر في الواقع مرتبط دوما بعملية الإقراض و خاصة القروض الغير مؤكدة التي يصعب إسترجاعها بسبب أي صعوبات مؤقتة في خزينة المدينين أو لأسباب متعلقة بالمحيط.

بالنسبة لمسيري البنك هذا المخطر يمكن ترجمته إلى:

- عدم إسترجاع قيمة القرض لكن يمكن أن يعتبر منبئ لحدوثه، فالديون تبدأ بكونها عجز محاسبي مثل المستحقات على الغير المجمدة ثم تصبح غير

- جميد يزيد من المدة المستغرقة إسترجاع الدين مما يوجب على مسيري البنك البحث في السوق المالي على تمويلات إضافية لتغطية العجز في تدفقاته و هذا ما يلزمهم اهتمام بشكل كبير بمخطر النسبة المئوية.

3- خطر تبديل العملة: Le risque de change

المتياز السعري للعملات الصعبة هو الأساسي لمخطر تبديل العملة و ينتج من التحرك السريع لتغير عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن تبديلها مقابل العملات الأجنبية قيمة العملة يعطي البنك أرباح و إنخفاضها يحمله تكاليف.

البنوك التجارية تتميز بالتغير فإن هذه البنوك حين قيامها بنشاطها تتعرض لمخاطر مختلفة من بينها التي تم ذكرها في هذا المطلب.

* أن تكون من السهل التنازل عنها.

يمكن التمييز بين نوعين من الضمانات الحقيقية: الرهن العقاري () و الرهن الحيازي.

- الرهن العقاري () : L'hypothèque

هو عقد يرهن من خلاله المدين أو يضع تحت تصرف الدائن () عقارا يعتبر كضمان لدينه يستوفي منه هذا الأخير حقه في حالة عجز المدين، طلب الضمانات عليه الأخذ بعين الاعتبار طبيعة و وضعية العقار محل الرهن، فيجب أن يكون العقار المرهون مما يصح التعامل فيه و بيعه و معينا تعيينا دقيقا من حيث طبيعته و موقعه و قيمته.

هذا الرهن من أفضل أشكال ضمان القروض، لأنه يمثل ضمانا فعليا، وهو ذو قيمة في حد ذاته حيث يلاءم الائتمان طويل الأجل، و من حيث القيمة تكون كافية لتغطية القرض.

الرهن العقاري يكون () :

- رهن ناشئ بعقد رسمي: يكون تبعا لإرادة التعاقد ما بين الأطراف المعنية، التي بإمكانها التصرف في هذه العقارات أثناء الوقت الذي يخول لهم القانون ذلك؛

- رهن ناشئ بمقتضى ()

- رهن ناشئ بمقتضى قضائي.

الرهن العقاري يكون لضمان عدة أنواع () من بينها:

- ديون مرتبطة بشروط معينة؛

- ديون تنفذ وفقا لتغيرات مستقبلية؛

- ديون يحتمل أن تنشأ مستقبلا؛

- ديون مرتبطة بحساب جاري.

إذا وصل أجل التسديد ولم يلتزم العميل بتسديد مستحقاته فإن من حق الدائن القيام بنزع ملكية العقار و بيعه في آجال محددة وفقا للأشكال و الإجراءات القانونية.

١٩- الرهن الحيازي:

عقد يلتزم به المدين المدين المدين، و هو حبس الشيء (بيازته) عند البنك، إلى أن يسدد الدين، و يترتب عن هذا العقد أن للدائن (المدين) احتفاظ بالشيء المرهون قبل الدائنين الآخرين و له الحق في الحصول على قيمة حقوقه من بيع ما بحوزته. هذا النوع من الضمان يسمى الرهن الحيازي. كما أنه يناسب القروض قصيرة الأجل و هذا حسب ما جاء في المادة 948 من القانون رقم 948 لسنة 1994.

* الرهن الحيازي:

أن يتم التعامل بين البنك و عميله من خلال عقد و با و مصرحا فيه بدقة على كل ما يتفق عليه. ثانياً: يحتفظ البنك بالشيء المرهون أو بأوراق ملكيته لمنع صاحبه من التصرف فيه و بيعه و التهرب من تسديد ديونه.

* آثار الرهن الحيازي:

- 1- بالنسبة للراهن (المدين)
 - خروج الشيء المرهون من حوزته أي فقدان أهم حق من حقوق الملكية و هو التصرف في ما يملكه حسب المادة 951 من القانون رقم 951 لسنة 1994.
 - عدم القيام بإستغلال الشيء المرهون حسب المادة 953 من القانون رقم 953 لسنة 1994.
- 2- بالنسبة للمرتهن الدائن
 - ينشأ عنه حق الأولوية في بيع المرهون و الحصول على قيمة مستحقاته من المدين.

* نقضاء الرهن الحيازي: ينقضي الرهن بإنهاء الدين أو بالتنازل عنه من طرف الدائن

من القانون رقم 964-965 لسنة 1965.

¹⁹ المادة 964 من القانون رقم 964 لسنة 1965. المعهد التربوي الوطني. 1990

لكي يقدم مسيرو الائحة ايل فانه غالبا ما يلزمه بتقديم طلب يتضمن قيمة القرض ومستوياته الائحة القروض السابقة من هذا البنك أو من ائحة ائحة ائحة ائحة ائحة قدرة العميل على السداد و حجم رأسماله، و يمكن إضافة المرهونا التي يستطيع العميل تقديمها، ائحة ائحة ائحة الاقتصادية المحيطة بنشاط هذا العميل و هذا ما يمكن توضيحه في ما يلي²⁰.

تحديد قدرة العميل على دفع ما عليه من مستحقا
البنوك سابقا و كذلك سمعة مسير
مؤسسته، و هناك مؤشرات أكبر موضوعية كربحية العملية الإستغلالية لعدد معين من السنوات
السابقة و قيمة الأصول المتداولة لمؤسسة العمل.

يتم التركيز على رغبة العميل في تسديد ما عليه من ديون في آجالها، فيمكن أن يكون السداد و لكنه لا يقوم بالسداد لأنه لا يرغب في ذلك.

يمكن ذكر بعض المؤشرات الدالة على هذه الرغبة كطول المدة بين وقت إصدار السداد الفعلي له، كما يفهم ذلك من المعاملات التجارية للعميل بتحديد الفارق الزمني بين لحظة السداد الفعلي له، مع تأجيل سداد قيمتها للحظة زمنية معينة و التسديد الفعلي لثمن هذه البضاعة.

نسبة الأموال الخاصة من إجمالي خصوم مؤسسة العمل بحيث كلما زادت هذه النسبة كلما قلّ استرجاع حقوقه.

$$.222 \text{ } ^{-220} \square \quad \square$$

4- * المرهونات:

هي الأصول الذي يقدمها العميل للبنك كضمان لحصوله على دين، و لا يمكنه أن يتصرف في هذا الأصل حتى إسترجاع قيمة الديون و عوائدها، و هي تقدم ليقبل مسيرو البنك تقديم القرض رغم الوضعية المالية الصعبة لطالب القرض.

5- * الظروف المحيطة:

هي العوامل الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر على العميل على السداد و على البنك و العميل.

بما أن أشكال القروض مختلفة فإن أنواع الضمانات من المفروض أن تتلاءم معها و كل بنك يطلب نوع معين من الضمانات يمكن أن يضمن إسترجاع المستحقات عند الضرورة.

البنوك التجارية و متابعها القروض في هذه البنوك:

يتم مسيرو البنوك التجارية التقليدية بمتابعة القروض التي يقدمها لعملائهم و زيادة على إسترجاع قيمة هذه القروض و فوائدها في الأجل المحددة من خلال تجنب أكبر ما يمكن من المخاطر.

1- * طرق مواجهة أسباب التأخر في تسديد أموال البنوك التجارية التقليدية لدى عملائهم²¹:

- سهو العميل يتجنبه مسيرو البنك بإبرام عقد مع العميل يمنحهم الحق في الجاري أو من خلال إرسال خطاب تذكير بأجل سداد مستحقات البنك و في حالة وجود أصول مرهونة، يقوم البنك بالمراجعة الدورية لقيمها؛

- إذا كان التأخير في السداد من طرف العميل فتصبح هذه القروض من طرف العميل في السداد من طرف البنك و أهم مؤشر لوجودها هو تكرار التأخير في السداد عن الوقت المحدد و هناك حالتين:

1- رغبة العميل في المماطلة فأنهم ما يمكن أن يقوم به مسيري البنك التجاري هو إقناع العميل أولاً ثم تشديد الإجراءات العقابية بشكل تدريجي.

²¹ منير إبراهيم هندي، بنوك و مؤسسات مالية، ص 244-245.

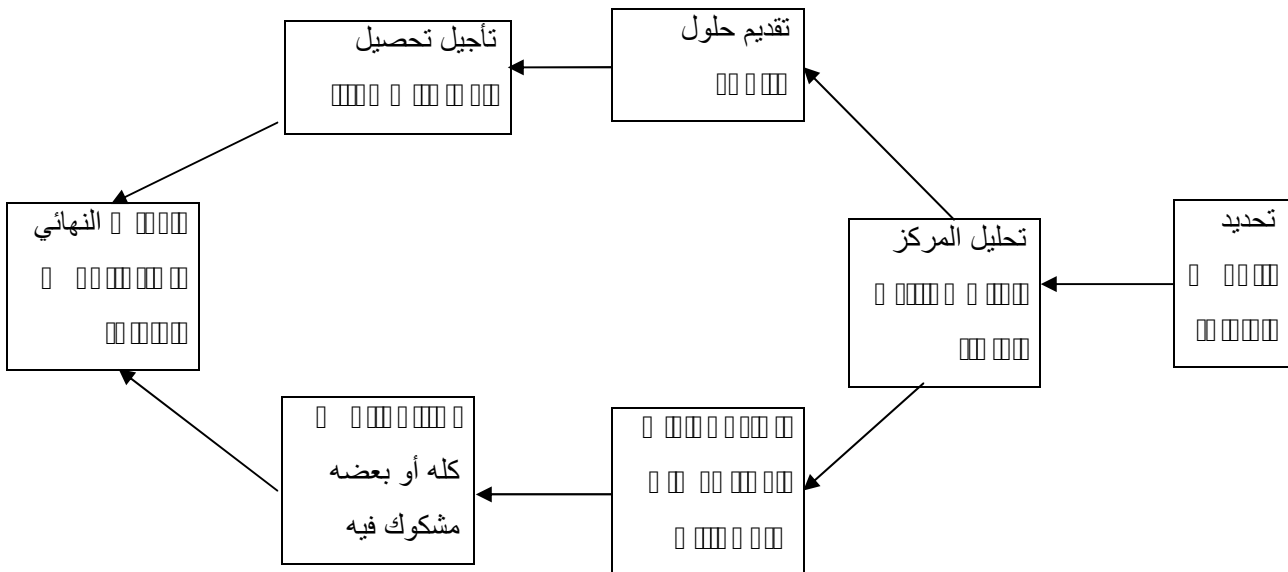
ثانياً: إذا كان التأخير بسبب عدم قدرة العميل على السداد في الوقت المحدد فعلى مسيري البنوك التجارية التقليدية البحث عن طرق أخرى تمكنهم من تقييم الديون من العميل.

2- * تقييم الائحة

عند قيام مسيرو البنوك بالتقييم قد يلاحظ تعسر أحد العملاء، حينها يمكنه أن يطلب وائماً المالية الخاصة بمؤسسة العميل و ذلك لإعطاء النصائح و الإرشادات التي تحسن من فعالية ربحية النشاط الذي يقوم به لكي يصبح قادر على تقييم الائحة. نتيجة التحليل للقوائم المالية هي أن حالة المؤسسة ميئوس منها، ففي هذه الحالة قد يصل الأمر إلى إعلان إفلاس العميل و الشكل رقم (1-2) يحدد مراحل معالجة القروض المتعثرة.

المرحلة الأولى (1-2): تقييم الائحة

حالات يمكن معالجتها



حالات ميئوس منها

المرحلة الأولى (1-2): تقييم الائحة. إدارة البنوك التجارية. منير إبراهيم هندي. الإسكندرية: 2006

246

المالية مصرفية تعمل على تحقيق مصالح المجتمع ككل لها الخاصة الخاصة
البنوك الإسلامية، و ذلك بما يخدم البنوك الإسلامية، و ذلك بما يخدم
يشد البنوك الإسلامية²⁴.

2- * أسس إنشاء البنوك التجارية الإسلامية:

- البنك الإسلامي يجب توفر عدة أسس²⁵:
- أن يكون البنك الإسلامي بإمكانه الإحلال محل البنوك التجارية التقليدية، فيما يخص
البنوك الإسلامية، و كذلك القيام بكل العمليات البنكية الأخرى؛
- تجنب الربا الذي يمكن تعريفه شرعا كما يلي: هو الزيادة على أصل المال من غير تباع
و هو أيضا فضل لا يقابله عوض في معاوضته؛
- أن يكون البنك الإسلامي بإمكانه تحقيق مطالب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي هي أيضا
من أهداف الإسلام؛
- أن يكون بإمكانه التوفيق بين تعاليم و مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، و من جهة أخرى
متطلبات هذا العصر و أهمها الرغبة في تحقيق أكبر عائد ممكن؛
- أن يكون من بين قواعد و قوانين عمله ما يعطيه القدرة على المحافظة بأكبر قدر ممكن
موارد مقرضيه.

3- * أهداف إنشاء البنوك التجارية الإسلامية:

- بما أن الهدف من ترويج فكرة البنوك الإسلامية هو تطبيق نظام مصرفي جديد يعمل على
تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع فيمكن ذكر بعض أهداف إنشاء البنوك الإسلامية وهي²⁶:
- البنوك الإسلامية التقليدية في المعاملات المالية؛
- إيجاد سبيل جديد للتعامل المالي دون التعامل بالربا الذي هو محرم إسلاميا؛
- توزيع العوائد من العمليات الإستثمارية بشكل عادل؛
- إقامة نظام تعامل مالي وفق الشريعة الإسلامية؛

²⁴ فليح حسن خلف. البنوك الإسلامية. : 2006. 92.

²⁵ رشيد حيمران. مبادئ التنمية في الإسلام. : دار هومة. 155.

²⁶ البنوك الإسلامية التقليدية في المعاملات المالية. : 2004. 146.

- البنوك التجارية التقليدية (الربوية)

- جمع الزكاة و إنفاقها في مصارفها الشرعية.

صعوبة الفهم التام لمقاصد الشريعة لكي تتسجم معها هذه البنوك.

التطور التاريخي للبنوك التجارية الإسلامية

حاليا أصبحت البنوك الإسلامية منتشرة في معظم الدول العربية و الأجنبية، و هذا لم يكن تلقائي بل من خلال عدة مراحل ناتجة عن المحاولات الجادة في العصر الحديث لإيجاد نظام مالي غير ربوي و القيام بعمليات داخل البنوك تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية و كانت البداية حين أنشأ أول بنك إسلامي في 1963 في دكار المحلية، و لكن لم يتم الإعلان بصراحة عن محاربته للفوائد بشكل مباشر، و تجاه العام للمتعاملين الماليين في هو غير إسلامي ذلك نتيجة للظروف السياسية و اقتصادية في حينئذ.²⁷

بعدها في 1971 م بالقاهرة، و قد ركز مسيرو هذا البنك على القيام بعمليات إسلامية و ثم تلتها عدة محاولات يمكن ذكر من بينها في 1974 م، و بيت التمويل الكويتي عام 1977 م السنة ظهر بنك فيصل الإسلامي السوداني، و كذلك بنك فيصل الإسلامي المصري في الأردن فقد أنشأ البنك الإسلامي الأردني للتمويل و استثمار، ثم تابعت البلدان العربية في إنشاء إسلامية مثل بنك البركة بالجزائر، و حتى البنوك التقليدية العالمية فتحت نوافذ و بنوك إسلامية مثل سيتي بنك و لوبدز و غيرها وكل هذا التدافع و التسابق لإقامة بنوك إسلامية إنما يدل على قوة الترابط و إمكانية تفوق النظام الإسلامي.²⁸

²⁷ البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق. د. محمد عبد الله. مطابع عمار قريني. 1992

8-9.

²⁸ محمود حسن الوادي و حسين محمد سمحان. البنوك الإسلامية. دار المسيرة للنشر

و التوزيع. 2007 38.

البنوك التجارية الإسلامية

أول ما يمكن البداية به هو عدم التعامل بالربا حتى و لو كان المتعاملون مع البنك راضين يقع عليهم من ضرر ربوي، فلا معنى للرضا مادامت المعاملة غير قائمة على أساس متين يتسم بالعدالة هي الأساس وليس الضرر والضرار²⁹.

يمكن ذكر الخصائص التالية³⁰:

- البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا ولا يكتسب الربا من أي مصدر.
- تقتصر على تجميع الموارد التي مصدرها حلال لا يكتسب الربا من أي مصدر.
- لا يجوز استثمار الأموال في مجالات محرمة بالنسبة للدين الإسلامي.
- البنوك الإسلامية تعمل بشكل جاد من أجل جلب المدخرات الشرعية.
- لا يقلل من حيوية الموارد المتاحة؛
- توفير التمويل اللازم للنشاطات التي تدل الدراسات المقيمة للجدوى المالية على كفاءتها على الأقل بمستويات متوسطة.
- لا يهدف إلى تحقيق أقصى نفع للمساهمين بل لتحقيق المصالح الضيقة للمساهمين في رأس مال هذا البنك.
- تسمو غايات البنوك التجارية الإسلامية عن الهدف الوحيد الذي تسعى لتحقيقه البنوك التجارية التقليدية على تحقيق مقاصد ذات طابع إجتماعي رغم الإهتمام بتحقيق الربح، لكونها

البنوك التجارية الإسلامية استثمار في البنوك التجارية الإسلامية³¹:

- التمسك بالمفهوم البديهي لوظيفة النقود فهي أداة وساطة مالية و ليست بحد ذاتها سلعة يتم بيعها فوظيفة النقود تنسجم مع العمل الإسلامي.
- التمسك بالعمل كسبيل وحيد لتعظيم الثروة.
- التشريع الإسلامي يراعي مصالح الجماعة و كذلك مصالح الأفراد و فإنه يعطي الأولوية إلى مصلحة الجماعة.

²⁹ يوسف القرضاوي. البنوك الإسلامية. الطبعة الحادية عشر. عشرين بمصر: مكتبة وهبة. 1988. 244.

³⁰ فليح حسن خلف. البنوك الإسلامية. 93.

³¹ مصطفى كمال السيد طایل. البنوك الإسلامية. طرابلس: دار النشر. 2006. 213.

يمكن إضافة الخصائص التالية³²:

1 - البنوك الإسلامية يعتد بها البنوك الإسلامية في المشاركة بين البنك و عملائه تؤدي إلى تحقيق المنفعة لكليهما. البنوك الإسلامية توزع المخاطر عليهما و هذا تماشياً مع مقاصد الشريعة الإسلامية و من المزايا:

- توفير أفضل السبل للإستثمار و البنوك الإسلامية تعاملتهم عن الحرام؛

- التشجيع على الإدخار و ذلك بطمأنة المستثمرين ببعد معاملتهم عن الحرام؛

- البنوك الإسلامية و المودعين متوافقة فيما بينها.

2- البنوك الإسلامية يتقيد بضوابط الإنتاج في الإسلام و يتحقق ذلك بمراعاة الضوابط التالية:

- المشروعية؛

- الرقابة الذاتية.

3 - البنوك الإسلامية يتقيد بالأولويات و الظروف التي يمر بها المجتمع المسلم فهو يركز على تمويل المشاريع التي تحقق التنمية الإجتماعية و الإقتصادية. عام يمكن إجمال خصائص البنوك الإسلامية في³³:

- خاصية الإستثمارية

- الجهد نحو التنمية عن طريق الإستثمار الحقيقية

- التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية

- إيديولوجية البنوك الإسلامية مختلفة عن إيديولوجية البنوك التجارية التقليدية

- يركز البنك الإسلامي على الإستثمار الحقيقي.

بما أن البنوك الإسلامية ظهرت أساساً لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية هذا ما يفرض على منضري نشاطها أن تجعلها تتميز بخصائص تتوافق مع هذه المقاصد.

³² كمال توفيق خطاب. دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار و التنمية. بنك القاهرة 2002، ص 114-115.

³³ بنك القاهرة 2002، ص 114-115. الإقتصادية، الإسلامية، التجارية و الإسكندرية: بنك القاهرة 1998.

البنوك التجارية الإسلامية

تواجهها

1- * البنوك التجارية الإسلامية³⁴:

- البنوك الإسلامية هي نظام خاص ضمن نظام عمل عام هو النظام الإسلامي؛
- اعتماد على الأسس العقائدية فقبل العمل بتعاليم الشريعة الإسلامية يجب ترسخ الإيمان بأن الملكية الحقيقية للمال هي لله وحده و أفراد المجتمع يداولونه فقط
- البنوك الإسلامية لا تعطي إطلاء إطلاء إسلامي للبنك و ذلك لمجرد جذب المتعاملين الراغبين في التعامل وفق الشريعة الإسلامية
- الهدف الأساسي هو تحقيق الرخاء من خلال الإستثمار الحقيقى عن طريق المشاركة و ليس

- الإهتمام بتحسين ظروف الفرد بإعتباره أساس التنمية الإقتصادية.
- منه فإن البنوك التجارية الإسلامية هي بنوك مثل البنوك التجارية التقليدية، لكن لها صفات تميزها عنها لكي تكون نشاطاتها موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- يمكن كذلك إضافة الأسس التالية³⁵:

- توافق فلسفة العمل لهذه البنوك مع القيم الروحية و مبادئ الشريعة الإسلامية
- اعتماد على تبين الأهمية الأخلاقية لتحمل المسؤولية من طرف الموظفين
- التسليم بأن المشكلات الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية متداخلة فيما بينها.

³⁴ محمد رامز عبد الفتاح العزيزي. الحكم الشرعي للإستثمارات و الخدمات المصرفية. 1470. الفرقان للنشر و التوزيع. 2004

³⁵ البنوك الإسلامية بين تحقيق الأهداف و درء الأخطار. 493. (2006 - 12 - 23)

10. <http://alwaei.com/topics/current/article.php?sdd=1441&issue=493> < (2008 - 04 - 17)

2- * الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية³⁶:

- نقص المعلومات الكافية التي يتم الحصول عليها بسهولة النقدية بواسطتها
- كثرة القيود الاحترازية التي تضعها الهيئة الشرعية خاصة التي تكون من تقاء الشبهات
- عدم وجود ما يشبه البنك المركزي التقليدي في معظم الدول الإسلامية يكون من نفس طبيعة البنوك التجارية الإسلامية؛
- نقص المعلومات الإسلامية إلى الإكثار من الضمانات لمواجهة مماطلة العملاء.
- نقص الفكرة لقيام هذه البنوك بنشاطها هي في الغالب متوافقة مع الشريعة الإسلامية
- لكن حسب ما سبق من الصعب تطبيقها في الواقع و هذا نظرا للصعوبات التي تم ذكرها.

³⁶ أحمد سليمان. "المصارف الإسلامية فلسفتها وآلياتها والصعوبات التي تواجهها".

(البنوك الإسلامية)

> <http://www.badlah.com/pagesview.php?key=8&p=7> < (17 - 04 - 2008) 10.

2- حسب حرية المضاربة:

- **الضاربون الحرة:** يكون للمضارب كامل الحق في ممارسة النشاط أو إختيار الأشخاص الذين يتعامل معهم و كذلك الإطار الزمني و المكاني لعملية المضاربة؛
- **المضاربة المقيدة:** يكون المضارب تحت أحد أو أكثر من الشروط التالية:
 - و لكن هذه الشروط تحدد مسبقا في عقد المضاربة.

* **الضاربون المقيدون:**⁴⁰

- أن يكون رأس مال المضاربة معلوما و محدد من حيث القدر، القيمة، الجنس و المكان
- تمكين المضارب من رأس المال ليستطيع تنفيذ نشاطه
- أن يقتسم الطرفان الربح المحقق وفق النسب المحددة سابقا
- يجوز للمضارب الإقتراض من أجل المضاربة
- يجوز للمضارب أن يقدم المال لشخص آخر ينوب عنه
- **الضاربون المقيدون:**
 - الربح ليس مضمونا في عملية المضاربة؛
 - لا يحصل المضارب على أي عائد عند خسارة نشاط المضاربة.
- **الضاربون المقيدون:**
 - شروط لكي يرتفع إحتمال تحقيق الربح، و هذه الشروط أو المعايير لا تتوفر إلا في حالات نادرة
 - التمويل للقيام بإنجاز المشاريع ومن أهمها:
 - المعرفة الجيدة بـ **الضارب** من يريد التعامل معها
 - التحكم التام في ضروريات و أخلاقيات التعامل المالي.
 - لصعوبة تحقيق ذلك فإن مسيري البنوك الإسلامية يكتفون غالبا بدراسة مدى قابلية المشروع للتنفيذ⁴¹.

⁴⁰ **الضاربون المقيدون:** 138-139.

⁴¹ **الضاربون المقيدون:** البنوك الإسلامية، **الضاربون المقيدون:** الدار البيضاء: **الضاربون المقيدون:** 2000، 340.

2- * البنوك التجارية: تقتضي المشاركة وجود جهة تملك المال و جهة تملك المال و الجهد معا

وهي أحد أشكال الشركات التي أقرها الإسلام⁴² و تعتبر أهم البنوك التجارية الإسلامية عن البنوك التجارية التقليدية و تتبعها هذه البنوك كطريقا لتحقيق ما يلي:

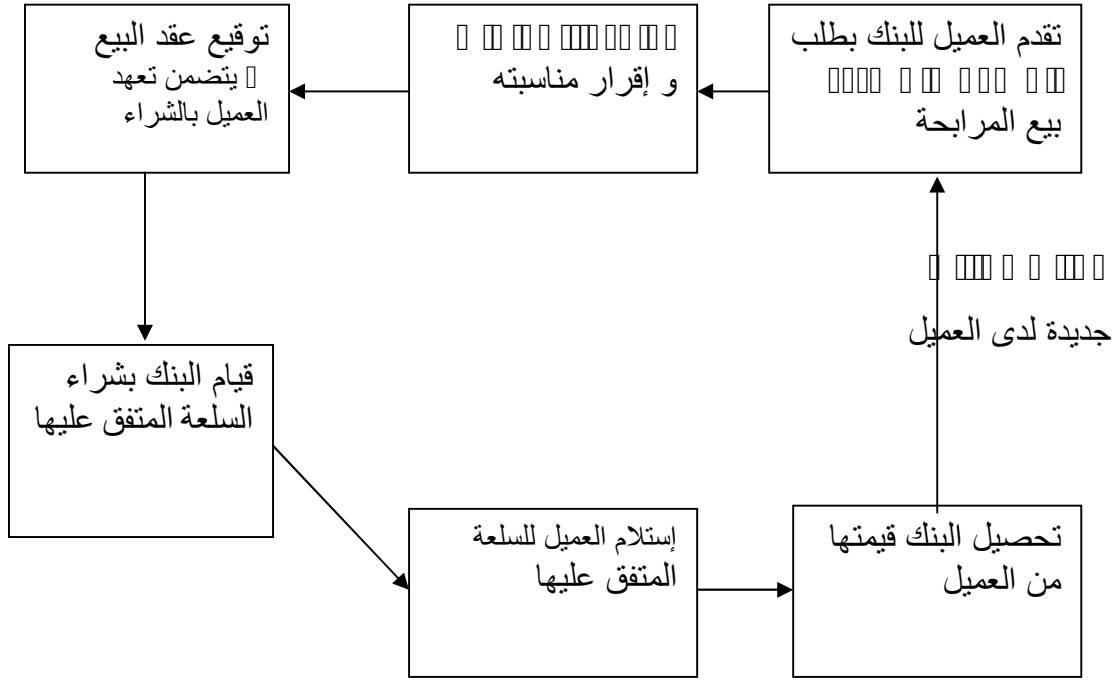
- مساعدة من لديهم الأموال و لكنها غير كافية للقيام بالنشاط؛
 - الحصول على أرباح حسب نسبة التوزيع المتفق عليها.
- البنك لا يكون مجرد دائن بل يكون شريك في العملية الإنتاجية وتوفر هذه الطريقة للبنك تعود على المودعين و في المقابل توجد سلبيات تقع على أصحاب المشاريع و أهمها المشاركة في الأرباح على مدى الحياة، وكذلك يمكن التدخل في القرارات الخاصة بنشاط المؤسسة لتفادي هذه السلبيات يلجأ أصحاب المشاريع إلى ما يسمى بالمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك، ومنه في حالة التمويل بالمشاركة يكون البنك الإسلامي كشريك في المشروع و يستطيع التدخل في الشؤون الداخلية للمؤسسة ذلك لأنه يتحمل الخسارة في حالة وقوعها يجعل مسيره هتماما مسيري هذه البنوك في مشروع معيد القيام بالتقييم الجيد لإمكانيات تحقيق الأرباح ومن أهم المؤشرات المستعملة في تقييم المشاريع ما يلي:

- تسديد البنوك يمكن تحديدها من خلال الإطلاع على إمكانيات أصحاب المشاريع و ما يملكونه من وسائل مادية و معنوية
 - الوضعية المالية للمؤسسة المقيمة حسب النسب المالية المستعملة في البنوك؛
 - اقتصادي العام و مدى تأثيره على نشاط المؤسسة و فعاليتها⁴³.
- البنوك الإسلامية لهذه الطريقة نتج عنه عدة مشاكل، و هذا ما قلل من استخدامها في القروض ومن بين هذه المشاكل ما يلي:
- مشاكل متعلقة بإدارة المشاريع الممولة بهذه الطريقة ومتابعة تنفيذها مما يؤدي بالطرف الثاني إلى الإفراط في تكاليف المشروع؛

⁴² رشيد حميران. البنوك الإسلامية. 16.

⁴³ محسن أحمد الخضير. البنوك الإسلامية. 161.

خطوات بيع المراجعة (2-2):



البنوك الإسلامية. الطبعة الثانية. القاهرة: ايتراك للنشر. 1995

124.

مخاطر بيع المراجعة:

تتمثل هذه المخاطر في:

- لأن من مراحل المراجعة قيام البنك بشراء السلعة المتفق عليها ، يمتلكها لفترة معينة، و بعد ذلك يقوم بتوقيع عقد البيع مع عميله و بين التملك ، توقيع على البيع هناك فترة زمنية فاصلة ضمنها قد تتعرض السلعة إلى التشوه ، قبلها العميل
- البنك هو الذي يقع عليه أعباء عدم التطابق بين السلعة و خصائصها ،

4- * البيع بالسلم⁴⁷:

يكون من خلال عقد بين البائع (الطرف الأول) والعميل (الطرف الثاني) حيث يتعهد البائع بتوريد بعض السلع للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل حصوله على مبلغ معين في الوقت الحالي، ظهر هذا الأسلوب من المعاملات أساسا لتغطية تكاليف مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الموارد المالية الذاتية قليلة نوعا ما.

مما سبق يمكن الإستنتاج أن التجارة الإسلامية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا كانت قائمة على الموارد.

١٢٣٤٥ : تحديد النظرية لقيام البنوك التجارية الإسلامية بنشاطاتها

يمكن تبیین المحددات النظرية لقيام هذه الأنشطة بنشاطاتها
عاصرة للبلدان الإسلامية عليها⁴⁸:

1- * التزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية:

إن القوانين المنظمة للنشاط الإئتماني تقوم أساساً على التعامل بالفوائد الربوية، وأهم منظم للنشاط المالي هو البنك المركزي، في حد ذاته أدوات عمله تعتمد على معدل إعادة الخصم وهو أداة المطبق على البنوك التجارية البنوك الإسلامية حينما تعمل في هذه الظروف فإنها تتسم بـ وقيود شديدة، مما يصعب على مسيرتها التمكن من تحقيق نتائج إقتصادية جيدة تتواءم مع التزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

47. محمد بن عبد الله بن مسعود، "صنيع التمويل الإسلامي كآلية لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة"، ص 11.

: 00 000 , 2007 - 07 - 15

.1 □ □(2008 - 04 - 17) < http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath.htm >

⁴⁸ عبد الرحمن يسري أحمد. *الخطبة في تاريخ مصر*. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2000.

.298 -288 ▯

2- * البنوك التجارية و تقديمها التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها:

كلما زاد نضج وعي أفراد المجتمع و تمسكوا أكثر فأكثر بالمبادئ الإسلامية بغية تحقيق مقاصد الشريعة، فإنهم لم يرضوا و لن يتعاملوا مع بنوك تعمل بما يتفق مع عقيدتهم و يدفعهم إلى البحث عن من يتعامل معهم في شريعة دينهم و يدفع الموارد التمويلية إلى البنوك الإسلامية الأكثر ربحية رغم أنها أقل كفاءة من البنوك التقليدية. هذا ما يتفق مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية فعندما يكون وعي المتعاملين بالعقيدة ضعيف يؤثر على سياسة هذه البنوك، مما يجعلها تستخدم تلك الموارد في أساليب توظيف تكاد تخلو من المخاطرة مثل المراهبة.

3- * وجود الكفاءات البشرية المناسبة للقيام بنشاط البنوك التجارية الإسلامية:

البنوك الإسلامية يستلزم لتحقيق التفوق وجود موظفين يتقنون التعامل مع البنوك الإسلامية، و مزودين بما يلزم من القواعد الشرعية لتمكين البنوك الإسلامية من استخدامها بشكل سليم.

هذه الكفاءات البشرية تعتبرها نظرية لصعوبة بروز تأثيرها على البنوك التجارية الإسلامية ضمن الظروف التي تمر بها معظم الدول الإسلامية.

4- * إستراتيجية البنوك التجارية الإسلامية:

نطلقاً من خصائص البنوك الإسلامية التي سبق ذكرها، فإن الأساس الذي تعتمد عليه هذه البنوك هو مبدأ (الربح للجميع) للعائد الثابت المعلوم القيمة مسبقاً، سواء بالنسبة للمودعين أو للبنك، بل توزع الأرباح على جميع البنوك المشاركة في العملية الاستثمارية. قيام مسير هذه البنوك بتجميع الموارد فإنهم يتوجون إلى المرحلة الأصعب و هي إنشاء مشاريع و المؤسسات التي يمكن التعامل معها لتحقيق النتائج المرغوب فيها. الإستراتيجية هي طريقة عمل البنوك لتحقيق الأهداف الموضوعة مسبقاً لهذا يجب أن تهتم بوضع أهداف واضحة ومحددة و خلالها يتم دراسة البدائل الإستراتيجية المتاحة و اختيار البديل الأكثر ملائمة للبيئة و فمثلاً القيد على المودعين و المودعين و ذلك في إطار عمل عام يتميز بالمضايقات من المودعين و المودعين و ذلك في إطار عمل عام يتميز بالمضايقات من المودعين و المودعين

الأخرى المحتمل أن يتعامل معها عملاء هذه البنوك، و غالبا يـ مسيرو البنوك الإسلامية المشاريع الاستثمارية و البنوك المشاركة المنتهية بالتمليك حتى يـ استرجاع أموالها و تقديمها إلى مقاولين آخرين، و البنوك الاستثمارية فإنهم يختار المشاريع قصيرة المدى رغم أن أرباحها قليلة نسبيا لأنها تنتج أرباح في فترة وجيزة هذا لتعود الممولون للبنوك التقليدية سابقا الحصول على فوائد سنوية و البنوك التقليدية طويلة المدى لها جاذبية خاصة لإرتفاع عوائدها⁴⁹.

مسيري البنوك الإسلامية يـ استثماراتهم للموارد و هو مرتبط بمخاطر مرتفعة و هذا ما يؤثر على إستراتيجيتهم.

⁴⁹ و البنوك الإسلامية. البنوك الإسلامية: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1990 و 82-83.

العملية التمويلية في البنوك التجارية الإسلامية و طبيعتها

بما أن البنوك التجارية الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات اقتصادية فإن مسيرتها يسعون لتحقيق أرباح تضمن الإبقاء على الأموال و لن يهتموا من تحقيق ذلك إلا ما يحققه لهم طالبي التمويل (المودعين) و التعامل بين الطرفين غالبا ما يلزمهم القيام بدراسة مالية لهذا المسير و هذه البنوك بدراسة حاجة العميل إلى التمويل و يهتمون بدراسة الحاجة المالية للمستحقات التي هي عليه لصالح البنك بغية تفادي التصادم و الإجراءات القانونية نتيجة المماطلة في تسديد الديون.

دراسة حاجة العميل إلى التمويل

قبل قيام مسير و البنك الإسلامي بتقديم التمويلات لعملائه فإنهم يدرسوا المبررات المقدمة له و الدالة على صدق الحاجة إلى موارد مالية من طرف عملائه و ذلك من خلال ما يلي⁵⁰:

1- * أسباب حاجة العميل إلى التمويل (أسباب نقص ماله أو السيولة لديه):

- عدم كفاية رأس مال العميل للنشاط الذي يرغب في القيام به و ذلك إما لعدم كفاية رأس المال أو لعدم كفاية رأس المال أو لعدم كفاية رأس المال
- عدم تحقيق بعض النسب المالية الضرورية لتحقيق الفعالية الاقتصادية؛
- عدم إمكانية حصوله على المواد الأولية بالدفع المؤجل مع نقص السيولة المتوفرة لديه؛
- عدم كفاية رأس المال التي تتطلب في بعض الأحيان شراء إمدادات كبيرة أو بقاء كبيرة على رأس المال أو عدم كفاية رأس المال أو عدم كفاية رأس المال
- عوائد مالية لتلك الإستثمارات إلا بعد فترة زمنية هذا ما يؤثر على خزينة العميل.
- من شروط الحاجة إلى تمويل التي يجب توفرها يمكن أن تكون ما يلي:
- الحاجة ناشئة عن قلة الأموال الخاصة أو عدم المقدرة على التوجيه الجيد للأموال الخاصة
- أن تكون الحاجة متعلقة بأسفل الميزانية أي برأس المال المتداول و ليس الثابت؛

⁵⁰ مصطفى كمال السيد طایل. 14-5

- أن تكون الحاجة ناشئة عن ضرورة تجميد قسم من رأس المال العامل بصـ

2- * مدة الحاجة و مقدارها:

و مقدارها يـ مسير البنك من تحقيق الأمن و توفير السيولة، حيث من المستحسن أن يكون حساب العميل

3- * الغرض من الحاجة إلى التمويل:

من المهم أن يتعرف مسير البنك على المجال أو النشاط الذي سيوجه إليه التمويل و الشرط الأساسي هو أن يتم تمويل نشاط عادي للعميل أو له علاقة وطيدة به و منه دراسة

4- * البنوك الإسلامية و أغراض التمويل:

أغراض التمويل تنقسم إلى:

- التمويل المستعمل لتمويل أغراض الإنتاج
- التمويل المستعمل لتمويل أغراض التـ
- لتمويل المستعمل لتمويل أغراض الإستهلاك.

البنوك الإسلامية تمول هذه الأغراض حسب أشكال التمويل المتوافقة مع طبيعتها.

١١١١١١١١ : التأخير في السداد كأحد المشاكل التي تواجهها البنوك التجارية

الإسلامية و الأحكام المتعلقة به

1- * المشاكل التي تواجهه البنوك التجارية الإسلامية⁵¹:

- صعوبة الوصول إلى التوظيف الأمثل للموارد المتاحة
- صعوبة إيجاد نسب تقييم فعالة للأرباح أو الخسائر؛
- احترام قوانين العمل الخاصة بالبنوك التجارية و هذه القوانين موضوعة حسب طبيعة البنوك التجارية التقليدية؛
- صعوبة إيجاد وسائل البنكية المناسبة لمعالجة المشكلات البنكية من بينها الديون المشكوك في تحصيلها و الديون المدومة و كذلك التأخر في سداد القروض من طرف العملاء للبنوك الإسلامية.

2- * الحالات المختلفة للمماطلة في تسديد الديون و آراء الفقهاء فيما يخصها:

أن البنك الإسلامي يدخل في المشروعات و الشركات لا كمقرض فقط و لكونه شريكاً مسيريه يملكه و يختار سياسات العمل و تفضيل بعض القرارات الإستراتيجية المتعلقة بنشاط المؤسسة، و كذلك لأنه يتحمل جزء من الخسارة فنجدهم يهتمون بنشاط شريكه و هذا في إطار التمسك بالقيم و الأهداف المشتركة⁵² و بالتعاون إلا أن العميل قد يقع في أزمة مالية أو لأسباب آخر يتأخر في سداد قيمة القرض و في هذه الحالة على خلاف البنوك التجارية التقليدية التي تقوم بتطبيق قاعدة الجاهلية (لا ضمان) فإن البنوك الإسلامية لا تعمل بهذا المبدأ لأنه لا يجوز احتساب تعويض عن التأخير في تسديد قيمة القروض و فوائدها و هذا التعويض يستفيد منه البنك، فحين يتعثر العميل فإن مسيري هذه البنوك يدراسة حالته و التفريق بين الحالات الثلاثة الممكنة (عميل لا قادر على السداد، عميل راغب في السداد و غير قادر حالياً، عميل غير قادر حالياً و مستقبلاً على سداد ما عليه من ديون للبنك).

يؤكد الفكر المصرفي الإسلامي على أن فوائد التأخير تفرض في الحالة الأولى فقط، أما في الحالة الثانية فيجب العمل على إيل للتغلب على

⁵¹ Christian cavalidi et hamid algabid . les banques islamiques . paris : economica .1990 p 87.

⁵² .89

*عدم جواز إلزام المدين المماطل بدفع تعويض للدائن نتيجة تفويته فرصة استثمارية حقيقية إذا كان المطل بسبب خارج عن المدين والمنع من التعويض هنا داخل في عموم قرارات المجامع الفقهية المانعة للتعويض مطلقاً مثل ما وردة عن المجتمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة عام 1409 هـ و نصه:

"على المدين أو فرض عليه أن يدفع مبلغاً من المال
بألية جزائية محددة أو بنسبة معينة من أمواله
الموعد المحدد بينهما فهو شرط أو فرض باطل و لا يجب الوفاء به
و لا يحل للمدين أن يرضخ هو المصرف أو غيره لأن هذا
بعينه هو ربا الجاهلية الذميمة بتحريمه."

*جواز إلزام المدين المماطل بدفع تعويض للدائن لأن المدين يفت على مسيري
البنك و تحقيق الربح، مما يوقع على البنك ضرر و حتى و لو كان
المدين فعليه أن يتحمل مسؤوليته.

قال الدكتور الصديق الضير في جواب عن استفتاء وجه إليه من أحد البنوك :
"يجوز أن يتفق البنك مع العميل المدين على أن يدفع له تعويضاً عن الضرر
الذي يصيبه بسبب تأخره عن الوفاء، شريطة: أن يكون الضرر الذي أصاب
البنك ضرراً مادياً وفعلياً ، وأن يكون العميل موسراً ومامطلاً ، وخير وسيلة
لتقدير هذا التعويض، هو أن يحسب على أساس الربح الفعلي الذي حققه البنك
- في المدة التي تأخر فيها المدين عن الوفاء.

أما التعويض لمجرد التأخير في الوفاء بالدين فهو محرماً قطعاً إذ هو بحد ذاته ربا الجاهلية
الذميمة.

مما سبق يمكن القول أن الأحكام في التعامل مع عدم التسديد في الآجال من المفروض أن يتم
التحديد الدقيق لكل حالة بحد ذاتها.

الدكتور الصديق محمد الأمين الضير، في فتواه لدار المال الإسلامي بالسودان وهي منشورة في مجلة أبحاث
البنوك الإسلامية (3: 1) 1405 هـ بعنوان : الاتفاق على إلزام المدين الموسر بتعويض ضرر
البنك (111-113).

المادة 10: المادة 10: في الديون

1- * إجراءات معالجة المماطلة في الديون:

إذا قام المدين بالمماطلة في تسديد دينه⁵⁶ مسيري البنوك التجارية الإسلامية يقوم هذا البنك من خلال إلزام العميل في حالة تأخره في السداد- بدفع نسبة معينة زيادة على أصل الدين و فوائده ليقوم هذا البنك بأخذ تلك الزيادة و إستعمالها، ليس لمصلحته الخاصة بل يصرفها في جهات الخير تحت رقابة الهيئة الشرعية، و هذا ليس بغية إلحاق ضرر بالمدين⁵⁷ إنما لتشكيل ضغط على المدين المماطل لكي لا يتساهل في التزام بإرجاع ديونه إلى البنك، لأنه حسب الطبيعة البشرية⁵⁸ يهتمون بسداد الديون في وقتها إذا أحسوا أن التأخير في تسديدها يحملهم أعباء إضافية و يستسهلون الديون التي لا يتحملون⁵⁹ فية⁶⁰ يمكن كذلك إجراء عملية مرابحة جديدة لتغطية ما فات البنك بسبب مماتلة العميل.

2- * التي يعتمد عليها البنك التجاري للمحافظة على أصوله⁶¹:

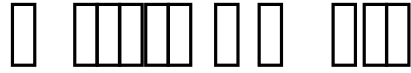
- **توثيق الدين بالرهون و الضمانات:** من أجل سد الذريعة إلى المماطلة في التسديد⁶² مسيري⁶³ التجاري الإسلامي يقوم⁶⁴ من خلال وثائق رسمية تبين المرهونا⁶⁵ المفروضة على العميل⁶⁶ يريد الحصول على القروض، وهذا ما يمكن البنك من إفلاس⁶⁷ عميله من إسترجاع أكبر ما يمكن من أمواله.

- **زيادة في الثمن الأجل:** المماطلة في التسديد تزيد من تكاليف القيام بالنشاط مما يقلل من نسبة الأرباح الموزعة على موردي هذا البنك، مما يؤثر على قرارهم بالتعامل معه⁶⁸. إن السبب في قلة نسبة توزيع الأرباح ناتج عن تحميل العمليات المربحة للبنك الإسلامي قيمة الديون التي لم تسترجع في آجالها نتيجة للمماطلة، و من بين العمليات المربحة هناك المرابحة التي يبيع من خلالها البنك السلعة بسعر⁶⁹ فيزداد معدل الزيادة فيه.

⁵⁶ المطل الغني و طرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي “ () . () . <http://www.elgari.com/article91.htm> < (18 - 04 - 2008) 1 .

يزيد من ضرورة قيام مسيرو البنوك التجارية التقليدية بمتابعة القروض لزيادة إ قيمتها و فوائدها. البنوك التجارية الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لا يمسروها من قواعد الشريعة الإسلامية. تطورها التاريخي بإنشاء البنوك الإسلامية في الوقت الحالي من خصائص البنوك التجارية الإسلامية. تقتصر على تجميع الموارد التي مصدرها حلال و تقديم أقصى نفع للأسس الفكرية التي تحكمها حيث هي نظام عام هو النظام الإسلامي و الإعتماد على الأسس الفكرية و ترسيخ الإيمان بأن الملكية الحقيقية للمال هي لله وحده و هدفها الأساسي هو تحقيق الرخاء من خلال الإستثمار الحقيقي. هذا ما يجعلها أكثر عرضة لبعض الصعوبات نظرا للظروف المحيطة بها. مسير هذه البنوك ينجزون نشاطاتها عن طريق إ ووفق صيغ منها المضاربة و الم و البيع بالسلم. إدات نظرية التي من بينها مدى الإلتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية و نضج الوعي العقائدي و وجود الكفاءات البشرية المناسبة للقيام بنشاط البنوك التجارية الإسلامية التي هي بالأساس مؤسسة إقتصادية تسعى لتحقيق أرباح تضمن لها الإ النشاط، هذا ما يلزمهم القيام بدراسة خاصة بما يتعلق بحاجتهم إلى التمويل كأسبابها و مدتها و مقدارها و الغرض منه، هو أ يواجهها مسيرو هذا النوع من البنوك و الذي يعالج وفق الرأي المرجح من طرف الفقهاء بعد ضمه إلى أ أو الذي يكون بسبب خارج عن المدين المماطل في الأخير يمكن ذكر بعض الإجراءات و الطرق المتبعة لمعالجة المماطل في الديون:

- إلزام العميل بزيادة على أصل الدين و فوائدها لتصرف في جهات الخير بهدف الضغط على العميل؛
- توثيق الدين برهن و ضمانات؛
- رفع معدل الزيادة في
- مبن تحال عليه الديون المتعثرة.



مصادر التمويل المصرفية في الجزائر و الدراسة الإحصائية للإجابات على استمارة الاستبيان

تمهید

تتاول الباحث في الفصلين السابقين دراسة الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة و احتياجها للتمويل الخارجي المتمثل مصدره في نوعي البنوك التجارية التقليدية و الإسلامية، و في هذا الفصل سيحاول إثبات فرضيات هذه الرسالة ومنه الإجابة على الإشكالية.

١٠٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

البنوك التجارية التقليدية و الإسلامية الجزائرية و ارتباط تطبيقها

عقوبات على المتعاملين معهم بتعليمه 02 - 04

:¹ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ *

1/ تعريفه: 144 - 62 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 وقد تم تهيئته بالتدريج خلال سنوات السبعينات و بداية الثمانينات في إطار إصلاحات اجتماعية و الإقتصادية التي عرفت الجزائر خلال نهاية الثمانينات. ظهر قانون 90 - 10 في 10 فيريل 1990 حيث تم التعبير الجذري لكل ما هو متعلق بالنقود الجزائرية.

2/ دوره و مهمانه:

- البنك المركزي له أدوار هامة تتعلق بكل من ميادين
البنوك التجارية و المؤسسات المالية
- الشروط الأساسية المرتبطة بالإيداع
الذي يفتح في البنوك التجارية و المؤسسات المالية
- الجزائية و الأجنبية التي تخضع لها بالنشاط ف
البنوك التجارية و المؤسسات المالية
- يفرض بعض المعايير تأخذ بعين الإعتبار
مستمر و خصوصا بما يتعلق بـ:
- التسيير البنكي؛
- نسب السيولة؛
- الرأسمال و الملاءمة.

[illegible]

3/ تعليمات البنك المركزي للبنوك التجارية:

التعليمات هي عديدة، لكن يمكن التركيز على التعليمات التي كانت بتاريخ 13 04 2004
التي تضمنها: 04 - 02

البنك المركزي: 3: احتياطي القانوني حددت بـ يعادل 6,5% من مجموع إيداعا
الطبيين و المعنويين لدي البنك التجاري.

البنك المركزي: 4: احتياطي القانوني حددت بما يعادل 1,75% من
الاحتياطي.

قيمة احتياطي تحسب كما يلي:

قيمة احتياطي = قيمة الإحتياط × عدد الأيام ×

البنك المركزي قيمة مستحقات البنوك التجارية لدى عملائهم التي لم يتم تسديدها في الأجل
مجموع إيداعات الأشخاص لديهم، مما يقلل من قيمة عائداتهم
مسيرو البنوك التجارية اللجوء إلى الديون غير المستحقة
البنك المركزي 1,75% لنسبة العائد على الإحتياطي القانوني.

2- * البنك المركزي CPA²:

البنك المركزي 1966 يقدم قروض بشكل عام أي لإنشاء العمارات و تمويل قطاع
الصحة و التجارة و الخدمات و كذلك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

(1) البنك المركزي:

* البنك المركزي: البنك المركزي من بينها:

- البنك المركزي: تسهيلات، التسيقات على السلع و الفواتير

- البنك المركزي: القروض المستندية، تقديم شهادات الكفالة.

* البنك المركزي: هي قروض مقدمة بشكل خاص لتمويل

² البنك المركزي (<http://www.cpa-bank.dz/>) و المقابلة الشخصية مع

2) الضمانات التي يطلبها غالبا مسيرو هذا البنك:

- الرهن العقاري: هو الرهن الممنوح للمصارف والمصارف والمصارف.
- الرهن الحيازي: هو الرهن الممنوح للمصارف والمصارف والمصارف.
- الرهن العيني: هو الرهن الممنوح للمصارف والمصارف والمصارف.

(3) عقوبات التأخير:

يتم تطبيق عقوبات التأخير بنسبة 2% سنويا على كل يوم وتحسب بطريقة الفائدة المركبة.

$$: ^3\text{BEA} \quad \square \square\square\square \quad \square\square \quad \square \quad \square\square \quad \square\square \quad \square \quad \square\square\square * -3$$

تم تأسيسه في جانفي 1967 بـ 67 - 24 تبعا لقرارات التأمين المصرفي. يعتبر
 من بين المؤسسات المالية التي تقوم بالعمليات المتعلقة بـ استيراد من زبائنه
 بـ استيراد و التصدير، مؤسسات البترولية و الصناعية، المؤسسات الصغيرة
 و المتوسطة.

هذا البنك يقوم بالتعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإحدى الطريقتين:

- تمويل مشاريع التنمية لدعم تشغيل الشباب: تقدمه بـ 100 مليون دينار
- 70% من تكاليف التشغيل
- Leasing : هي عملية متوسطة الأجل موجهة لتمويل التجهيزات.

بالنسبة لعقوبات التأخير فإذا كان التعامل بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيتم
الطريقة المتبعة من طرف هذه الوكالة، كان التعامل بطريقة اللزنيك فيتم
تطبيق مباشرة نسبة 2% سنويا على كل يوم وتحسب بطريقة الفائدة المركبة.

3.  و المقابلة الشخصية مع مسيريه. (<http://www.bea.dz/>)

4 - * بنك التنمية المحلية BDL⁴:

بنك التنمية المحلية BDL تأسس في 30 فيفري 1985 حيث أنشئ هذا البنك كبنك وطني بنكية و هو ينشط على تحويل إلى شركة ذات أسهم في 20 فيفري 1989 بعدما كان شركة وطنية بنكية و هو ينشط على العمل في المجال المصرفي و الاقتصادي فلم يختص في مجال معين بل مهمته الأساسية التي أنشأ من أجلها هي المساهمة فيما يوافق السياسات الحكومية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية يمكن أن يقدم القروض بالتعاون مع طرف ثالث هو موضح فيما يلي:

• شروط منح القرض من بنك التنمية المحلية CNAC

يتم طلب ما يلي:

- شهادة إقرار من المالكين أو من ذوي الحقوق في الملكية و من ذوي الحقوق في الملكية
- شهادة ملكية من المالكين أو من ذوي الحقوق في الملكية و من ذوي الحقوق في الملكية مدته 5 سنوات
- إثبات الحصول على وعد بتخفيض معدل الفائدة بنسبة 50% إلى 90%
- توفير رهن عقاري أو شهادة كفالة من شخص ثالث وضعيته في حالة أريحية مالية؛
- وثيقة كتابية يقر فيها المالكين أو من ذوي الحقوق في الملكية لتسديد دفعات سداسية مجموعها يمثل المستحق و من ذوي الحقوق في الملكية التي عليه لفائدة البنك.

• شروط منح القرض من بنك التنمية المحلية:

- كل مشاريع الإنشاء و التجديد يمكن أن يمولها هذا البنك بقرض متوسط الأجل مدته لا تتعدى 7 سنوات و بما أن كل قرض يرتبط به خطر، فإن نقادي هذا الأخير يمكن الإبقاء على طلب الضمانات و من بين ما يعتمد عليه البنك ما يلي:
- الرهن الحيازي على الأصول التجارية؛
- الرهن الحيازي الخاص بأدوات الإنتاج؛
- إحضار شهادة كفالة من شخص قادر على الدفع؛
- جلب وثيقة تأمين ضد الحريق و السرقة.

⁴ مستنتج من موقع بنك التنمية المحلية (<http://www.bdl.dz/>) و المقابلة الشخصية مع مسيريه.

• ANSEJ

في هذه الحالة يمكن التطرق إلى الشروط الواجب توفيرها عند طلب هذا النوع من القرض وهي:

- تقديم نسبة التمويل الذاتي وفق نسب التمويل الثلاث
- تعهد أمام موثق برهن المعدات للبنك
- شهادة قبول من ANSEJ.
- عقوبات التأخير على مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتركيز
- ونسبة العقوبات هي 2% سنويا على كل يوم وتحسب بطريقة الفائدة المركبة.

5- * بنك

يعتبر أول مصرف ذو طبيعة إسلامية في الجزائر، تم إنشائه في 1 1991 شركة مساهمة برأسمال قدره 500000000 وهو يواصل سياسة البحث عن التمرکز الجيد في المنظومة الاقتصادية يحاول تطوير و تنمية علاقاته مع زبائنه ويهدف لتحقيق غايات من بينها:

- تحقيق ربح حلال عبر تشغيل موارده بـ
- تطوير وسائل جلب الأموال
- يعتمد عل الربا
- توفير التمويل اللازم لسد إحتياجات
- من بين الطرق التي يتعامل من خلالها مع عملائه:

1/ عقد تمويل بالسلم:

يلتزم بموجب هذا العقد ببيع سلما السلع إلى هذا ، بحيث يلتزم العميل بتسليم السلع محل هذا العقد في حالة التأخير في تسليم السلع بدون مبرر مقبول فإنه يستوجب

⁵ مسيريه. (<http://www.albaraka-bank.com/>) المقابلة الشخصية مع

- من بين مميزات هذا الصندوق للمستثمرين:

2/ مميزات التي يقدمها هذا الصندوق للمستثمرين:

- مميزات ضريبية من بينها ما يلي:

1- تطبيق معدل مخفض يصل إلى 5% من الرسوم الجمركية على الأجهزة المستوردة

التي تدخل تحت بند المعدات المكتبية

2- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المرتبطة بالتجهيزات و الخدمات التي تدخل

تحت بند المعدات المكتبية

3- (IRG-IBS-TAB) من مميزات الصندوق

- المساهمة الشخصية تكون من ضئيلة

- من بين مميزات الصندوق

- من بين مميزات الصندوق

3/ يكون بإحدى المستويات التالية:

• من بين مميزات الصندوق: يقل أو يساوي 2 مليون دينار جزائري

من بين مميزات الصندوق (3-1): المستوى الأول للتمويل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مستوى التمويل	نوع المساهمة	معدل المساهمة	نوع التمويل
التمويل الشخصي	للشخصية	5%	طرف البنوك التجارية
التمويل الجماعي	للشخصية	25%	طرف البنوك التجارية
التمويل الجماعي	للشخصية	70%	طرف البنوك التجارية

المصدر: <http://www.cnac.dz/>

- **التمويل الشخصي:** يتراوح ما بين 2 و 5 مليون دينار جزائري

التمويل الشخصي (3-2): المستوى الثاني للتمويل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

التمويل الشخصي	التمويل الشخصي	التمويل الشخصي	التمويل الشخصي
التمويل الشخصي	التمويل الشخصي	التمويل الشخصي	التمويل الشخصي
التجارية	التجارية	التجارية	التجارية
%70	%22	%8	التمويل الشخصي
			التمويل الشخصي
%70	%20	%10	التمويل الشخصي

التمويل الشخصي: <http://www.cnac.dz/>

4/ تخفيض نسب الفائدة:

التمويل الشخصي (3-3): نسب التخفيض في معدل الفائدة حسب القطاعات عند التعامل مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

التخفيضات	التخفيضات
%90	التمويل الشخصي
%75	التمويل الشخصي
%75	التمويل الشخصي
%50	التمويل الشخصي

التمويل الشخصي: <http://www.cnac.dz/>

2- * وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ⁷:

1/ **نشأتها ومهامها الأساسية:** تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 1966 وهي إحدى آليات الدولة الجزائرية للتمويل. ترسيخ فكرة المقاولات لدى الشباب، مهمتها الأساسية هي تقديم المساعدات المالية و التقنية لأصحاب المشاريع مع تكوينها قبل التمويل ومتابعة مشروعها. خلال كل من المراحل التالية (التأسيس - تمويل - مشروع).

2/ أشكال تمويل المؤسسات: يمكن التقسيم على أساسين

التمويل المباشر: التمويل غير المباشر:

(1) التمويل المباشر: هو حصول صاحب المشروع على التمويل بهدف إقضاء المشروع. التمويل غير المباشر: هو تمويل المشروع من قبل المؤسسة.

(2) استثمار التوسيع: في هذا الشكل يتم استعمال التمويل في زيادة حجم الإستثمارات بغية مثلاً زيادة الطاقة الإنتاجية.

ثانياً: الأطراف المساهمة في التمويل

(1) التمويل الثنائي: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة. التمويل الثلاثي: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة ومساهمة طرف ثالث. التمويل الرباعي: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة ومساهمة طرفين آخرين. التمويل الخماسي: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة ومساهمة ثلاثة أطراف آخرين. التمويل السداسي: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة ومساهمة أربعة أطراف آخرين. التمويل السباعي: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة ومساهمة خمسة أطراف آخرين. التمويل الثماني: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة ومساهمة ستة أطراف آخرين. التمويل التساعي: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة ومساهمة سبعة أطراف آخرين. التمويل العشري: يتم في هذه الطريقة تكملة مساهمة أصحاب المشاريع بمساهمة الوكالة ومساهمة ثمانية أطراف آخرين.

⁷ مستنتج من موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (<http://www.ansej.org.dz/>)

التمويل الثاني المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل (3-4): نسب التمويل

التمويل

المساهمة الشخصية	التمويل	التمويل
%75	%25	التمويل 1000000 د.ت. يساوي 2000000 د.ت.
%80	%20	التمويل 2000001 د.ت. بين 1000000 د.ت. و 2000000 د.ت.

التمويل : <http://www.ansej.org.dz/>

(2) التمويل الثلاثي: في هذه الطريقة تكمل مساهمة أصحاب المشاريع بقرض

كمساهمة من طرف الوكالة . كذلك قرض بنكي يتم تخفيض جزء من فوائد القرض

التقسيم الموضح في الجدول رقم (3-5):

التمويل الثلاثي المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل (3-5): نسب التمويل

التمويل

المساهمة الشخصية	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل
%5	%25	%70	%70	%70
%10 و %8	%20	%70	%72	%72

التمويل : <http://www.ansej.org.dz/>

3/ مميزات المقدمة لأصحاب المشاريع:

(1) مميزات المقدمة لأصحاب المشاريع:

- تخفيض 5% من القيمة المضافة عند إقتناء تجهيزات -
- تخفيض 50% من نسبة فوائد قروض البنوك في المناطق العادية و 75% الخاصة و إذا كانت طبيعة المشروع فلاحية أو الصيد البحري أو الري فتصبح النسبتين 75% و 90%

(2) الإعانات و الإمتيازات الممنوحة في مرحلة الإ -

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح؛
- من الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني لمدة 3 -
- 6 سنوات بعد الإفتتاح.

(3) مميزات الممنوحة عند توسيع النشاط:

- من السنة الثالثة يمكن الإستفادة مرة ثانية من كل الإمتياز -
- من ديونها و إثبات مردوديتها.

5/ الرجاء الديون في حالة مماثلة مسيري المؤسسات الصغيرة

الردود:

(1) الردود على سؤال: "ما هي الإجراءات التي تتخذونها في حالة مماثلة مسيري المؤسسات الصغيرة؟"

- إرسال قسيمة طلب تسوية الاستحقاق

- إرسال قسيمة طلب تسوية الاستحقاق.

(2) الردود على سؤال: "ما هي الإجراءات التي تتخذونها في حالة مماثلة مسيري المؤسسات الصغيرة؟"

- تبليغ رسمي عن طريق المحضر القضائي بضرورة التسديد

- إرسال سندات الأمر بالتسديد.

(3) الردود على سؤال: "ما هي الإجراءات التي تتخذونها في حالة مماثلة مسيري المؤسسات الصغيرة؟"

- رفع دعوة قضائية.

3- * الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM⁸:

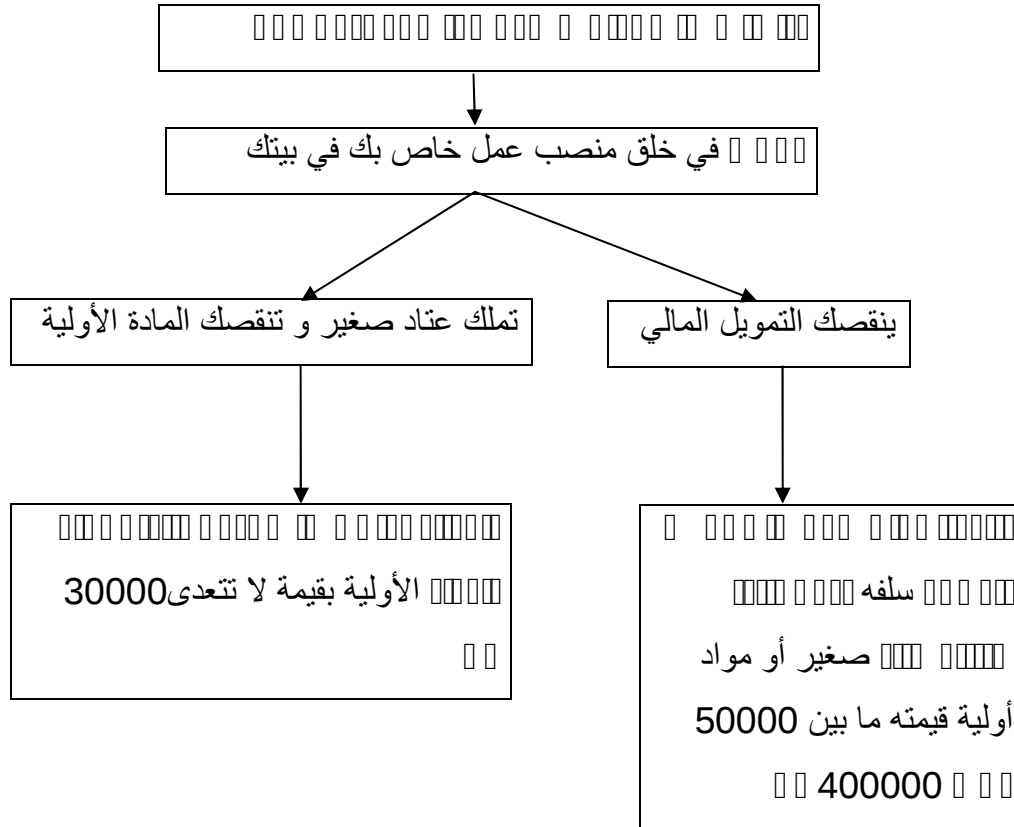
هي عبارة عن هيئة وطنية تابعة لوزارة التشغيل و التضامن وقد تم إنجازها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 04/04/2004، فهي من الآليات التي أوجدتها الدولة الجزائرية بغية مساعدة الشباب على إنشاء مشاريع خاصة بهم، يتمثل دور الوكالة في توفير كل من الدعم المالي الذي يمكن أن يصل إلى 500000 د.ج وكذلك تقديم الإحاطة و المرافقة لمستعملي هذا الدعم بهدف إنجاح مشاريعهم. يمكن تبين ظروف عملها وصيغ التمويل التي تتبعها و الشروط التي يجب توفيرها في من يريد التعامل معها:

⁸ مستنتج من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

(<http://www.odej-relizane.dz/html/angem.html>)

الظروف وشروط وصيغ التمويل التي تتبعها الوكالة الوطنية لتسيير القرض (2-3):

الظروف وشروط



<http://www.odej-relizane.dz/html/angem.html>

التي تقدمها الوكالة لأصحاب المشاريع:

- تخفيض نسبة الفائدة على القرض البنكي
- تقديم بدون فائدة في الحالة التي تكون فيها كلفة المشروع لا تتعدى 100000
- هذا القرض يمكن أن يكون 25% من الكلفة الإجمالية.

الشروط التي يجب توفرها في من يريد التعامل مع الوكالة:

- أن يفوق سنه 18
- ليس له دخل ثابت
- أن يكون له خبرة مهنية تمكنه من إتمام العمل

- متلاك ما بين 3% و 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع الذي لا تتعدى قيمته 30000
- متلاك ما بين 10% من الكلفة الإجمالية للمشروع الذي لا تتعدى قيمته 50000
- تسديد دفعات السلف للوكالة حسب جدول زمني يتفق عليه؛
- تسديد 0.5% من القيمة
- التزام بتسديده حسب الجدول الزمني المتفق عليه.

• المتلاك ما بين 3% و 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع الذي لا تتعدى قيمته 30000

هذه الوكالة لا تقوم بفرض عقوبات تأخير أو استرداد المستحقات لكونها من أهمها سحب التجهيزات من المؤسسات أو الأفراد الذين لم يسددوا مستحقاتهم وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

الوكالة لا تقوم بفرض عقوبات تأخير أو استرداد المستحقات لكونها من أهمها سحب التجهيزات من المؤسسات أو الأفراد الذين لم يسددوا مستحقاتهم وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

1- * المتلاك ما بين 3% و 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع الذي لا تتعدى قيمته 30000

1/ النشأة القانونية:

تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 - 373 المؤرخ في 11 ديسمبر 2002 وهو مؤسسة تعمل تحت رعاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، له شخصية معنوية وإستقلالية مالية، مل رسميا في 14 مارس 2004.

2/ أهدافه:

أهم أهدافه هو تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على القروض

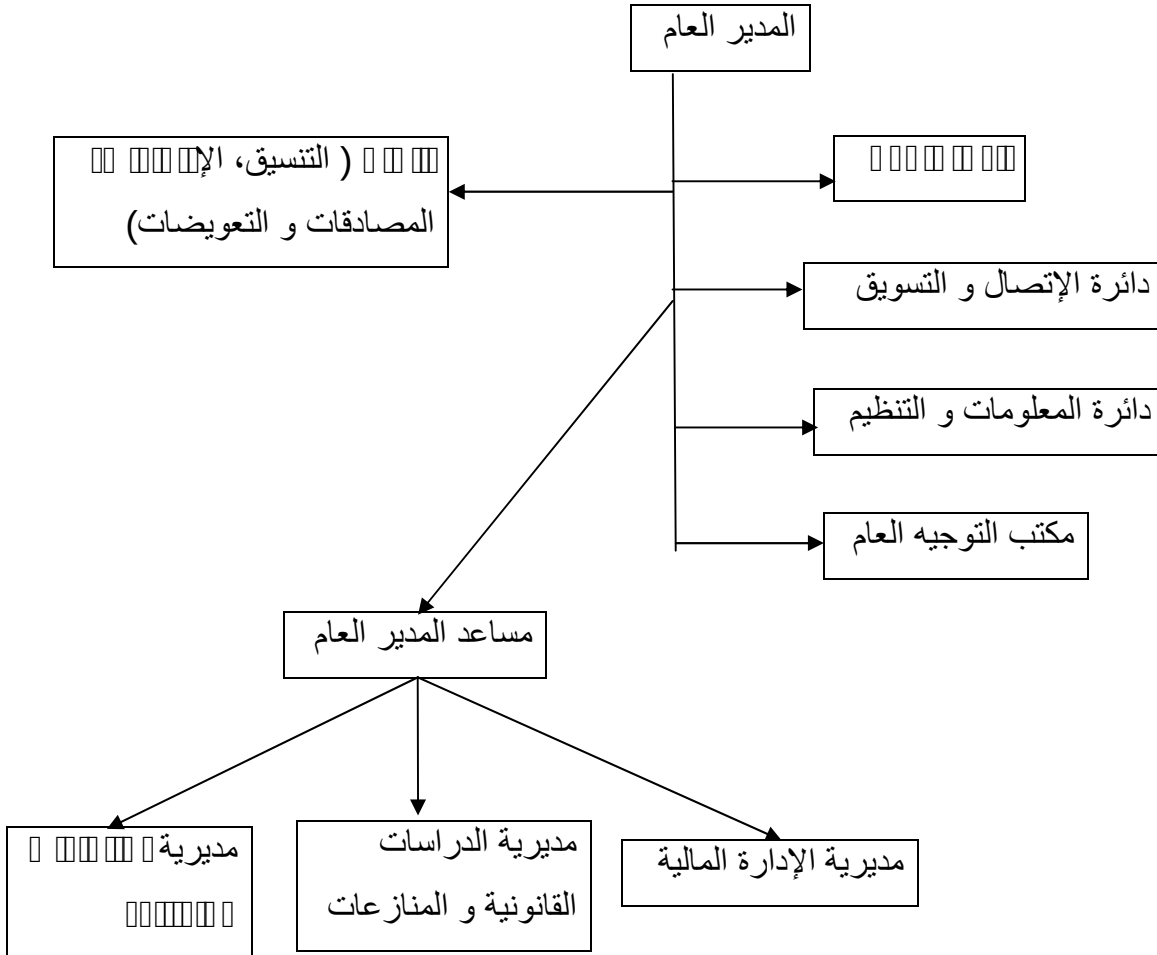
⁹ المتلاك ما بين 3% و 5% من الكلفة الإجمالية للمشروع الذي لا تتعدى قيمته 30000

(http://www.fgar.dz/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1)

3/ الهيكل التنظيمي للصندوق:

يظهر الهيكل التنظيمي للصندوق:

الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض (3-3):



المصدر: http://www.fgar.dz/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1

يعمل هذا الصندوق وفق نظامي: MEDA و FGAR

* الهيكل التنظيمي لـ FGAR:

- المؤسسات المؤهلة: هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤهلة من قبل المؤسسات الضامنة للصندوق و الأولوية للمؤسسات التي لها صفة من الصفات التالية:

- مؤسسة تقدم منتجات أو خدمات غير متوفرة حالياً؛
- مؤسسة القيمة المضافة لنشاطها مرتفعة؛
- مؤسسة تساهم في تقليل الواردات أو زيادة الصادرات؛
- مؤسسة متخصصة في مواد الأولية التي منشأها الجزائر؛
- مؤسسة تحتاج للتمويل قليل بالمقابل لعدد عمالها؛
- مؤسسة تشغل يد عاملة مؤهلة؛
- مؤسسة تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

• المؤسسات غير المؤهلة:

- مؤسسات ليست من صنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- مؤسسات ذات نشاط خارج الجزائر؛
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.

• كيفية التغطية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ملتزمة بتسديد قسم من ديون البنك على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتتراوح نسبة القسم الذي يتحمله هذا الصندوق ما بين 10% و 80% من قيمة القرض البنكي و يتم تحديدها بـ 10% من القيمة المقدرة للقرض البنكي و يتراوح مبلغ الضمان بين 4 و 25 مليون دينار و يمكن أن يصل إليه 70% من القيمة المقدرة للقرض البنكي.

• الشروط التي تكون من خلال قسمين:

- (1) دراسة المشروع يتم إعادتها للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة إذا لم تتم الموافقة على تقديم الضمان؛
- (2) علاوة مقابل تقديم الضمان تسدد قيمتها كليا في دفعة واحدة عند منح الضمان.

• المسلك الذي يتبعه طلب الضمان:

- تقديم ملف تعريف الشركة إلى البنك المركزي الجزائري؛
- تقديم ملف تعريف الشركة إلى البنك المركزي الجزائري؛

• **النتائج:**

تم استجوابهم عن تعبئتها بواسطة الباحث
في المقابلات الشخصية، قام الباحث بم
إلى خمسة أنواع كل منها حسب الشريحة التي ينتمي إليها
تمكن من دراستها إحصائيا لأنها بيانات وصفية.

2- * تحديد مجتمع الدراسة:

بغية الوصول إلى نتائج أكثر تعبيراً عن واقع تأثير العقوبات على اختيار شكل التمويل من
طرف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم التركيز على اختيار عينة عشوائية بسيطة من
إلى فئتين رئيسيتين:

- **مسيرو مؤسسات مصغرة و صغيرة و متوسطة و التقسيم كان على أساس**
مسيرو مؤسسات مصغرة و صغيرة و متوسطة و التقسيم كان على أساس

- **الفئة الثانية:** الجامعيين لهم إهتمامات بالموضوع

مع تبين أن هذه الدراسة كانت على مستوى مدينتي عنابة و الطارف.
اختيار عينة المؤسسات التي تم تقديم إستمارة لمسيرها بالنسبة للإستمارات الإلكترونية
تصل بمديري الغرفة التجارية و الحصول على عناوينهم الإلكترونية
بالنسبة للإستبيان العادي فـ تصل بطريقة عشوائية من خلال البحث عن
الولايتين، و نسبة لأساتذة الجامعيين تصل بهم إلى مستوى كلية الحقوق و العلوم
اقتصادية بجامعة باجي مختار " الذين لهم إهتمامات بالموضوع و ذلك بناء على
معلومات من طلبة الكلية. فـ نوك التجارية فـ تصل بهم
جميعاً.

4- * توزيع إستمارة الإستبيان على الشرائح المستهدفة ومدى التجاوب معها:

بحسب بيانات الجدول الموالي فقد تم توزيع 115 إستمارة ورقية،
 للمستهدفة، 23 إستمارة للبنكيين و 30 لكل من مسيري
 المصغرة و كذلك الصغيرة و 20 لمسيري المؤسسات. الإستمارة الإلكترونية فقد تم توزيع 34 إستمارة على مسيري المؤسسات دون معرفة نوعها هل هي
 مصغرة أو صغيرة أو متوسطة فعناوينها أخذت من غرفة التجارة دون تحديد عدد عمالها
 الحالي بالضبط إلا أنها موضوعة حسب رأس مالها ضمن هذا النوع من المؤسسات.
 كيفية تعامل أفراد الشرائح المستهدفة مع إستمارات الإستبيان يمكن تبينها
 فيما يلي:

نسبته 73%: 23 إستمارة تم توزيعها، أعيدت 17 إستمارة
 نسبة 73%

مسيرو المؤسسات هي الفئة 14 إستمارة 30
 إستمارة موزعة، أي ما نسبته 46%

نسبته 60%: 60 لكل من مسيري المؤسسات الصغيرة و مسيري
 للبنكيين فهي 66%.

معها □ □ □ □ □ □ □

التجارب معها

:

5- * هيكلة البيانات :

البيانات هي مجموعة من المعلومات التي تم جمعها من أجل تحقيق أهداف معينة. في هذه الدراسة، تم جمع البيانات من العينة التي تم اختيارها من بين المؤسسات المالية العاملة في الجزائر. يمكن ذكر بعضها في ما يلي:

- عدد مسيري المؤسسات الذين يملكون عناوين إلكترونية و عدد أقل يطلع عليها بشكل دوري
 - مسيرو بعض البنوك التجارية يعتبرون أن تقديم أي معلومات يعتبر إخلالاً بمبدأ السرية
 - تسير البنوك، رغم التعهد بعدم نشر أي معلومات بأسماء محددة و لا حتى أسماء البنوك
 - إلكترونية للبنوك و الوكالات و الصناديق المساعدة في العملية التمويلية
- البيانات التي تم جمعها هي:

6- * هيكل الاستبيان و فرضياته:

الاستبيان هو أداة لجمع المعلومات من مجموعة من الأشخاص. في هذه الدراسة، تم استخدام استبيان على 25 سؤالاً ثمانية أقسام رئيسية، هي:

بشكل أساسي من النوع المغلق الذي إجابهته محددة و في بعض الأسئلة يوضع إحدى الخيارات

بشكل مفتوح، دوافع أخرى، حالات أخرى مع طلب ذكر التحديد لوجهة النظر

تضمنها قائمة الخيارات. الهدف من هذا المزج هو تسهيل تفرغ و ترميز

البيانات التي تم جمعها هي تحليلها هي كما يلي:

يضم الأسئلة الممتدة ما بين الرقمين (1- 5) و المتعلقة بتحديد الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة؛

يضم الأسئلة الممتدة ما بين الرقمين (6- 8) ويتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يضم الأسئلة الممتدة ما بين الرقمين (9- 11) و يركز على تحديد المصلحة التي يسعى مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيقها

الأسئلة الممتدة ما بين الرقمين (12- 17) و يبين أنه توجّه إلى أن تأثير قرار مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إختيار البنك الذي يطلب منه التمويل كلّ منها حسب سبب يحقق مصلحتهم؛

الأسئلة الممتدة ما بين الرقمين (18- 20) و يقر بأن عقوبات التأخير هي المحدد الذي يحتل المرتبة الثانية في ترتيب محددات إختيار ممول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

الأسئلة الممتدة ما بين الرقمين (19- 20) و يضم الأسئلة المبينة للتكاليف الأكثر تأثيرا على مسيري هذا النوع من المؤسسات؛

الأسئلة الممتدة ما بين الرقمين (21- 22) و يبين كيف يؤثر قرار التمويل مؤثرة على القرار التمويلي؛

الأسئلة الممتدة ما بين الرقمين (23- 25) و يبين مدى الترابط بين عقوبات التأخير وما يؤدي إليها مع قرار إختيار الممول. تبعا لهذا التقسيم تم وضع سبعة فرضيات التي سيتم تحديد توافقها مع آراء الشرائح المستهدفة في جودة الإستثمارات المأخوذة بعين الإعتبار و الفرضيات هي كما يلي:

(1) أهم مصدر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو القروض من البنوك التجارية التقليدية لتمويل دورة الاستثمار

(2) مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يبحثون على تحقيق مصالح مؤسساتهم دون الأخذ بعين الإعتبار مصالح مموليهم

(3) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين البنوك التجارية كلّ محدد يكون حسب سبب يصب في مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

4) عقوبات التأخير هي المحدد الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد تكلفة الحصول على

التمويل

5) مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتأثرون بالتكاليف المحققة أكبر من

التكاليف المحتملة التحقيق (عقوبات التأخير) حيث أن التكاليف المحققة أكبر من التكاليف المحتملة في الأجل و بقيمتها أكبر من شكلها؛

6) الضمانات المطلوبة من طرف البنوك التجارية تكون أكبر تأثيرا على مسيري المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة إذا توافقت مع طبيعة العقوبات المرتبطة بالقرض

7) تطبيق العقوبات من طرف مسيري المؤسسات التجارية حسب ظروف كل عميل وتحديد

التسديد وحتى تغيرها بحسب المستجدات الاقتصادية يزيد من اختيار الممول من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعقوبات التأخير وما يؤدي إليها.

1- * الخصائص الديموغرافية للعينة:

1-1) الجنس:

الجنس توزيع المشاركين (3-7):

العينة	الذكور	الصغيرة	الذكور	البنكيين	البنكيين
0063 - 41	0084 - 10	0065 - 11	0067 - 8	0035 - 6	0086 - 6
0037 - 24	0016 - 2	0035 - 6	0033 - 4	0065 - 11	0014 - 1
65	12	17	12	17	7

الهدف من الفنتين الذكور و الإناث لكن العينة التي إستعملت هي 65% فقط شريحة الأساتذة منهم 86% من البنكيين.

1-2) العمر:

العمر توزيع المشاركين حسب الفئات العمرية (3-8):

العينة	الذكور	الصغيرة	الذكور	البنكيين	البنكيين	الفئات العمرية
0035 - 23	0033 - 4	0029 - 5	0025 - 3	0065 - 11	0 - 0	[30 - 25]
0028 - 18	0017 - 2	0035 - 6	0042 - 5	0023 - 4	0014 - 1	[35 - 30]
0014 - 9	0025 - 3	0012 - 2	0008 - 1	0006 - 1	0028 - 2	[35 - 35]
0012 - 8	0017 - 2	0012 - 2	0017 - 2	0 - 0	0028 - 2	[45 - 40]
0003 - 2	0008 - 1	0 - 0	0 - 0	0006 - 1	0 - 0	[50 - 45]
0008 - 5	0 - 0	0012 - 2	0008 - 1	0 - 0	0028 - 2	[55 - 50]
65	12	17	12	17	7	

بالنسبة للعينة ككل فإن أكبر النسب هي 35% عمرهم يتراوح بين 25 و 30 سنة وبعدها 28% عمرهم ما بين 30 و 35 سنة و 25 سنة و الأكبر هو 54.

أما بالنسبة لكل شريحة يمكن البدء بالبنكيين الذين كان أكبر النسب منهم ضمن ثلاثة مجالات للفئات عمرية كما هو موضح في الجدول السابق، فحين الأساتذة كان من بينهم 65% أعمارهم ما بين 25 و 30 سنة و 33% من مسيري المؤسسات الصغيرة و 42% من مسيري المؤسسات الصغيرة أعمارهم ما بين 30 و 35 سنة.

3-1) توزيع المشاركين حسب المستوى العلمي:

توزيع المشاركين حسب المستوى العلمي (3-9):

العينة	البنكيين	المحاسبين	المحاسبين	المحاسبين	المحاسبين
0029 - 19	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0
0043 - 28	1 - 7	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0
0023 - 15	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0
0005 - 3	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0
65	7	17	12	17	12

نسبة للعينة ككل هناك نسب مختلف، حيث يمكن ذكرها 43% من مستوى الليسانس 29% من ما دون مستوى الليسانس و 23% من مستوى الماجستير و أخيرا 5% حاصلين على شهادة الدكتوراه. فكل البنكيين حاصلين على الليسانس، الأساتذة 82% لديهم شهادة الماجستير 18% من حاملي شهادة الدكتوراه وبقية الفئات هم من ذوي الليسانس و ما دونه و إن هناك مسير مؤسسة صغيرة لديه شهادة الماجستير.

4-1) الوظيفة:

لتمكن من تحليل هذا العنصر فإنه تم جمع تصريحات المشاركين، بالنسبة للبنكيين فقد كانوا وظيفتين، ثلاثة مديرين و أربعة رؤساء قسم المنازعات. من الأساتذة المساعدين و ثلاثة أساتذة محاضرين، وبخصوص مسيرو المؤسسات المصغرة فهناك ثمانية من مالكي ومسيري المؤسسة في نفس الوقت و كذلك أربعة من المسيرين، فحين مسيرو المؤسسات الصغيرة فهم ثمانية بصفته مالكي و مسيري المؤسسة في نفس الوقت وستة مسيرين وكذلك ثلاثة مكلفين بالدراسات، وأخيرا مسيرو المؤسسات المتوسطة فكانوا ثلاثة مالكي ومسيري المؤسسة في نفس الوقت و كذلك تسعة مسيرين.

5-1) النتائج:

النتائج الإحصائية (3-10): توزيع المشاركين حسب القطاع الذي ينتمون إليه

البنكيين	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الصغير	القطاع المتوسط	القطاع الكبير	القطاع
0086 - 6	17 - 1	0 - 0	025 - 3	018 - 3	033 - 4	046 - 30
0.14 - 1	0 - 0	075 - 9	082 - 14	067 - 8	054 - 35	
7	17	12	17	12	65	

هذه النتائج منطقية بشكل كبير. الأساتذة الجامعيين بالطبع هم من القطاع العام ومعظم البنوك التجارية تابعة للقطاع العام. أما بقية الشرائح فمعظمهم من القطاع الخاص وأكبر نسبة هي 82% من مسيري المؤسسات الصغيرة.

فإن أكبر نسبة كانت لدى البنكيين وهي 71% و أصغر نسبة كانت لمسيرى المؤسسات الصغيرة وهي 41% ممن أقرروا أن القروض البنكية هي أهم مصدر تمويل لهذا النوع من المؤسسات وأكبر نسبة مخالفة لهذا الرأي هي 50% مسيرى المؤسسات الصغيرة اعتبروا أن التمويل الذاتي هو الأهم.

2-2 هل تعتقد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإمكانها التعامل مع البنوك التجارية:

توزيع المشاركين حسب إختيارهم لنوع البنوك التجارية التي يمكن التعامل معها بنجاح

البنكيين	المتوسطة	الصغيرة	العينة
1	0057 - 4	0024 - 4	0023 - 15
2	0028 - 2	0029 - 5	0032 - 21
3	0015 - 1	0047 - 8	0045 - 29
7	17	12	12



توزيع المشاركين حسب ترجيحهم لأحد أنواع البنوك التجارية باعتباره يوفر فرصة تحقيق نجاحا مع الصغيرة و المتوسطة عند التعامل بينهما

الإجابات لكل أفراد العينة 45% منهم أنه يمكن التعامل مع البنوك التجارية التقليدية و الإسلامية 32% رأوا أنه من الأفضل التعامل مع البنوك التجارية الإسلامية و الباقي مع البنوك التجارية التقليدية.

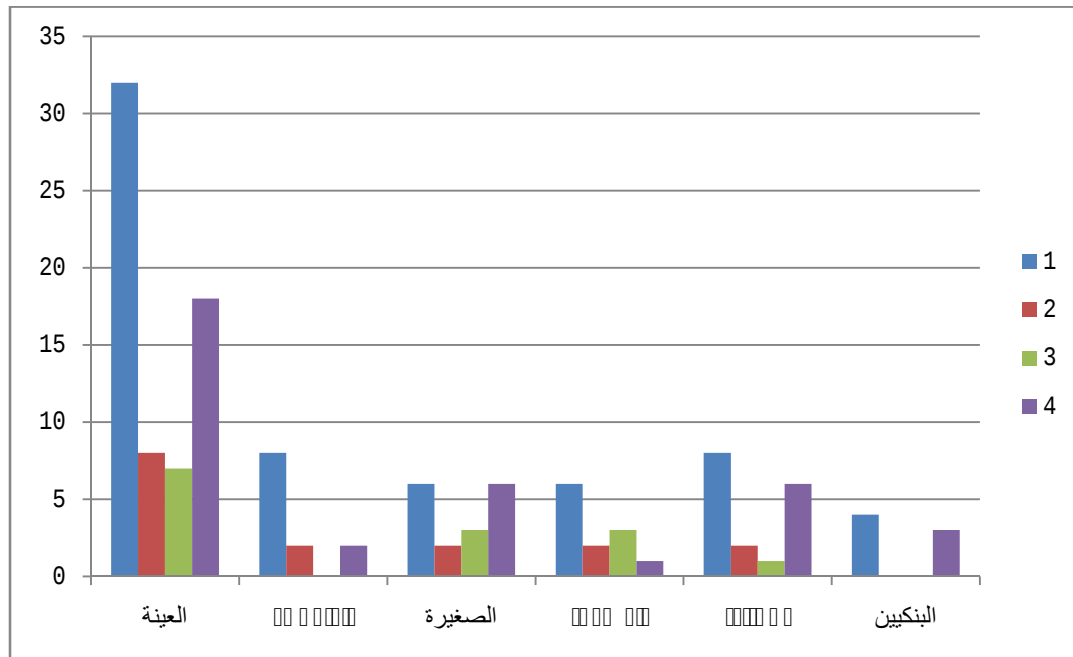
أما حسب كل شريحة 57% من البنكيين اعتبروا أن التعامل مع البنوك التجارية التقليدية يحقق أكثر ذلك إلى أن معظم المستجوبين يشغلون مناصب في هذا النوع من البنوك، وتلتها 50% من كل من مسيرى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

البنوك التجارية الإسلامية. و يمكن ملاحظة أن 42% من مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبرونها من الأفضل التعامل مع البنوك التجارية الإسلامية.

2-3) تستخدم القروض البنكية غالبا:

البنوك التجارية الإسلامية (3-13): توزيع المشاركين حسب رؤيتهم لأهم استخدام للقروض البنكية من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

البنكيين	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة	العينة
1	047 - 8	050 - 6	035 - 6	066 - 8	049 - 32
2	0 - 0	012 - 2	016 - 2	016 - 2	012 - 8
3	0 - 0	006 - 1	025 - 3	0 - 0	010 - 7
4	043 - 3	035 - 6	008 - 1	016 - 2	028 - 18
7	17	12	17	12	65



البنوك التجارية الإسلامية (3-6): عدد المشاركين حسب إشارتهم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام القروض البنكية باعتباره الأكثر شيوعا من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حسب رأي العينة ككل فإن استخدام البنوك غالبا لتمويل دورة العمل الإجمالي 49% وبعدها 28% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و 12% للمؤسسات الكبيرة و 10% لتسديد ديون البنوك.

البنوك التجارية الإسلامية هي 66% من مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و 50% من مسيري المؤسسات الكبيرة و 10% من مسيري المؤسسات المتوسطة و 10% من مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

فحين يمكن ملاحظة نسبة 0% من البنكيين و كذلك من مسيحيين و 43% من البنكيين كانت إجاباتهم لا إيجابية. فحين يمكن ملاحظة نسبة 0% من البنكيين و كذلك من مسيحيين و 43% من البنكيين كانت إجاباتهم لا إيجابية. فحين يمكن ملاحظة نسبة 0% من البنكيين و كذلك من مسيحيين و 43% من البنكيين كانت إجاباتهم لا إيجابية.

3- * تحديد المصلحة التي يسعى لتحقيقها مسيرو المؤسسات الصغيرة

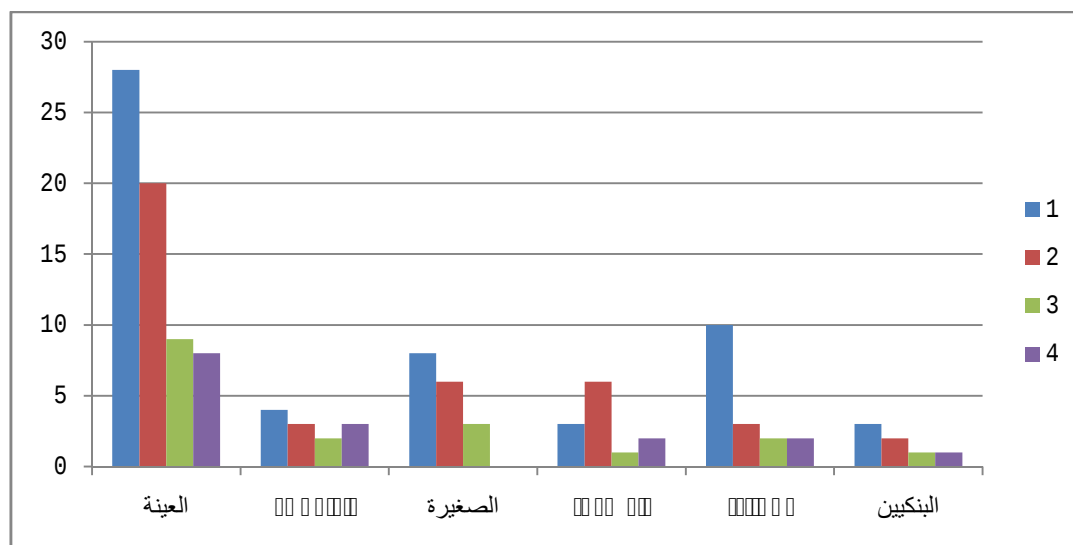
البنكيين

تمكن من هذا التحديد تم الإجابة عن الأسئلة الممتدة بين الرقمين 9 و 11. يمكن من هذا التحديد تم الإجابة عن الأسئلة الممتدة بين الرقمين 9 و 11. يمكن من هذا التحديد تم الإجابة عن الأسئلة الممتدة بين الرقمين 9 و 11. يمكن من هذا التحديد تم الإجابة عن الأسئلة الممتدة بين الرقمين 9 و 11.

3- 1) ما هو شكل العلاقة مع البنوك التجارية الذي يفضل مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توزيع المشاركين حسب إعتقادهم بأن أحد أنواع العلاقات البنكية هو الأكثر تفضيلا لمسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البنكيين	العينة	الصغيرة	المتوسطة	كبيرة	البنكيين
0043 - 3	0059 - 10	0025 - 3	0047 - 8	0033 - 4	0043 - 28
0028 - 2	0017 - 3	0050 - 6	0035 - 6	0025 - 3	0030 - 20
0014 - 1	0011 - 2	0008 - 1	0018 - 3	0016 - 2	0014 - 9
0014 - 1	0011 - 2	0016 - 2	0 - 0	0025 - 3	0012 - 8
7	17	12	17	12	65



البنوك التجارية الأكثر تفضيلا من طرف مسيري هذه البنوك (3-7): عدد المشاركين حسب إختيارهم لنوع معين من البنوك مع البنوك التجارية الأكثر تفضيلا من طرف مسيري هذه البنوك

حسب رأى أفراد العينة ككل 43% من العينة عتبارها الشكل المفضل و هذا الشكل يكون مع البنوك التجارية التقليدية 30% عتبروا الشكل المفضل هو الشكل المرتبط أساسا بالبنوك التجارية الإسلامية و 14% كان رأيهم الشكل المفضل يرتبط بعوائد الرفع الإسلامية و 12% الباقية أي 12% أنه لا يهم شكل العلاقة.

أما على مستوى كل شريحة بشكل مفرد البنوك التجارية المفضلة حيث 59% عتبروا الشكل المفضل هو مقرض مقترض و أكبر البنوك المقترض هي 50% من مسيري البنوك المقترض أفضل شكل هو تقاسم الأرباح و الخسائر، و هناك نسبة مهمة من مسيري البنوك المقترض لا يهم شكل العلاقة، 25% من مسيري البنوك المقترض لا يهم شكل العلاقة، 18% من مسيري المؤسسات الصغيرة.

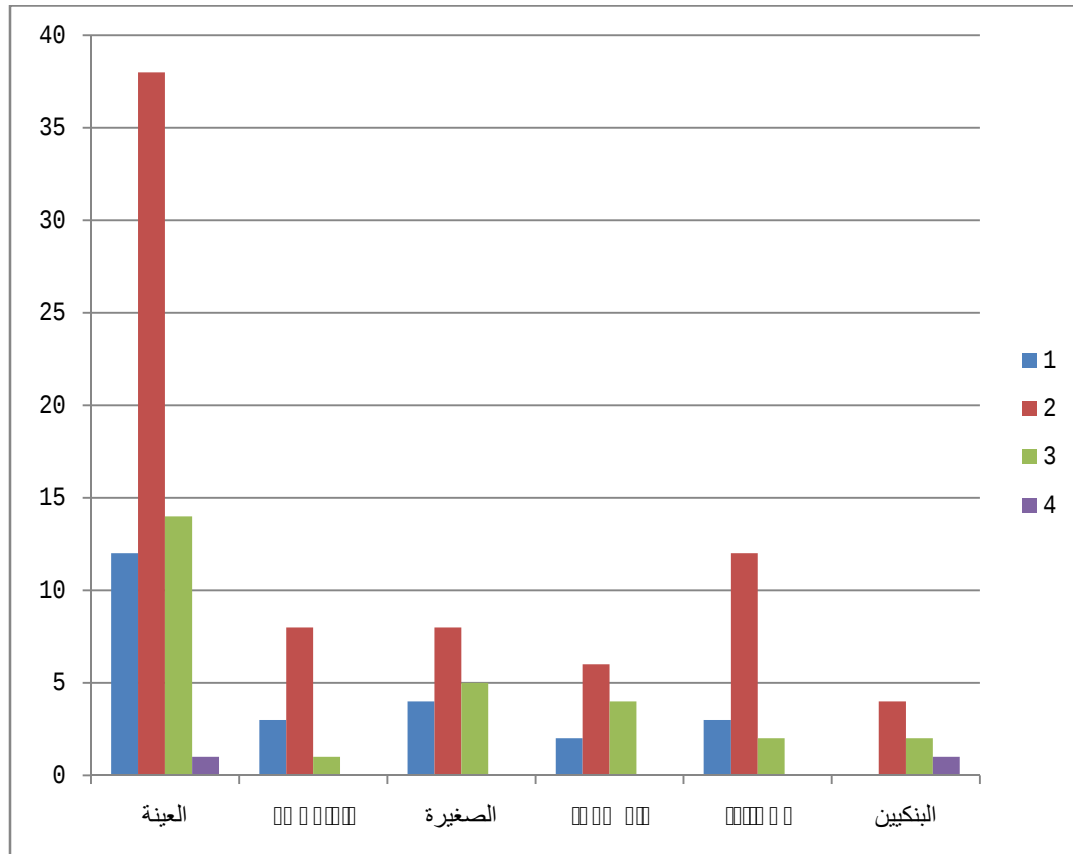
(2-3) ما هو أهم سبب يؤدي إلى عدم مسيري البنوك الصغيرة

بمسيري البنوك التجارية:

توزيع المشاركين حسب تبينهم لسبب تطور علاقة هذا النوع من

المؤسسات مع البنوك التجارية

العينة	البنوك الصغيرة	البنوك التجارية	البنوك	البنوك	البنوك	البنوك
0018 - 12	0025 - 3	0024 - 4	0016 - 2	0017 - 3	0 - 0	توافق السياسة المالية للبنك مع احتياجات المؤسسة 1
0058 - 38	0066 - 8	0047 - 8	0050 - 6	0070 - 12	0057 - 4	تقديم تسهيلات متوافقة مع طبيعة هذه المؤسسات 2
0021 - 14	0008 - 1	0029 - 5	0033 - 4	0012 - 2	0028 - 2	تزايد عدد مرات التعامل بينهما 3
0001 - 1	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0014 - 1	احتياجات المؤسسة 4
65	12	17	12	17	7	



توزيع المشاركين حسب ترجيحهم لأحد أسباب تطور علاقة البنوك التجارية

بالنسبة للعينة ككل 58% كان رأيهم هو عند تقديم تسهيلات متوافقة مع طبيعة هذه

البنوك التجارية 21% لتزايد عدد مرات التعامل بينهما و 18% توافق السياسة المالية للبنك

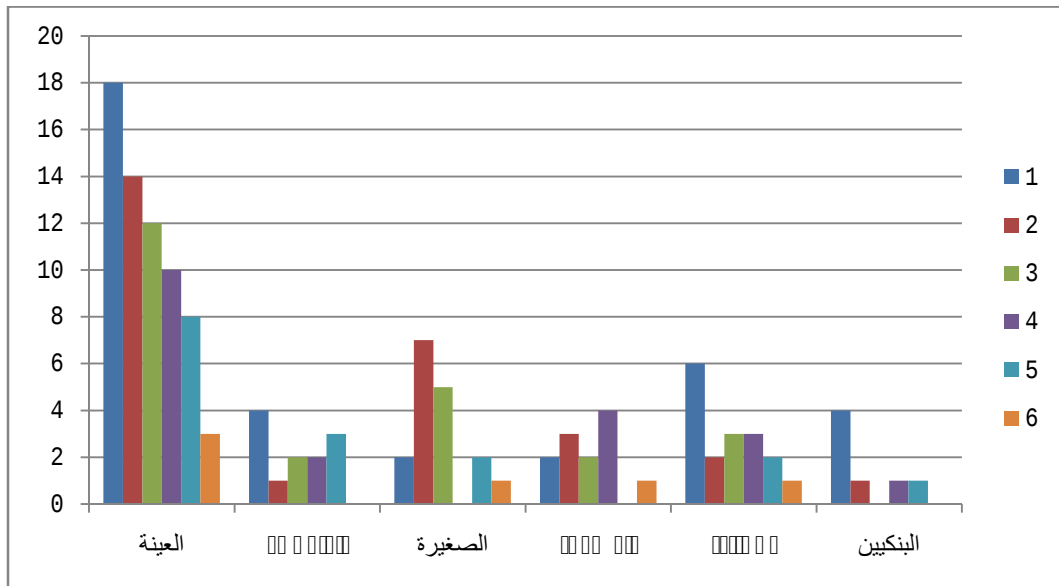
احتياجات المؤسسة 1%.

أما شرائح العينة بشكل فردي فهناك نسبتين هامتين هما 70% و 66% من العينة مسيري مسيري من بين مسيري المسيري هو تقديم التسهيلات من الذين يعتقدون خلاف ذلك هي 33% من مسيري المؤسسات الصغيرة أن السبب هو تزايد عدد مرات التعامل بينهما و هناك نسبة لها عدة تعبيرات وهي 0% من البنكيين إعتبروا السبب هو السياسة المالية للبنك مع إحتياجات المؤسسة أي أنهم لا يركزون على السياسات المالية لتطوير علاقتهم مسيري.

3-3 هل يسعى مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الظروف إلى الحصول على أكبر قيمة من أموال البنوك التجارية:

توزيع المشاركين حسب رؤيتهم لإمكانية سعي مسيرو هذه المؤسسات على أكبر قيمة

البنكيين	مستطوع	مستطوع	الصغيرة	مستطوع	العينة
لا يسعون	0057 - 4	0035 - 6	0016 - 2	0011 - 2	0027 - 18
يسعون قليلا	0014 - 1	0011 - 2	0025 - 3	0041 - 7	0021 - 14
تزايد ثروة مالكي المؤسسة	0 - 0	0017 - 3	0016 - 2	0029 - 5	0018 - 12
ظهور معلومات بتحسين	0014 - 1	0017 - 3	0033 - 4	0 - 0	0015 - 10
تقديرات مستقبلية	0014 - 1	0011 - 2	0 - 0	0011 - 2	0012 - 8
التفكير بعدم إرجاع قيمة هذه	0 - 0	0006 - 1	0008 - 1	0006 - 1	0004 - 3
لا يسعون	7	17	12	17	65



توزيع المشاركين حسب تعيّنهم على أكبر قيمة قرض أنه لا يوجد سعي لذلك

بالنسبة للعينة ككل فهناك 27% من المسيرين لا يسعون للحصول على أكبر قيمة
 من 73% منهم عكس ذلك و لأسباب متعددة منهم 21% من المسيرين لا يسعون للحصول على أكبر قيمة
 من 18% من المسيرين تزيد ثروة مالكي المؤسسة و الباقي مبين في الجدول السابق.
 أما بالنسبة لكل شريحة لوحدها فمن يروا أن مسيري المؤسسات الصغيرة
 لا يسعون لذلك كانت من البنكيين وهي 57% و بعدها 35% من المسيرين لا يسعون لذلك
 الفئتين ليسوا من مسيري المؤسسات أما بالنسبة للمسيرين فكانت 33% من مسيري المؤسسات
 16% من المسيرين لا يسعون لذلك 11% الصغيرة.

أما فيما يخص السؤال متى يسعون فأكبر النسب هي 41% من مسيري المؤسسات الصغيرة
 ارتفاع عائد الرفع المالي و تلتها 33% من مسيري المؤسسات الصغيرة قالوا
 ظهور معلومات بتحسين الأداء الاقتصادي و كذلك 25% من مسيري المؤسسات المتوسطة
 قالوا عند التفكير بعدم إرجاع قيمة هذه القروض. هناك من اعتبر وجود سبب آخر و هو عندما
 يكون تمديدها يمنح فرصة حقيقية لمسير المؤسسة الصغيرة أو تتمكن من التسديد في
 وقت و منه عدم التعرض لعقوبات تأخير.

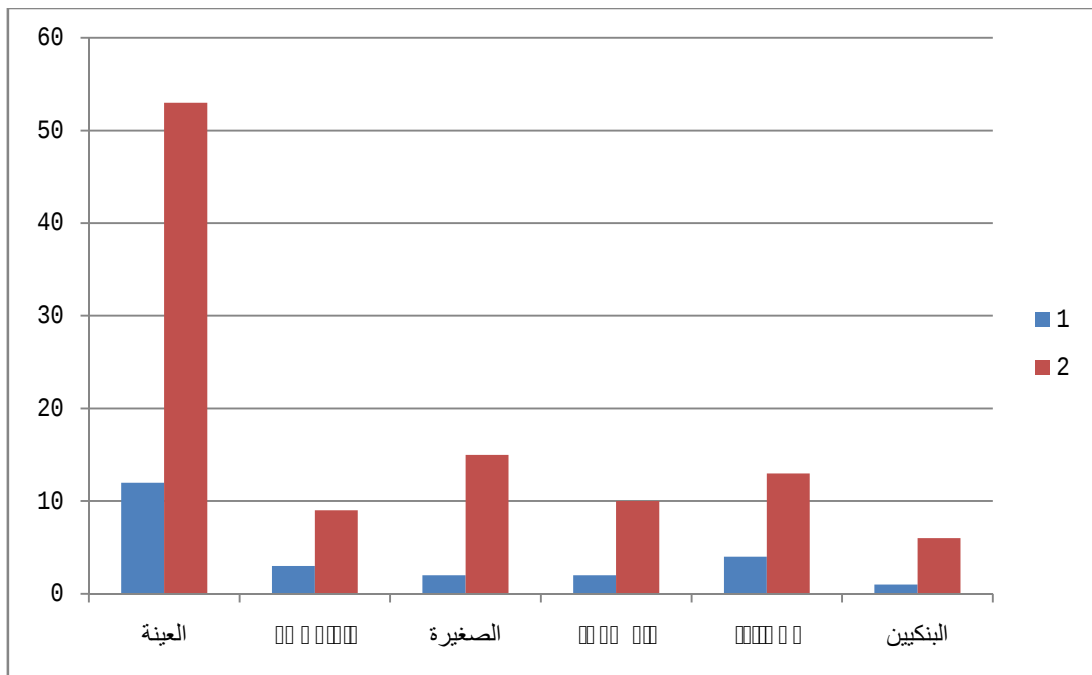
4- * تبين أنه من بين الأسباب التي تجعل مسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين البنوك التجارية كل منها حسب سبب يصب في مصلحة مؤسستهم:

من بين الأسباب التي تجعل مسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين البنوك التجارية كل منها حسب سبب
 يصب في مصلحة مؤسستهم: 17 بحيث
 من خلال السؤال الذي يتعلق بإختيار شكل البنك الممول و متى يكون ذلك، و بعدها طرح
 أسئلة مباشرة إلى المسيرين 19، و إلا يطلب منه الإجابة على أسئلة
 محدداً يمكن أن تكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على المؤسسة و متى يكون ذلك، و بعدها طرح
 17 أسئلة مباشرة لإجابته مفتوحة لذكر عامل محدد آخر لم يتم التطرق إليه.

4-1) الحصول على القروض ليست المحدد الوحيد في كل الظروف للمفاضلة بين البنوك التجارية:

النتائج (3-17): توزيع المشاركين حسب رأيهم في إنفراد تكلفة الحصول على القروض في المفاضلة بين البنوك التجارية

البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين
1	2	3	4	5	6
1	2	3	4	5	6
1	2	3	4	5	6
1	2	3	4	5	6
1	2	3	4	5	6



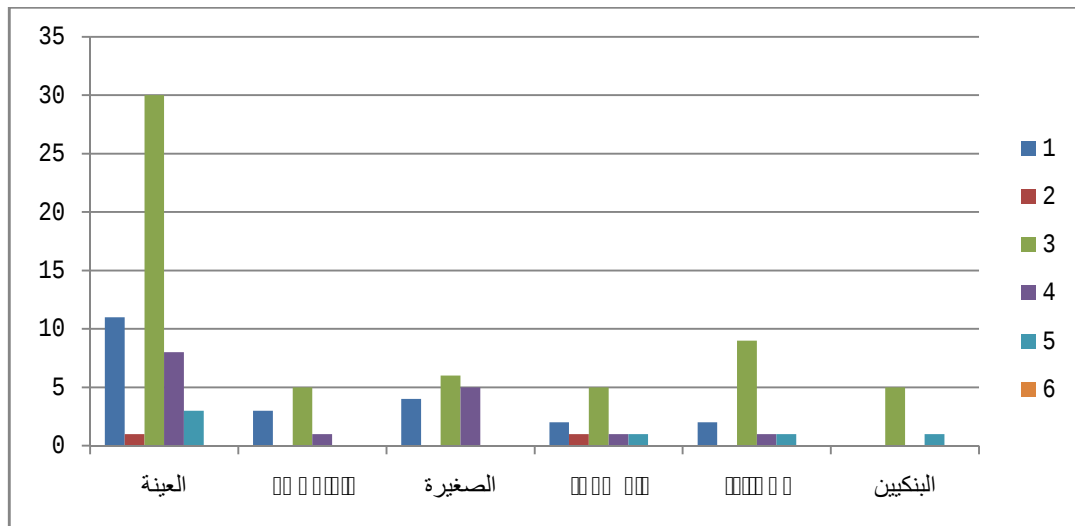
النتائج (3-10): عدد المشاركين حسب رأيهم في اعتبارها المحدد الوحيد

حسب العينة ككل 82% من المشاركين يعتبرها المحدد الوحيد، بينما 18% من المشاركين يعتبرها المحدد الوحيد. ملاحظة إجابات أفراد كل شريحة لوحدها فكلها متقاربة تتراوح بين 75% و 86% من كل شريحة قالوا بوجود عوامل أخرى.

4-2) عقوبات التأخير

توزيع المشاركين حسب إعتبارهم بأن العقوبات من المحددات و يكون ذلك

العينة	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين
0020 - 11	0033 - 3	0026 - 4	0020 - 2	0016 - 2	0 - 0	1
0002 - 1	0 - 0	0 - 0	0010 - 1	0 - 0	0 - 0	2
0056 - 30	0056 - 5	0040 - 6	0050 - 5	0069 - 9	0083 - 5	3
0015 - 8	0011 - 1	0033 - 5	0010 - 1	0007 - 1	0 - 0	4
0006 - 3	0 - 0	0 - 0	0010 - 1	0007 - 1	0017 - 1	5
0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	6
53	9	15	10	13	6	



عدد المشاركين حسب تعيينهم الأسباب الذي يجعل عقوبات التأخير من المحددات وهل هي منهم

إجابات مجموع الشرائح مجتمعة فيها نسب ذات تعبير، يمكن ذكر بعضها 6% العينة العينة إعتبروا هذا العامل بحد ذاته ليس من المحددات 0% هـ هـ المحددات عند ظهور أو وجود 56% وهذا ما يمكن أن يشير إلى قلة معارفهم المتعلقة بما يخص عوامل أخرى مرتبطة بهذا المجال، وأما أكبر نسبة فهي 56% العينة إعتبروا هذا العامل بحد ذاته ليس من المحددات 0% هـ هـ المحددات عند ظهور أو وجود 56% وهذا ما يمكن أن يشير إلى قلة معارفهم المتعلقة بما يخص عوامل أخرى مرتبطة بهذا المجال، وأما أكبر نسبة فهي 56% العينة إعتبروا هذا العامل بحد ذاته ليس من المحددات 0% هـ هـ المحددات عند ظهور أو وجود 56% وهذا ما يمكن أن يشير إلى قلة معارفهم المتعلقة بما يخص عوامل أخرى مرتبطة بهذا المجال، وأما أكبر نسبة فهي 56%

البنوك التجارية هي أكبر النسب هي 60% من مسيري المؤسسات المالية بأن هذا العامل هو من المحددات و ذلك عند القدرة على تمديد آجال التسديد و بالنسبة لأكبر نسبة من المؤسسات المالية بأن ليس من المحددات هـ 33% من البنكيين، وبالنسبة للفئات الأخرى فهناك 44% من مسيري المؤسسات المتوسطة قالوا بأنه محدد بنفس النسبة السابقة في كلتا الحالتين القدرة على التمديد في الآجال و إبرام إتفاقات سرية وهناك من ذكر أسباب أخرى منها:

- ثقة مسير المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في كفاءة مسيري المؤسسات المالية
- أن تقديم القروض يكون بعد التفاوض غالبا بشكل سري وفي بعض الأحيان يسعى مسيرو البنوك التجارية إلى تحقيق أغراض شخصية من خلال المؤسسات المالية نية وهذا ما يتيح فرصة أمام مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحقيق أرباح غير عادية.

4-4) النتائج العامة للمؤسسات المالية و البنوك التجارية و البنوك الصغيرة:

البنوك التجارية (3-20): توزيع المشاركين حسب إحصائهم بأن الضمانات من المحددات و متى يكون ذلك

البنكيين	المؤسسات المالية	المؤسسات الصغيرة	العينة
050 - 3	046 - 6	030 - 3	022 - 2
033 - 2	038 - 5	050 - 5	088 - 7
017 - 1	015 - 2	010 - 1	0 - 0
0 - 0	0 - 0	010 - 1	0 - 0
6	13	10	9
53			

الدراسة لكل العينة تجعل الباحث يبدأ بذكر نسبة 8% من مجموعها إ

ليست من المحددات و كذلك تظهر بوضوح نسبة 58% إ

البنك تكون من المحددات عندما تفقد مالكي أصول هذه المؤسسة بعض حقوق الملكية كحق البيع

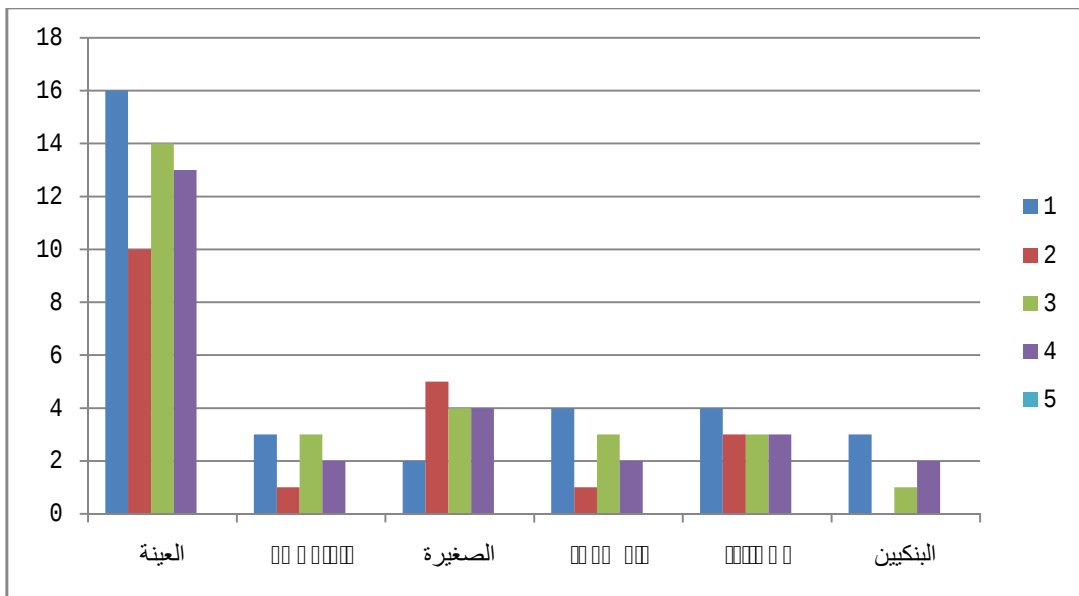
مثلا، وبعدها 32% إعتقدوا أنها تكون إ عندما يكون توفيرها يحمل المؤسسة

تكلفة إضافية و لأسباب أخرى لم تمثل إلا 2%.

4-5) الدوافع الدينية

توزيع المشاركين حسب إعتبارهم بأن الدوافع الدينية من المحددات يكون ذلك

العينة	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين
0030 - 16	0050 - 3	0030 - 4	0040 - 4	0013 - 2	0033 - 3
0019 - 10	0 - 0	0023 - 3	0010 - 1	0033 - 5	0011 - 1
0026 - 14	0017 - 1	0023 - 3	0030 - 3	0027 - 4	0033 - 3
0025 - 13	0033 - 2	0023 - 3	0020 - 2	0027 - 4	0022 - 2
0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0
53	6	13	10	15	9



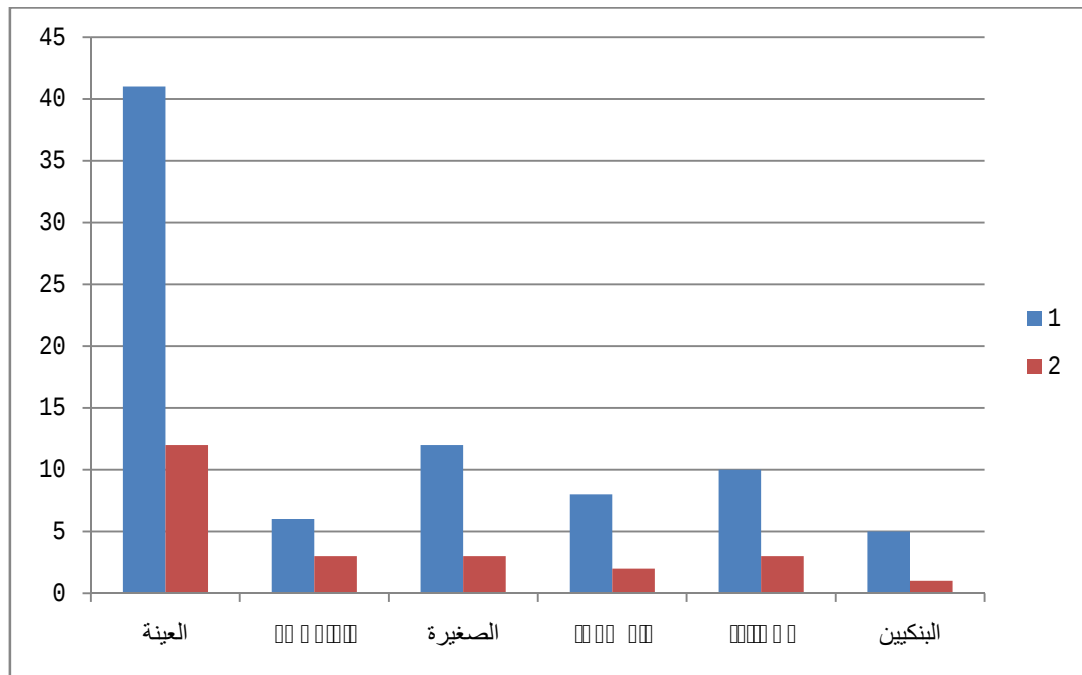
توزيع المشاركين حسب إعتبارهم بأن الدوافع الدينية من المحددات وهل هي منهم

بالنسبة للعينة ككل فإن 25% لا تعتبر الدوافع الدينية ليست من المحددات، و من الذين اعتبروها من المحددات توجد نسبة 30% عينوا السبب لذلك هو عند وجود بديل مقبول دينيا 26% السبب هو الالتزام المطلق بمبادئ دينهم. أكبر النسب هي 50% من البنكيين قالوا أن السبب الذي يجعل الدوافع الدينية من المحددات هو عند وجود بديل مقبول دينيا.

4-6 هل توجد عوامل أخرى تعتبر من المحددات:

البنكيين (3-22): توزيع المشاركين حسب تبيينهم لإمكانية وجود محددات لم تذكر سابقا

العينة	البنكيين	غير البنكيين	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة
077 - 41	083 - 5	077 - 10	080 - 8	067 - 6	077 - 41
023 - 12	017 - 1	023 - 3	020 - 2	033 - 3	023 - 12
53	6	13	10	15	9



البنكيين (3-15): عدد المشاركين حسب رأيهم في إمكانية وجود

إذا حدث تمعن جيد في الجدول و المدرج التكراري السابقين لتبيّن أنه يوجد توافق بين العينة ككل و كذلك بين أفراد كل شريحة لوحدها، حيث كانت نسبة الإجابة بعدم وجود عوامل 67% حيث كانت أكبر النسب هي 83% من البنكيين وأصغرها 67% من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

العوامل الجديدة التي تم ذكرها من أفراد العينة هي ما يلي:

- التعامل بالرشوة و المحسوبية؛

- طبيعة نشاط البنك و بالأساس فيما يتعلق بتخصصه في تمويل نوع من إ
- القروض أو أنه بنك يمول كل الإ

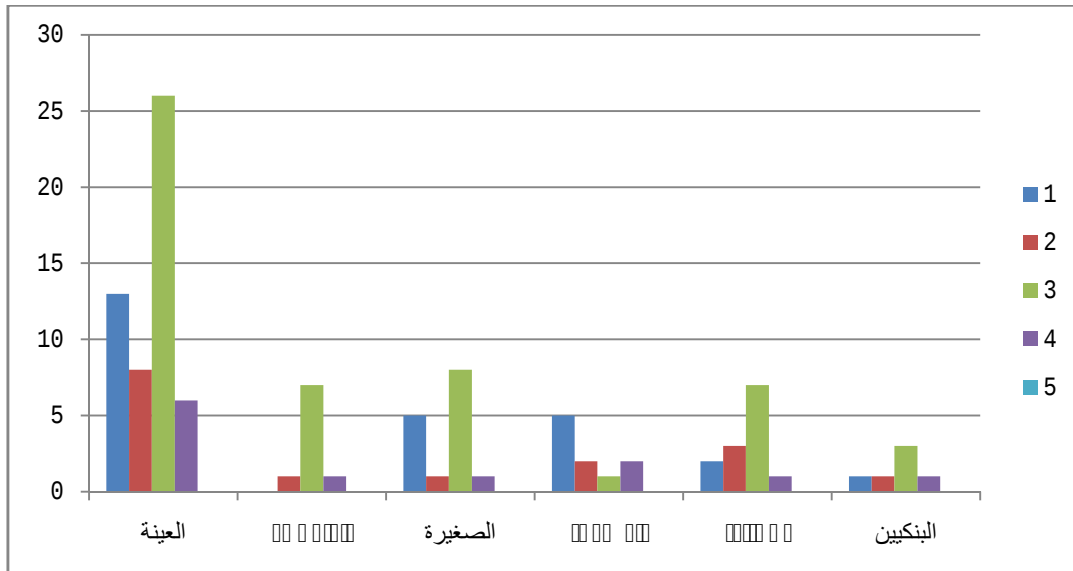
5- * بين أسباب اختيار مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبنك الذي يطلبون منه التمويل:

ستفسار على ذلك من خلال سؤال وحيد هو 18 الذي يتم التعرض له فيما يلي بالتفصيل.

5- (1) ما هو العامل الذي تعتبره في المرتبة الثانية في الحالات العادية بعد تكلفة

توزيع المشاركين حسب ترجيحهم للعامل الذي يكون في المرتبة الثانية في تحديد الممول من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

العينة	0 - 0	0033 - 5	0050 - 5	0015 - 2	0016 - 1	البنكيين
عقوبات التأخير	0025 - 13	0033 - 5	0050 - 5	0015 - 2	0016 - 1	1
العلاقات مع مسيرو البنوك	0015 - 8	0006 - 1	0020 - 2	0023 - 3	0016 - 1	2
الدوافع الدينية	0049 - 26	0078 - 7	0010 - 1	0054 - 7	0050 - 3	3
العامل الذي ذكرته أنت	0011 - 6	0011 - 1	0020 - 2	0007 - 1	0016 - 1	4
	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	5
	53	9	15	10	13	6



عدد المشاركين حسب إختيارهم لأحد العوامل ليكون في المرتبة الثانية في تحديد الممول (3-16):

أفراد العينة على العامل الذي يكون في المرتبة الثانية و القصد بذلك تحديد بالخصوص نسبة الذين يعتبرونه التأخير، فأجوبتهم تشير إلى أن 49% و 25% الثانية هو التأخير هي التي في المرتبة الثانية و أقل من هذه النسبة إ العلاقات مع مسيري 15% و الدوافع الدينية 11% العوامل التي ذكرها 0%.

بالنسبة لمختلف الشرائح فهناك شبه توافق بينها على التصريح بأن الضمانات هي المحدد الذي يأتي في المرتبة الثانية والتي وصلت نسبة التأييد إلى 78% من مسيري 10% الذين لم يعتبر أي واحد منهم بأن العقوبات تأتي في المرتبة الثانية، وذلك بخلاف مسيري المؤسسات المصغرة الذين قال 50% منهم بأن العقوبات هي العامل الذي يأتي في المرتبة الثانية 10% فقط منهم.

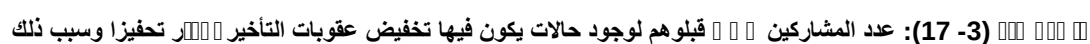
6- * تبين نوع و شكل التكاليف الأكبر تأثيرا على مسيري المؤسسات الصغيرة:

لتبني و شكل التكاليف الأكثر تأثيرا تم التطرق إلى سؤالين هما 19 و 20، حيث أولهما الهدف هو البحث عن الحالات التي يكون فيها تخفيض عقوبات التأخير هو الأكبر تحفيزا ثانيهما تم السؤال على شكل العقوبة الأكثر قبولا من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

6-1 هل توجد حالات فيها تخفيض عقوبات التأخير يكون أكبر تحفيزا من تخفيض تكلفة الحصول على قروض:

النتائج (3-24): توزيع المشاركين حسب قبولهم لوجود حالات يكون فيها تخفيض عقوبات التأخير أكبر تحفيزا من تخفيض تكلفة الحصول على القروض

العينة	المتوسط	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة	البنكيين	البنكيين
0030 - 20	0025 - 3	0029 - 5	0042 - 5	0024 - 4	0043 - 3	1
0028 - 18	0008 - 1	0047 - 8	0016 - 2	0029 - 5	0028 - 2	2
0026 - 17	0042 - 5	0006 - 1	0025 - 3	0035 - 6	0028 - 2	3
0014 - 9	0016 - 2	0017 - 3	0016 - 2	0011 - 2	0 - 0	4
0002 - 1	0008 - 1	0 - 0	0 - 0	0 - 0	0 - 0	5
65	12	17	12	17	7	

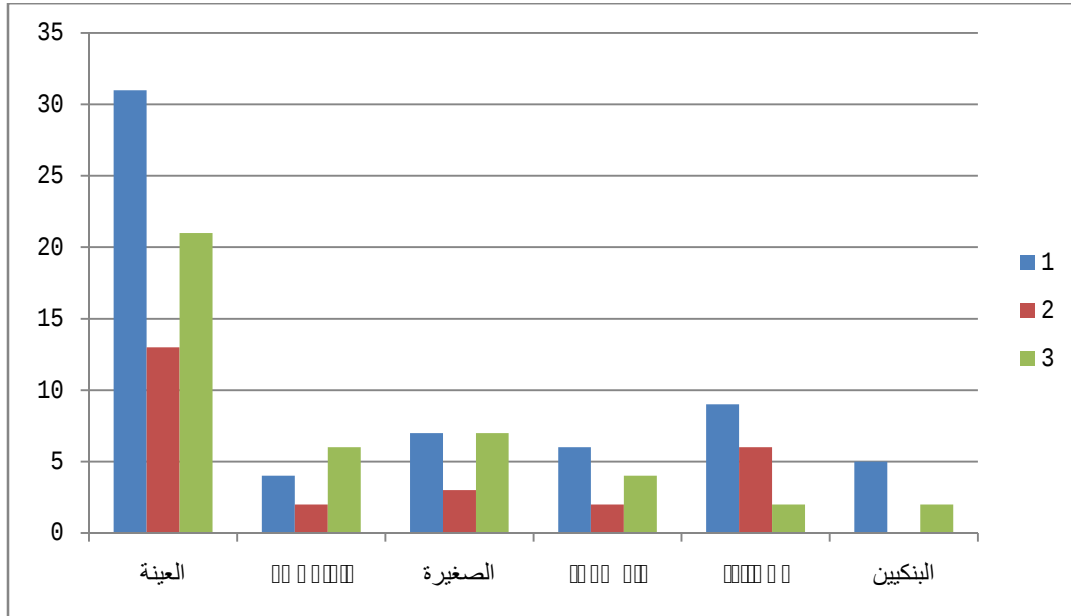


يمكن ملاحظته هو أنه يوجد تماثل بينهم فكل من البنكيين ١ مسيري
 ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦

6-2 هل (2-3) توزيع المشاركين حسب تبيينهم لشكل العقوبات الأكبر

مسيرى المؤسسات المستهدفة

البنكيين	المتوسطة	الصغيرة	العينة
إبرام عقد جديد بقيمة باقى أموال البنك لديها	0071 - 5	0053 - 9	0048 - 31
تحمّل نسبة من الفوائد الإضافية	0 - 0	0035 - 6	0020 - 13
المهم هو قيمة ما تتحمّله	0029 - 2	0012 - 2	0032 - 21
التسديد	7	17	12
65	12	17	12



عدد المشاركين حسب اختيارهم نوع العقوبات المفضل من طرف مسيرى المؤسسات الصغيرة

الهدف من هذا السؤال هو معرفة نوع العقوبات الذي يمكن إعتباره أكبر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فكانت الإجابة محددة في ثلاثة خيارات أولهم إبرام عقد جديد بقيمة باقى أموال البنك لدى هذه المؤسسات وهو أكبر يمكن أن تستعمله البنوك التجارية الإسلامية ثانيهم تحمّل نسبة من الفوائد الإضافية كعقوبة وهو المعمول به في البنوك التجارية التقليدية الخيار الثالث أعتبر فيه المهم هو قيمة ما تتحمّله هذه المؤسسات من عواقب في مسيروها عن التسديد في الآجال.

بات أفراد العينة ككل بما يقارب النصف أي 48% لا يفضلون البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية وتلتها 32% الذين لا يهمهم شكل العقوبة وبعدها 20% فضلوا تحمل نسبة فوائد إضافية، طريقة البنوك الإسلامية هي الأكثر تفضيلاً.

أما فيما يخص كل شريحة فكانت أكبر النسب هي 71% من البنكيين إيجاباً على البنوك الإسلامية الجديدة 35% من الأفضل تحمل نسبة من الفوائد هي 35% الذين لا يفضلون البنوك الإسلامية نسبة من إحدى الفئات قالت بأنه لا يهم شكل العقوبات هي 50% من مسيري البنوك الإسلامية.

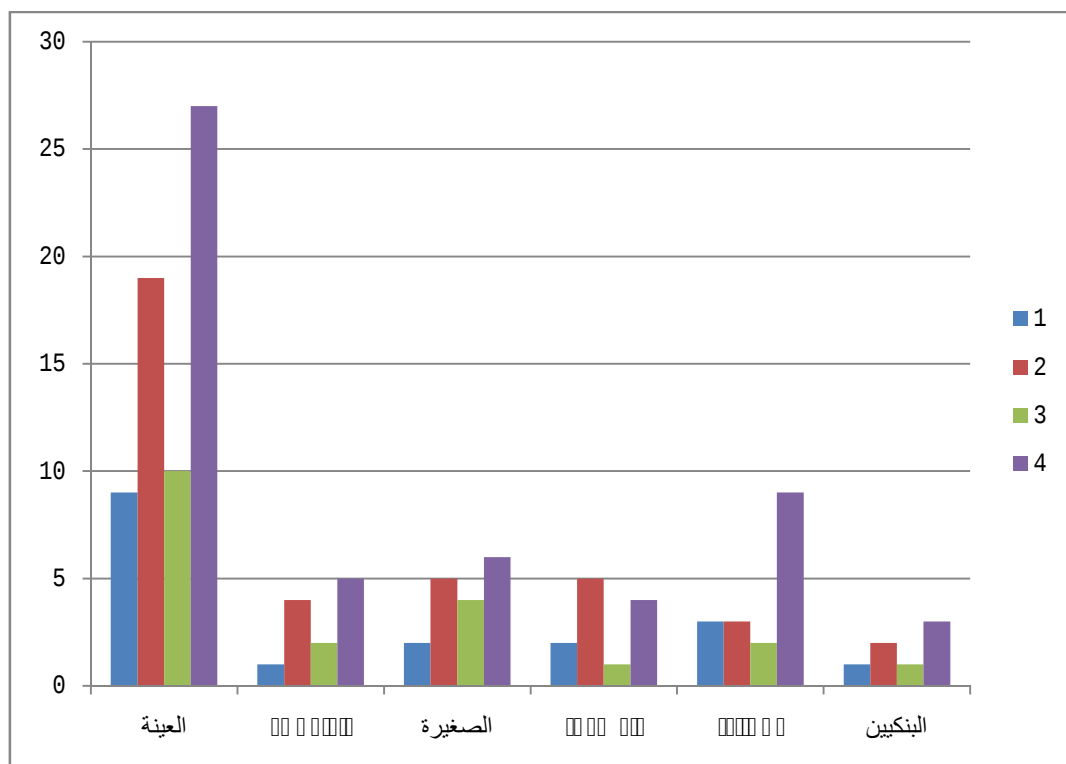
7- * الكيفية التي تكون بها الضمانات لكي تؤثر على القرار التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لتبيين ذلك تم طرح سؤالين في إحصائيات استبيان هما رقم 21 الذي يهتم بنوع الضمانات التي ينشأ عنها أكبر ضغط وكان من بين الإختيارات بطلب طبيعة كل قرض و الذي يشير إلى أنه لا يوجد شكل معين للضمانات التي تم الإستفسار من خلاله عن أهم هدف لإختيار شكل معين من الضمانات وكانت إجابته تحتمل أربعة خيارات أحدها.

7- (1) ما هي الضمانات التي يطلبها البنك من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينشأ عنها أكبر ضغط:

توزيع المشاركين حسب رؤيتهم للضمانات التي ينشأ عنها أكبر ضغط (3- 26):

البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين	البنكيين
1	014 - 1	017 - 3	016 - 2	012 - 2	008 - 1	014 - 9
2	029 - 2	017 - 3	043 - 5	029 - 5	033 - 4	029 - 19
3	014 - 1	012 - 2	008 - 1	023 - 4	017 - 2	015 - 10
4	042 - 3	053 - 9	032 - 4	035 - 6	042 - 5	042 - 27
7	042 - 3	053 - 9	032 - 4	035 - 6	042 - 5	042 - 27
7	042 - 3	053 - 9	032 - 4	035 - 6	042 - 5	042 - 27



عدد المشاركين في الدراسة الإحصائية (3-19): عدد المشاركين في الدراسة الإحصائية (3-19)

مجموع إجابات كل أفراد العينة المدروسة تشير إلى أن 42% من العينة هي من الأشخاص الذين يشاركون في التمويل المصرفي. وبذلك فإن نسبة أخرى مرتفعة هي 29% من العينة الذين يشاركون في التمويل المصرفي، ثم 15% من العينة الذين يشاركون في التمويل المصرفي، ثم 14% من العينة الذين يشاركون في التمويل المصرفي. نتيجة لطبيعة الضمانات على التوالي الرهن الحيازي و الضمانات الشخصية. مجموع إجابات كل شريحة لوحدها يشير إلى أن معظمهم رجحوا الخيار الذي يقول حسب طبيعة التمويل المصرفي هي 53% من الأساتذة إلا أن مسيري التمويل المصرفي يبدونهم لشكل الرهن العقاري بنسبة 43%.

8- * رابط بين عقوبات التأخير و قرار إختيار الممول من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

للإجابة عن هذا الإ سؤال سألنا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي تمتد من الرقم 23 إلى 25، بحيث تم البدء برقم 23 الذي يهدف إلى أن آجال التسديد لها تأثير على قرار التمويل. 24 الذي طلب من خلاله معرفة هل دراسة ظروف عملاء المؤسسات التجارية تؤثر على قرارهم في إختيار شكل البنك الممول. بحيث الإجابة تكون محددة إما نعم أو لا. وفي السؤال الأخير تم الإستفسار عن النسبة المئوية لإحتمال عدم التسديد في الآجال التي عندها أو أكبر منها يتم إختيار شكل المؤسسة انطلاقا من العقوبات التي يطبقها مسيروها إذا تأخر عميله عن التسديد في الآجال المحددة.

8-1) هل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التسديد لها تأثير على قرار التمويل من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

نعم (3-28): توزيع المشاركين حسب إعتبارهم آجال التسديد هي كذلك من المحددات ومتي يكون ذلك

البنكيين	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة	العينة
1	0028 - 1	0006 - 1	0016 - 2	0006 - 1
2	0057 - 4	0047 - 8	0025 - 3	0041 - 7
3	0014 - 2	0047 - 8	0050 - 6	0042 - 5
4	0 - 0	0 - 0	0008 - 1	0006 - 1
7	17	12	17	12
65				



أما على مستوى كل فيئه لوحدها، فإن أكبر نسبة من إحداها %٥٧ تتسفيد ليس لها تأثير هي ٢٨% من البنكيين %٤٧ بالنسبة للكيفية التي تتصف بها لتكون لها تأثير فإن ٥٧% من البنكيين قد إمكنية تمديدها في الحالات الإستثنائية، و ٤٧% كذلك مسيرو المؤسسات المتوسطة بنسبتين متساويتين هما ٤٢% كانت إجابتهم التمديد في الحالات الإستثنائية أو تغيير تحديدها حسب الظروف الاقتصادية.

تعبير هي 43% من البنكيين أيدوا تطبيق البنوك بنفس الكيفية العملاء المماثلين مهمختلفت ظروفهم.

8-3) ما هي النسبة المئوية لإمال عدم القدرة على التسديد في أجال ليقوم

مسير البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم:

البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم (30-3): تجوبين عن النسبة التي تجعل مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختارو ممولهم

البنكيين	95 - 40	80 - 20	البنوك الصغيرة	99 - 27	90 - 40	العينة
85 - 45	95 - 40	80 - 20	99 - 27	90 - 40	99 - 20	بنوك صغيرة ومتوسطة
67-85	70-29	58-33	62-70	60-33	64	بنوك صغيرة ومتوسطة
7	17	12	17	12	65	بنوك صغيرة ومتوسطة

لتمكن من تحليل الإيجاب عن هذا أخذ بعين الإعتبار ثلاثة أشياء البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم الذي يمثل أصغر نسبة مئوية موجودة في البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم يمكن أن يكون في أغلب الأحيان ممثلا لمجموعة من الحدود للمثلة لإحدى الفئات أو للعينة.

بالنسبة للعينة فإن الإجابات تراوحت ما بين 20 و 99 وهو تشتت كبير نوعا ما ويعود ذلك لتعدد المستجوبين الذين بينهم المتفائلون كذلك الحريصو البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم كانت قيمته 64 و هو يعبر عن نسبة متوسطة لإمال عدم القدرة على التسديد في الأجال ليكون باختيار الممول من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإمال البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم في عقوبات التأخير قبل أي عامل أ.

البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم شريحة البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم هو الخاص بفئة مسيري البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم الذي يساوي 72 قلها الخاص بفئة البنكيين و الذي يساوي 40 ربما يعود ذلك خبرتهم العملية في النشاط أو لقلة دهم بالنسبة للفئات الأخرى، أما فيما يتعلق بالو البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم من البنكيين و سائدة فهو مرتفع قليلا بالنسبة للوسط الحسابي للعينة البنوك الصغيرة والمتوسطة باختيار ممولهم الحسابية للفئات الثلاثة الباقية الذي هو منخفض نسبيا ولكن بفارق صغير.

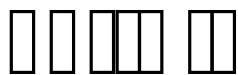
ما يمكن إستخلاصه من هذا الفصل هو مجسد في الجدول الموالي و الذي يمثل

تتمثل ما يمكن أن يفسر الفرضيات التي وضعها الباحث، و كذلك الإجابات التي تم تجميعها من قاعدة البيانات للعبئة الممثلة للفئات الخمسة مجمعة.

٣١-٣) : استبيان و الإجابات المتوقعة و الفعلية عليها

[illegible]

هل الدوافع الدينية هي مصدر تمويلهم	مصادر تمويلهم مصادر تمويلهم	هل الدوافع الدينية هي مصدر تمويلهم
هل توجد عوامل أخرى تعتبر مصدر تمويلهم	هل توجد عوامل أخرى تعتبر مصدر تمويلهم	هل توجد عوامل أخرى تعتبر مصدر تمويلهم
ما هو العامل الذي تعتبره في المرتبة الثانية في الحالات العادية بعد مصدر تمويلهم	عقوبات التأخير	ما هو العامل الذي تعتبره في المرتبة الثانية في الحالات العادية بعد مصدر تمويلهم
هل توجد حالات فيها تخفيض عقوبات التأخير يكون أكبر تخفيفاً من تخفيض تكلفة الحصول على قروض إذا كانت الإجابة نعم فما هي هذه الأسباب	القدرة على التسديد في الأجل	هل توجد حالات فيها تخفيض عقوبات التأخير يكون أكبر تخفيفاً من تخفيض تكلفة الحصول على قروض إذا كانت الإجابة نعم فما هي هذه الأسباب
هل من الأفضل للمؤسسة عند التأخر في التسديد	المهم هو قيمة ما تتحمله مسيروها في التسديد	هل من الأفضل للمؤسسة عند التأخر في التسديد
ما هي الضمانات التي يطلبها البنك من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينشأ عنها أكبر ضغط	حسب طبيعة كل قرض	ما هي الضمانات التي يطلبها البنك من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينشأ عنها أكبر ضغط
ما هو أهم هدف لإختيار شكل معين من أشكال مسيري البنوك التجارية	لتناسب مع طبيعة العقوبات	ما هو أهم هدف لإختيار شكل معين من أشكال مسيري البنوك التجارية
هل أجال التسديد لها تأثير على قرار التمويل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نعم فكيف يكون لها تأثير ايجابي	يتغير تحديداتها بحسب الظروف الاقتصادية	هل أجال التسديد لها تأثير على قرار التمويل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نعم فكيف يكون لها تأثير ايجابي
دراسة ظروف كل عميل لوحده و تطبيق العقوبات المناسبة تزيد من رضائهم على البنوك التجارية	دراسة ظروف كل عميل لوحده	دراسة ظروف كل عميل لوحده و تطبيق العقوبات المناسبة تزيد من رضائهم على البنوك التجارية
ما هي النسبة المئوية لإختيار مصدر تمويلهم في الأجل ليقوم مسيرو المؤسسات الصغيرة بإختيار ممولهم مصدر تمويلهم	80 90 - 70	ما هي النسبة المئوية لإختيار مصدر تمويلهم في الأجل ليقوم مسيرو المؤسسات الصغيرة بإختيار ممولهم مصدر تمويلهم



[illegible]

و المتوسطة يتأثرون غالباً بالتكاليف المحققة أكبر من التكاليف المحتملة التحقيق (التآخير) على التسديد في الآجال وبقمتها شكلها، فإنها في قسمها على البنوك الإسلامية و هي تتضمن الخيار القائل بأن المهم هو قيمة ما تتحمله من البنوك التجارية الإسلامية و ذلك لأنهم يعتقدون بأن إبرام عقد جيد يحملهم تكلفة من تحمل الفوائد الإضافية كعقوبات و هي الطريقة المعمول بها في البنوك التجارية التقليدية.

الطبيعة العنصرية المرتبطة بالبنية الاقتصادية هي التي تجعل من الصعب على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإنها لا تستطيع أن تتنافس مع الشركات الكبيرة. لذلك، فإن الطبيعة العنصرية المرتبطة بالبنية الاقتصادية هي التي تجعل من الصعب على الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تتنافس مع الشركات الكبيرة. لذلك، فإن الطبيعة العنصرية المرتبطة بالبنية الاقتصادية هي التي تجعل من الصعب على الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تتنافس مع الشركات الكبيرة.

وأخيرا الفرضية ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦

النتائج المتوصل إليها:

1) كلا من شكلي البنوك التجارية التقليدية و كذلك الإسلامية يعتبر مصدر رئيسي لتلبية احتياجات مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتمويل المصرفي الذي يعتبر أهم مصادر تمويلها؛

(2) مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتميزون بالإنتهازية عند تعاملهم مع مسيري البنوك التجارية فهدفهم الوحيد هو تحقيق مصالح مؤسساتهم؛

(3) اختيار الممول من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخلق نتيجة عدة محددات من بينها عقوبات التأخير؛

(4) عقوبات التأخير ليست العامل المحدد الذي يكون في المرتبة الثانية في الظروف

١٠ عتيادية :
مسيرى البنوك التجارية حين تعاملها مع مسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

(5) التأكيد على أنه بشكل عام تكلفة الحصول على القروض هي العامل الرئيسي في إتخاذ

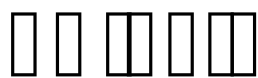
البنوك الإسلامية تتجنب اختيار الممول من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفضل الممولين الذين يملكون خبرة على التسديد في الأجل يزداد إلتزامهم بقرارات التمويل بعقوبات التأخير. العقوبات الأكثر قبولا من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو ما من المفروض تطبيقه من طرف البنوك التجارية الإسلامية؛

(6) لا يمكن أن يربط بين توافق المصالح بين المصارف وبنوك التجار الطبيعية طبيعة عقوبات التأخير و زيادة تأثير الضمانات على اختيار الممول من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

(7) كلما زادت نسبة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التسديد في الآجال ☐ ترتباط قرار التمويل بعقوبات التأخير وكل ما يؤدي إلى فرضها.

التوصيا:

- **التجارية الإسلامية الإلتزام أكثر بالتطبيق العملي للأسس النظرية**
- بتطبيق عقوبات التأخير؛
- **على البنوك التجارية الإسلامية عدم التعامل بشكل وحيد وهو المرونة**
- مبالغ فيها لأن من أهداف إنشائها هو تحقيق المصلحة الاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق
- **اختيار موظفين ذوي قناعة بوجود ما يسمى بنوك تجارية إسلامية يزيد من تطور نشاطها**
- جتمع المسلم بضرورة التعامل معها؛
- **على البنوك التجارية التقليدية إتباع طريقة تطبيق عقوبات أكثر**
- المتعاملين معهم؛
- **على البنوك التجارية التقليدية عدم الميل في قيمة العقوبات التي تفرضها لكي لا تؤدي إلى إفلاس عدد كبير من**
- على مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإهتمام بشكل أكثر
- التأخير، وحتى التفاوض مع البنوك التجارية في تحديدها.
- لقد تم معالجة علاقة البنوك التجارية بشكليها التقليدية و الإسلامية مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال البحث على مدى تأثير جزئية عقوبات التأخير.
- أن الضمانات المطلوبة من طرف البنوك التجارية بشكل عام أكثر تأثيرا من العقوبات ومنه يمكن دراسة العلاقة السابقة من خلال البحث على تأثير جزئية الضمانات، وكذلك هناك إشكاليات أخرى يمكن إقتراحها من بينها:
- **ما مدى تأثير عقوبات التأخير على خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛**
- **كيفية الإعتماد على عقوبات التأخير لإمتلاك ميزة نسبية**
- التجارية.



- 162

- 27 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب. الحكم الشرعي للاستثمار و الخدمات المصرفية. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 2004 .
- 28 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب. البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 1992.
- 29 - محمود حسن الوادي و حسين محمد سمحان. المصارف الإسلامية. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 2007.
- 30 - يوسف القرضاوي. البنوك الإسلامية في الاستثمار و التنمية. الطبعة الحادية عشر. عبيد بن مصر: مكتبة وهبة. 1988.
- 31 - مصطفى كمال السيد طایل. القرار الاستثمار في البنوك الإسلامية. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 2006.
- 32 - كمال توفيق خطاب. دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار و التنمية. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 2002.
- 33 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب. البنوك التجارية و الإسلامية. الإسكندرية: دار الفرقان للنشر و التوزيع. 1998.
- 34 - محمد رامي عبد الفتاح العزيمي. البنوك الإسلامية في الاستثمار و التنمية. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 2004.
- 35 - رشيد حيمران. مبادئ الإقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 2003.
- 36 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب. النظرية الإقتصادية في الإسلام. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 2001.
- 37 - محسن أحمد الخضير. البنوك الإسلامية. الطبعة الثانية. القاهرة: ايتراك للنشر. 1995.
- 38 - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب. البنوك الإسلامية. دار الفرقان للنشر و التوزيع. 2000.

- 1 - Jean - louis besson. monnaie finance. alger: opu.1993.
- 2 - Farouk bouyacoub. l'entreprise et le financement bancaire. alger: ed casbah . 2001.
- 3 - Eric manchon. analyse bancaire de l'entreprise.5 édition. Paris: economica. 2001.
- 4 - Christian cavalidi et hamid algabid . les banques islamiques . paris : economica .1990.

1- مؤسسات رسمية

- 1 - موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية
< <http://www.pmeart-dz.or/> > مراسيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 2 - بنك الجزائر (<http://www.bank-of-algeria.dz>)
- 3 - بنك الجزائر (<http://www.cpa-bank.dz/>)
- 4 - بنك الجزائر (<http://www.bea.dz/>)
- 5 - بنك الجزائر للتنمية المحلية (<http://www.bdl.dz/>)
- 6 - بنك الجزائر (<http://www.albaraka-bank.com/>)
- 7 - موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (<http://www.cnac.dz/>)
- 8 - موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (<http://www.cnac.dz/>)
- 9 - موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (<http://www.ansej.org.dz/>)
- 10 - موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (<http://www.odej-relizane.dz/html/angem.html>)
- 11 - بنك الجزائر (http://www.fgar.dz/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1)

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ -2

- 1 - ماهر حسن المحروق و إيهاب مقابلة. المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها و معوقاتهما
 () . . المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 < <http://www.alolabor.org/nArabLabor/index.php?option=content&task=view&id=239> >
 17 أبريل 2008.
- 2 - فلاح خلف الربيع. " مقترحات لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة في العراق ".
 : 2224 . 2008 - 03 - 18 .
 < <http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?d=1&nr=2224> > (2008 - 04 - 28).
- 3 - محمد سليمان. " المصارف الإسلامية فلسفتها وآلياتها والصعوبات التي تواجهها ".
 : ()
 < <http://www.badlah.com/pagesview.php?key=8&p=7> > (2008 - 04 - 17).
- 4 - صيغ التمويل الإسلامي كآلية لتمويل قطاع المشاريع الصغيرة .
 : 2007 - 07 - 15 .
 < http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath.htm > (2008 - 04 - 17).
- 5 - سليمان بن ناصر الدخيل. "التعويض عن الأضرار المترتبة على المماطلة في الديون(2/2) ".
 صيد الفوائد () .
 < <http://www.saaaid.net/bahoth/71.htm> > (2008 - 03 - 24).
- 6 - مطر الغني و طرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي ". () .
 : < <http://www.elgari.com/article91.htm> > (2008 - 04 - 18).
- 7 - البنوك الإسلامية بين تحقيق الأهداف و درء الأخطار".
 : 493 . 2006 - 12 - 23 . () .
 < <http://alwaei.com/topics/current/article.php?sdd=1441&issue=493> > (2008 - 04 - 17).



استمارة الاستبيان

[illegible]

(2) الشهادة العلمية: / الوظيفة: / : /

طبيعة نشاط المؤسسة:

(4) القطاع الذي تنتمي إليه:

□ □ □ □

□ □ □ □ □ □ □ □

.250 -50 49 -10 9 -1 :□□ □□□□□□ □□ (5

6) ما هو أهم مصدر تمويل لـ ؟

القروض البنكية		التمويل الذاتي

الصغيرة و المتوسطة:

التمويل الذاتي		القروض البنكية

(7) هل تعتقد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإمكانها:

البنوك التجارية التقليدية	البنوك التجارية الإسلامية	كلاهما
---------------------------	---------------------------	--------

(8) تستخدم القروض البنكية غالبا:

تمويل دورة الاستثمار		تمويل دورة الاستغلال	
----------------------	--	----------------------	--

□□□□ □ □□□ □□	□	لتسديد ديون سابقة	□
---------------	---	-------------------	---

(9) ما هو شكل العلاقة مع البنوك التجارية ؟ يفضلهُ مدير ؟ المؤسسات الصغيرة ؟

[illegible]

10) ما هو أهم سبب يؤدي إلى فشل الشركات الصغيرة و المتوسطة بمسيري الشركات التجارية:

تقديم تسهيلات متوافقة مع طبيعة هذه المؤسسات

[illegible]

11) هل يسعى مسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى

أكبر قيمة من أموال البنوك التجارية:

نعم / لا

تزايد ثروة مالكي المؤسسة

ظهور معلومات بتحسين الظروف الاقتصادية

التفكير بعدم إرجاع قيمة هذه القروض

12) تكلفة الحصول على القروض ليست المحدد الوحيد في كل الظروف للمفاضلة بين البنوك التجارية:

نعم / لا

نعم / لا

13) التأخير في هي كذلك من المحددات عند:

توفر معلومات كافية عن العقوبات

ارتفاع احتمال عدم التسديد في الآجال

ليست من المحددات

أذكر أهمها

14) مسيري في هي كذلك من المحددات عند:

قدرة مسير في تمديد التسديد

اتفاقات سرية

أذكر أهمها

15) ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات:

توفير ضمانات عن طريق صناديق خاصة يحمل المؤسسة تكلفة إضافية

ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات

ليست من المصالحات

ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات

16) الدوافع الدينية هي من المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات:

عند وجود بديل مقبول دينيا من بين البدائل المتاحة

عند عدم التعارض مع مصالحهم

عند الالتزام المطلق بمبادئ دينهم

ليست من المصالحات

ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات

17) هل توجد عوامل أخرى تعتبر من المصالحات:

ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات

ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات

18) ما هو العامل الذي تعتبره في المرتبة الثانية في الحالات العادية بعد تكلفة الحصول على المعلومات:

عقوبات التأخير

ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات

ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات

الدوافع الدينية

العامل الذي ذكرته

19) هل توجد مبادئ عامة في خفض عقوبات التأخير يكون أكبر تحفيزا من تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات:

ما هي المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تحديد المصالحات

نعم فما هي هذه الحالات:

ارتفاع احتمال عدم القدرة على التسديد في الآجال	المؤسسة في بداية نشاطها
--	-------------------------

ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة

(20) هل من غير المعقول أن تكون التسديدات على قرضك أكبر من قيمة القرض نفسه؟

الإضافية	إبرام عقد جديد بقيمة باقى أموال البنك لديها
----------	---

المهم هو قيمة ما تتحمله □□□□ □□□□ مسيروها في التسديد

(21) هي الضمانات التي يطلبها البنك من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة □ □ □ ينشأ عنها أكبر ضغط:

ضمانات شخصية	الرهن العقاري
--------------	---------------

الرهن الحيازي	حسب طبيعة كل قرض
---------------	------------------

(22) ما هو أهم هدف اختيار شكل معين ؟

تسهيل الاستحواذ على الضمانات	بهدف	الحد من مخاطر
------------------------------	------	---------------

طبيعة العقوبات	هدف
----------------	-----

(23) هل أجال التسديد لها تأثير على قرار التمويل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1 | Page

الإجابة نعم فكيف يكون لها تأثير ايجابي: ☐ ☐ ☐

تمديدھا في	استثنائية
يتغير تحديدها بحسب المستجدات الاقتصادية	

□ □ □ □ □ □ . أذكر أهمها

(24) دراسة ظروف كل عميل لوحده و تطبيق العقوبات المناسبة تزيد من رضائهم على البنوك التجارية:

(25) ما هي النسبة المئوية لاحتمال عدم القدر $\square\square\square$ التسديد في الأجل ليقوم مسيرو المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة باختيار ممولهم انطلاقا من العقوبات قبل أي أساس آخر: □ .

فهرس المحتويات

I	الإهداء
II	
III	
175	قائمة المحتويات
175	
175	
1	
	 مفاهيم وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حاجتها للتمويل و إمكانية
9	تعثرها المالي
10	 ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
10	 تعريف و معايير التصنيف لهذه المؤسسات
11	1- * التعريف المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية
11	2- * التعريف المعمول به في بريطانيا
12	3- * التعريف المعمول به في مصر
12	4- * التعريف المعمول به في الجزائر
16	 أهداف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
16	1- * أهداف هذه المؤسسات
17	2- * خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
20	3- * مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
20	 نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
20	1- * (1982-1962)
21	2- * الثانية (1982-2002)
21	3- * (2008-2002)
	 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمشاكل التي تقلل من فرص
24	إمتلاكها ميزة تنافسية
24	 الاهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها
24	1- * الاهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
25	2- * أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

176

2-	* الطرق المستحدثة للتقليل من المخاطر التي تعرض لها البنوك التجارية عند تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	37
39	 :.....	39
39	 :..... أنواعه	39
39	 * أهم أنواع التعثر المالي	39
40	 * تصنيف المؤسسات حسب إرجاعها لديونها	40
42	 :.....	42
42	 * مجموعة أسباب خاصة بالعميل	42
42	 * :.....	42
44	 * الأسباب البيئية للقروض المصرفية المتعثرة	44
45	 : صندوق ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة :.....	45
45	 * :.....	45
46	 * :.....	46
46	 * أهداف صندوق ضمان القروض	46
47	 :.....	47
49	 و متابعته	49
50	 : ماهية البنوك التجارية التقليدية	50
50	 : تعريف البنوك التجارية التقليدية و أنواعها و المبادئ التي تحكمها	50
50	 * تعريف البنوك التجارية التقليدية	50
51	 * أنواع البنوك التجارية التقليدية	51
52	 * المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية	52
54	 : نشأة وتطور البنوك التجارية التقليدية و أهم وظائفها	54
54	 * نشأة البنوك التجارية التقليدية و تطورها	54
55	 * وظائفها	55
56	 : خصائص و أهداف البنوك التجارية التقليدية	56
56	 * خصائص البنوك التجارية التقليدية	56
56	 * الأهداف التي على مسير البنوك التجارية تحقيقها لبلوغ مقاصدهم	56

57	 في البنوك التجارية التقليدية
57	 أنواع القروض في هذه البنوك
57	 1- * التصنيف حسب آجال الإستحقاق
59	 2- * التصنيف حسب آجال الإستحقاق
60	 أهم التحديات و المخاطر التي تواجه البنوك التجارية التقليدية
60	 1- * المخاطر التي تواجه البنوك التجارية التقليدية
61	 2- * التحديات الناتجة عن المخاطر التي تؤثر على البنوك التجارية التقليدية
63	 مستويات مخاطر القروض المصرفية في هذه البنوك
63	 1- * مستويات مخاطر القروض المصرفية في هذه البنوك
64	 مخاطر الضمانات الممنوحة من طرف العميل إلى البنك التجاري التقليدي ...
64	 1- * الضمانات الشخصية
65	 2- * الضمانات الحقيقية
68	 قدرة العميل على السداد
68	 1- * قدرة العميل على السداد
68	 2- * شخصية العميل
68	 3- * شروط قيام المسؤولية العقدية
69	 4- * المرهونات
69	 5- * الظروف المحيطة
69	 متابعة القروض في هذه البنوك
69	 1- * طرق مواجهة أسباب التأخر في تسديد أموال البنوك التجارية التقليدية لدى عملائهم ...
70	 2- * شروط قيام المسؤولية العقدية
71	 جزاء عدم تنفيذ شروط العقد و قيام المسؤولية العقدية
71	 1- * جزاء عدم تنفيذ شروط العقد بين مسيري البنوك التجارية و عملائهم
71	 2- * شروط قيام المسؤولية العقدية
73	 ماهية البنوك التجارية الإسلامية
73	 تعريف البنك الإسلامي و أسسه و أهداف تكوينه
73	 1- * تعريف البنوك التجارية الإسلامية

74	2- * أسس إنشاء البنوك التجارية الإسلامية
74	3- * أهداف إنشاء البنوك التجارية الإسلامية
75	 التطور التاريخي للبنوك الإسلامية
76	 خصائص البنوك الإسلامية
78	 أسس إقامة بنوك تجارية إسلامية و الصعوبات التي تواجهها
78	1- * أسس إقامة بنوك تجارية إسلامية
79	2- * الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية
80	 القيام بالنشاط في البنوك التجارية الإسلامية
80	 طرق استخدام الموارد في البنوك التجارية الإسلامية
80	1- *
82	2- *
83	3- *
85	4- * البيع بالسلم
85	 المحددات النظرية لقيام البنوك التجارية الإسلامية بنشاطاتها
85	1- * مدى الالتزام أو عدم الالتزام بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية
86	2- *
86	3- * وجود الكفاءات البشرية المناسبة للقيام بنشاط البنوك التجارية الإسلامية
86	 إستراتيجية البنوك التجارية الإسلامية في مجال
88	 العملية التمويلية في البنوك التجارية الإسلامية و طبيعتها
88	 دراسة حاجة العميل إلى التمويل
88	1- * أسباب حاجة العميل إلى التمويل (أسباب نقص ماله أو السيولة لديه)
89	2- * مدة الحاجة و مقدارها
89	3- * الغرض من الحاجة إلى التمويل
89	4- * البنوك الإسلامية و أغراض التمويل
	 التأخير في السداد كأحد المشاكل التي تواجهها البنوك الإسلامية و الأحكام
90	علقة به
90	1- * المشاكل التي تواجهها البنوك التجارية الإسلامية
90	2- * الحالات المختلفة للمماطلة في تسديد الديون و آراء الفقهاء فيما يخصها

93	 الإجراءات المتبعة لمعالجة المماطلة في الديون
93	1- * إجراءات معالجة المماطلة في الديون
93	2- * يعتمد عليها البنك التجاري الإسلامي للمحافظة على أصوله
94	
	 مصادر التمويل المصرفية في الجزائر الدراسة الإحصائية
96	 استمارة الاستبيان
97	 تبين مصادر التمويل المصرفية في
	 البنوك التجارية التقليدية و الإسلامية الجزائرية و ارتباط تطبيقها عقوبات
97	 على المتعاملين معهم بتعليمه البنك المركزي ذات الرقم 02 – 04
97	1- *
98	2- * CPA
99	3- * BEA
100	4- * بنك التنمية المحلية BDL
101	5- *
	 الصناديق و الوكالات المتخصصة في المساعدة على
102	 الصغيرة و المتوسطة
102	1- * الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC
105	2- * الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
109	3- * الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
111	 :
111	1- *
115	 الدراسة الإحصائية للإجابات على استمارة الاستبيان
115	 عرض الاستبيان
115	1- *
116	2- * تحديد مجتمع الدراسة
117	3- * حدود الدراسة و الجدول الزمني لتنفيذها
118	4- * توزيع إستمارة الإستبيان على الشرائح المستهدفة ومدى التجاوب معها
120	5- *

120	6- * هيكل الإستبيان و فرضياته
122	 معالجة وتحليل نتائج الاستبيان
124	1- * الخصائص الديموغرافية للعينة
127	2- * تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
130	3- * تحديد المصلحة التي يسعى لتحقيقها مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
134	4- * تبين أنه لا يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي تسيطر على البنوك التجارية، كل منها حسب سبب يصب في مصلحة مؤسستهم
142	5- * تبين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يمكنها اختيار مسيرو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبنك الذي يطلبون منه التمويل
143	6- * تبين نوع و شكل التكاليف الأكر تأثيرا على مسيرو المؤسسات الصغيرة
146	7- * الكيفية التي تكون بها الضمانات لكي تؤثر على القرار التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
149	8- * الترابط بين عقوبات التأخير و قرار إختيار الممول من طرف مسير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
153	
156	
162	
170	
175	فهرس المحتويات